



الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما: تخليد الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية

السيد أرجوسو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):  
أود أولاً أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للأمم المتحدة وخصوصاً صندوق الأمم المتحدة للسكان، على عقد هذه الجلسة المهمة تخليداً لمرور عقد من الزمن على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود بالقاهرة عام ١٩٩٤. كان بلدي دوماً مؤيداً قوياً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وهذه الجلسة تعد بمثابة الدعامة التي نركز عليها في الحفاظ على زخم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويسعدني أيما سعادة أن أعلم أن العديد من زعماء العالم، بمن فيهم

رئيسة جمهورية إندونيسيا، ميغاواتي سوكارنوبوتري، أكدوا مجدداً الرؤيا التي توخاها برنامج عمل القاهرة. وتوقعات قادة أساسيين في القطاعات الاجتماعية والعلمية والسياسية ستساعد في الإبقاء على هذا الزخم، وستؤكد من جديد على تفانينا وإخلاصنا في تحقيق أهداف هذا المؤتمر الدولي. وإني واثق من أننا متشوقون جميعاً إلى المشاركة في اجتماع يكون موضوعياً وعملياً المنحى، وإلى مناقشة التحديات والعقبات التي ما زالت باقية. ونتيجة هذا الاجتماع ينبغي أن تكون تجسيدا لتقييم صريح لا للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر فحسب، بل أيضاً لاستراتيجيات الأهداف الإنمائية للألفية والتي أرى أن لها صلات وثيقة بأهداف الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وأود الآن أن أشارككم تجاربنا في الجهود التي بذلتها الحكومة الإندونيسية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتفصيل تقريرتي الكامل معروضة في التقرير القطري لإندونيسيا الذي أعتقد أن نسخاً منه متاحة في هذه القاعة. ولن أستفيض أكثر مما ينبغي في الكلام عن التقرير، ولكنني سألقي الضوء على بعض من سماته البارزة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

١٠ سنوات. فمعدلات القيد بالمدارس، وخاصة بالنسبة للإناث، بدأت تتزايد، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة أخذ في الارتفاع. وحدث تحسن كبير في ظروف النساء ووضعهن في إندونيسيا. وقضايا المرأة بدأت تلقى مزيداً من الاهتمام وأصبحت أكثر وضوحاً، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمراهقات والأطفال الإناث.

ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات كبرى تعترض سبيل المساواة بين الجنسين، وإنصاف المرأة وتمكينها. وفي الوقت الراهن، تتضمن القضايا الشائكة ارتفاع معدل وفيات الأمهات، والفجوة التعليمية بين الجنسين، وخصوصاً في مرحلتي التعليم المتوسط والعالي، والعنف الأسري، والاتجار بالنساء والفتيات، والافتقار إلى حماية حقوق المرأة العاملة، وبالذات تلك التي تعمل بالخارج. وأشرفت إندونيسيا على وضع نهاية لسرعة النمو السكاني، واقترب معدل الخصوبة فيها الآن من مستوى الإحلال. وأصبح معدل الخصوبة الكلية ٢,٦. ومعدلات وفيات الرضع والأمهات تتدن في معظم المقاطعات. وتشير آخر البيانات إلى أنه في عام ٢٠٠٢ كان معدل وفيات الرضع في إندونيسيا ٣٥ لكل ١٠٠٠ مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأمهات ٣٠,٧ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي.

أما الهجرة الداخلية والدولية، فقد أصبحت مسألة مثيرة للجدل، وكذلك أثرها على عملية التحضر.

وقد أسهم برنامجنا لتنظيم الأسرة في تحقيق تقدم ملموس في تبطوء سرعة الزيادة السكانية، كما ساعد في تقريب معدل الخصوبة من مستوى الإحلال. وفي مجال الصحة الإنجابية للمراهقين، نجحنا في دمج القضايا ذات الصلة في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية. ويركز البرنامج بصفة أساسية على تزويد المراهقات والمراهقين بالمعلومات والمشورة ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، والسلوك الجنسي

منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، اتخذت إندونيسيا في سياساتها المتعلقة بالسكان نهجاً أكثر تركيزاً على الناس والأسرة، مع إيلاء اهتمام خاص لتخفيف وطأة الفقر باعتباره التحدي الأساسي الذي يواجه الجهود الإنمائية. وبدلاً من التركيز على الأهداف الديمغرافية فحسب، تشدد السياسات السكانية في إندونيسيا على أهمية التنمية البشرية والأسرية، وتغيير المواقف تجاه مسألة الإنجاب، وتوفير معلومات وخدمات عالية الجودة بشأن تنظيم الأسرة، تركز أساساً على المتلقي، وصولاً إلى نمو اقتصادي قادر على البقاء في سياق التنمية المستدامة.

يشكل تنظيم الأسرة جزءاً لا يتجزأ من الخطة الشاملة للصحة الإنجابية في البلد. وتتناول برامجها الطائفة الكاملة لأبعاد الصحة الإنجابية، بما في ذلك الأمومة الآمنة. وهذه البرامج تعالج مجالات حرجة، مثل جودة الرعاية في خدمات الصحة الإنجابية، وأسلوب تلبية الطلب، ومنع الأمراض التي تنتقل من خلال الاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوعية الشباب بكل ما يتعلق بالصحة الإنجابية ورفاه الأسرة، وإجراء البحوث وجمع البيانات عن الصحة الإنجابية، والترويج لتمكين المرأة.

قبل عشر سنوات، تعهد نحو ١٧٩ من رؤساء الدول أو الحكومات، بما في ذلك حكومة بلدي، بتحسين نوعية حياة المرأة والأسرة، عن طريق توفير سبل الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية الإنجابية، والتعليم، والبيئة النظيفة والحقوق الإنجابية، وذلك في إطار هدفنا طويل الأجل المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. وبعد عشر سنوات من ذلك التاريخ يمكننا القول إن تقدماً ملموساً تحقق في إندونيسيا في هذا الصدد.

ففي إندونيسيا، تتمتع الفتاة التي تولد هذه الأيام بفرص أفضل مما كانت تتمتع به الفتاة التي ولدت قبل

الدولي للسكان والتنمية الذي يحدد الخطوات التي لن تؤدي فحسب إلى إنقاذ أرواح الملايين من النساء، بل ستمكن الأفراد أيضا من تحقيق مستقبل أفضل. أما الهدف الرئيسي، فهو ضمان الوصول الشامل إلى خدمات التعليم والصحة الجنسية و الإنجابية.

وهذا التحدي المعقد يتطلب اتخاذ تدابير على مستوى السياسة العامة، تركز على خفض معدل وفيات الأمهات. وعلى سبيل المثال، تقتضي الضرورة وضع سياسات تركز على إشراك القطاع الصحي في خفض معدل وفيات الأمهات ومعدل إصابتهم بالأمراض. وتستند السياسات والبرامج الوطنية الهادفة إلى خفض معدل وفيات الأمهات إلى مبادرة منظمة الصحة العالمية "جعل الحمل أكثر أمانا".

ومن هنا، وضعنا على رأس جدول أعمال البرنامج الوطني للأُمومة الآمنة، ضمان وصول المرأة إلى خدمات تنظيم الأسرة، وذلك للحد من حالات الحمل غير المرغوب فيه، وتحسين جودة وقدرة النظم الصحية في البلد عموما، وخصوصا على مستوى المقاطعات، وتعزيز الموارد البشرية. وتوجه بعض البرامج بصفة خاصة نحو إشراك الذكور في خفض معدل وفيات الأمهات. وتحرص إندونيسيا على كفالة أن تحصل جميع النساء والمراهقات على المعرفة والوسائل اللازمة لتفادي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وأن يصبح الذكور شركاء داعمين في هذا المجال. وقللت إندونيسيا أيضا من تعرض النساء والفتيات للخطر بزيادة احترام حقوق الإنسان ومواجهة التمييز والعنف الجنسانيين.

في منتصف سنة ١٩٩٧، أثرت الأزمة الاقتصادية بشكل خطير على قدرة إندونيسيا على إنجاز التزاماتها الناتجة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأصبح بلوغ غايات

المسؤول، ومنع الحمل غير المرغوب فيه، وذلك من خلال النظام المدرسي وتمكين الجماعات ومراكز الشباب.

وثمة عدد من العوامل التي تتحدى جهودنا من أجل تحقيق أهداف الصحة الإنجابية، ولكن ليس من بينها ما هو أكثر تحديا من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي أضحى وباء عالميا. فنحن نشهد زيادات مفرزة في عدد حالات الإصابة، والتوقعات بالنسبة للمستقبل تثير القلق.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، تعد إندونيسيا أحد مؤسسي مبادرة الشركاء في السكان والتنمية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، وهي تواصل دعم العمل فيها. وتعتبر تلك المبادرة إحدى الطرائق الناجحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وسبيلا لتلقي المساعدة من بلدان الشمال. ولكن ذلك التعاون سيحتاج إلى تعزيزه بمساعدة كبيرة من الشركاء الدوليين المعنيين، وبالذات في نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومن المانحين الدوليين.

وتمس الحاجة إلى القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير. فلا يوجد ما يبرز الحاجة العاجلة إلى مزيد من العمل أكثر من مسألة الأمومة الآمنة في إندونيسيا. فاليوم، تفارق أم أطفالها وزوجها الأحباء كل ١٥ دقيقة. فهي تموت إما أثناء الولادة أو من مضاعفات الحمل، وبخاصة من التزيف أو العدوى أو التلوث ( Sepsis ) أو الإجهاض غير الآمن أو التسمم الحلمي ( Eclampsia ) أو الولادة المتعسرة التي تستدعي معالجتها في المستشفى. ويموت أكثر من ٢٠ في المائة من النساء نتيجة أمراض يتسبب الحمل في مضاعفة خطورتها، وهذه المأساة تفضي إلى ١٨ ٠٠٠ حالة وفاة سنويا في إندونيسيا، تاركة فراغا مدمرا في الأسر والمجتمعات المحلية والأمة بأكملها.

ومع ذلك، يبدو أن هناك حلا ما. فقبل عشر سنوات، أعلنت ١٧٩ حكومة التزامها ببرنامج عمل المؤتمر

زخم مؤتمر القاهرة في هذه الفترة التاريخية، في وقت يندفع فيه العالم داخل الألفية الجديدة.

**السيد موينفومبو (ملاوي):** أود أن أعلن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يود وفد بلدي أن يشارك المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي، بترؤسكم هذا الاحتفال الهام بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما نعرب عن تقديرنا لصندوق الأمم المتحدة للسكان على تنظيمه بشكل مقتدر لكل الأنشطة، بما فيها مناقشات الموائد المستديرة المفيدة جدا بشأن الموضوع الذي بين أيدينا.

تولي حكومة ملاوي أهمية كبرى لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فبالنسبة لملاوي، يمثل البرنامج أساسا شاملا للعمل الوطني والدولي في قضايا السكان. وفي هذا الصدد، نرحب بصدق بهذه المناسبة للوقوف على الإنجازات والتحديات المستقبلية فيما يتعلق بالسكان والتنمية.

لقد كانت حكومة بلدي منشغلة بالمبادرات الرامية إلى تحسين نوعية حياة شعبنا ومستوى معيشتنا. ولذلك قمنا بمواءمة أنفسنا مع كل الاتفاقيات والإعلانات الدولية والإقليمية المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة التي تركز بشكل حاسم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باعلي (الجزائر).

يقدر سكان ملاوي حاليا بحوالي ١٢ مليون نسمة وينمون بمتوسط معدل سنوي يصل إلى ١,٩ في المائة، حسب إحصاء السكان والإسكان سنة ١٩٩٨. ويعيش حوالي ٣,٥ في المائة من سكانها في فقر. وقد قام البلد بجهود للحد من مستويات الفقر، حيث خصص نسبة مئوية هامة من ميزانيته للقطاعات الاجتماعية.

وأهداف برنامج العمل، وكذلك غايات وأهداف مؤتمرات الأمم المتحدة، مشكوكا فيه على نحو متزايد في ذلك الوقت. ومع ذلك، كما يدرك المجتمع الدولي جيدا، فإن مجرد كون إندونيسيا رابع أكبر الدول سكانا في العالم كان مصدر قلق عالمي. وبفضل العديد من المانحين، ومن بينهم صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ووكالة التنمية الدولية الأمريكية والوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية ومقدمو المساعدات الآخرين، تم التخفيف إلى حد ما من التأثير السيئ للأزمة الاقتصادية، وخاصة على برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وفي الواقع، ما كان من الممكن تحقيق تلك البرامج بدون مساعدة كبيرة.

وترى إندونيسيا أن هذه تجربة كبيرة مليئة بالدروس، أدركت من خلالها كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يجدد تأكيد أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعادة تجديد التزامه بها.

قبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أكرر مرة أخرى أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لن تجري إعادة التفاوض بشأنه حتى سنة ٢٠١٥. وليس هناك سبب لإبطاء تنفيذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لأن ذلك سيؤثر بشكل خطير على تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية وعلى تحقيقنا للتنمية المستدامة. ويمكننا أن نغير استراتيجياتنا بتنفيذ تدخل أكثر تنسيقا وفعالية وكفاية لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وختاما، أود أن أقول بما أن موضوع مؤتمر القاهرة أكد بقوة على الروابط بين مؤسسات السكان والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، فإنه من الأمور الهامة أن تعقد دورة استثنائية للاحتفال بالذكرى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر بعد عشر سنوات على الطريق، تركز على إعادة توليد

ومن بين العناصر الأخرى يمثل فك الارتباط بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية، واستنزاف الطلبة المرضين ومغادرة المرضين البلاد نحو مجالات أكثر وفرة في البلدان الغربية - خاصة المملكة المتحدة - تحديات كبرى ساهمت في تفاقم هذا السيناريو. وللاستجابة لتحدي الاستنزاف، أدخلت الحكومة، من خلال وزارة الصحة، برنامجا مكثفا لتدريب المرضين لمدة ستة أشهر رغم إرسالهم إلى المستشفيات. إنهم ليسوا مؤهلين تماما وقد لا تحصل الأمهات على أجود الخدمات.

تصل نسبة وفيات الأطفال حاليا إلى ١٩٨ في كل ألف مولود حي، حيث انخفضت من ٢٣٤ من كل ألف مولود حي سنة ١٩٩٢. وتصل نسبة وفيات الرضع حاليا إلى ١٠٤ من كل ١٠٠٠ مولود حي، منخفضة من ١٣٤ من كل ١٠٠٠ في سنة ١٩٩٢.

وما زالت ملاوي تواجه تحديا كبيرا من وباء فيروس نقص المناعة/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز). لقد أثر الإيدز بشكل سلبي على نسب الوفيات، خاصة في الفئات العمرية للبالغين، كما يثبت ذلك تفاقم نسبة وفيات الأمهات مما أدى إلى تقلص العمر المتوقع عند الولادة من ٤٣ سنة عام ١٩٩٦ إلى ٣٩ سنة عام ٢٠٠٠. وتقدر نسبة انتشار الإيدز وسط الفئة العمرية ١٥-٤٩ بـ ١٦ في المائة على مستوى القطر. وعلى العموم، قد تم إحراز بعض التقدم. ومع ذلك، ما زال أمامنا الكثير لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية.

وستضعف ملاوي، في السنوات العشر المتبقية من برنامج العمل، جهودها المتعلقة بالحد من الفقر وعبء الإيدز ونسب وفيات الرضع والأمهات. وتتضمن مجالات الاهتمام الأساسية الأخرى تعزيز خدمات الصحة الإنجابية

وفي موضوع السكان، صاغت ملاوي واعتمدت سياسة وطنية للسكان ما زال تنفيذها يسير قدما. ووضعت استراتيجية للحد من الفقر كأحد الأوجه الهامة للوصول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في البلاد. علاوة على ذلك، تم اعتماد سياسة فيما يتعلق بنوع الجنس والتنمية في البلد. وعقب اعتماد السياسة، عولجت بعض التشريعات والممارسات التمييزية ضد المرأة. كما أثرت بعض الشواغل المتعلقة بالصحة الإنجابية وبعض المشاكل الخاصة بالفتيات من أجل القيام بالمزيد من العمل.

زادت حكومة ملاوي في السنوات الأخيرة من تعاونها مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تنفيذ ورصد وتقييم البرامج والسياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالسكان. وشهدنا إدماجا أكثر لقضايا السكان في التخطيط للتنمية وزيادة في التأييد والإعلام والمعلومات والاتصال على كل المستويات، بما في ذلك وسائط الإعلام. وتضاعفت الجهود الرامية إلى جعل السياسة الوطنية للسكان لامركزية من خلال العمل مع المقاطعات والمنظمات الشعبية، وخاصة في مجالات خدمات الصحة الإنجابية ونوع الجنس والتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية وأعمال الصيانة والبيئة والمياه والصرف الصحي.

تقدر نسبة انتشار وسائل منع الحمل حاليا بـ ٢٦ في المائة. وقد ساهم ذلك في انخفاض إجمالي معدل الخصوبة من ٦,٧ سنة ١٩٩٢ إلى المستوى الحالي المتمثل في ٦,٣. ويبلغ معدل وفيات الأمهات حاليا ١٢٠ من بين كل ١٠٠٠٠ مولود حي، مرتفعة من ٦٢٠ من بين كل ١٠٠٠٠ مولود حي سنة ١٩٩٢. وبالتالي، كان سيكون من الأسهل تحقيق الهدف الإنمائي للألفية بمستويات ١٩٩٢. لقد تضاعف تحدي بلوغ هدف خفض نسبة وفيات الأمهات تقريبا في حالة ملاوي.

وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إضافة إلى القرارات المعتمدة على المستوى الإقليمي. كما أحرز تقدم هام بشأن المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية، خاصة في تنظيم برنامج عمل المؤتمر لعام ١٩٩٤ وغيرها.

وقد قامت جميع بلدان المنتدى بصياغة سياسات سكانية وطنية يجري تنفيذها الآن. ووضعت استراتيجيات للحد من الفقر كجانب أساسي من جوانب تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانها. وصاغت الدول الأعضاء سياسات بشأن نوع الجنس والتنمية، وأعدت النظر في السياسات والتشريعات التمييزية ضد المرأة، والبرامج الرامية إلى تحسين النظرة الاجتماعية للإناث من الأطفال، والسياسات التربوية لتمكين الفتيات اللواتي يتركن الدراسة بسبب الحمل من مواصلة تعليمهن.

إلا أن المؤشرات في غالبية بلداننا ما زالت بعيدة عن تحقيق الغايات الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونحن بحاجة إلى جهود إيجابية وإلى الالتزام المتواصل بالدعم المالي والفني من جانب شركائنا في التنمية.

وفي الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو إلى مواصلة الالتزام بالتصدي للتحديات السكانية الرئيسية التي نواجهها في بلداننا. ونحن في ملاوي على استعداد أيضا لتمكين الشركاء من الاستفادة من تجربتنا على المستويين الإقليمي والدولي. ويتطلب تحقيق الغايات الإنمائية للألفية التزاما جديا من جانب الحكومة وشركائها في التنمية، بتخصيص الموارد الكافية، ومعالجة الفجوات في الموارد، علاوة على البرامج والاستراتيجيات الإنمائية التي تساعد على تحقيق هذه الغايات.

أما عن الحالة الراهنة للأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص ملاوي ومنتدى الجنوب الأفريقي للسكان والتنمية، فهناك هدفاً فقط يمكن اعتباره قابلياً للتحقيق

للمراهقين وتكثيف تنظيم الأسرة والتدخلات من أجل سلامة الأمومة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن إتاحة التعليم الجيد للجميع، وخاصة للفتيات، يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهداف برنامج العمل. وستواصل ملاوي تطبيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني كاستراتيجية في كل التدخلات ذات الصلة بالسكان.

وباعتبارنا بلدا ناميا، سنظل في مواجهة مشكلة الموارد من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، وكذا الإدماج النام لقضايا السكان في استراتيجية الحد من الفقر. كما نحتاج إلى التصدي للممارسات الثقافية والتقليدية التي تؤثر بشكل سلبي على الصحة الإنجابية والإيدز وقضايا نوع الجنس والعمالة وتوزيع الثروة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. من الواضح أن قضايا السكان العديدة المعقدة والصعبة لا يمكن التصدي لها من طرف الحكومات وحدها. وبالتالي، تدعو ملاوي بكل احترام الشركاء في التنمية إلى تعزيز مساعداتهم المالية والتقنية لدولنا ونحن نحاول تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج العمل. كما تدعو المؤشرات المتدهورة التي تضع أغلب بلداننا بعيدا عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلى زيادة الموارد من قبل شركائنا في التنمية من أجل تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية مع حلول ٢٠١٥.

على المستوى الإقليمي، تترأس ملاوي حاليا منتدى الجنوب الأفريقي للسكان والتنمية، الذي تأسس عام ١٩٩٦، كمنبر للمسؤولين الحكوميين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومدغشقر، للنظر في مسائل السكان والتنمية التي تم الدول الأعضاء وتشكل جزءا من أولوياتها. وقد أحرز تقدم على المستوى الإقليمي من خلال منتدى الجنوب الأفريقي للسكان والتنمية. وكان الهدف من تأسيس هذا المنتدى مراقبة التقدم في تنفيذ إعلان داكار/نغور

وربما يكون فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من أكثر الجوانب التي جرى الحديث عنها فيما يخص استجابة كمبوديا لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إذ أن تراجع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين من ٣,٣ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢، جعل كمبوديا واحدة من ثلاث دول في العالم تمكنت من خفض نسبة انتشار الفيروس. وقد اضطلعت السلطة الوطنية المعنية بمواجهة الإيدز دورا تنسيقيا رئيسيا في كفاح الحكومة ضد هذا الوباء، فيما كانت وزارة الصحة المعنية بمراقبة اتجاهات انتشار المرض، وتنفيذ برامج لمنع حدوث إصابات جديدة والعناية بالمصابين.

وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى لجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أعتقد أن كمبوديا حققت فوائد كبيرة. فللمرة الأولى منذ ٣٦ عاما، قامت كمبوديا بتنظيم تعداد سكاني عام ١٩٩٨، وكان ذلك إنجازا عظيما لوزارة التخطيط. وعلى أساس بيانات عام ١٩٩٨، تمكنت الحكومة من تنظيم مسح ديمغرافي وصحي، ووضع خطة تنمية اجتماعية - اقتصادية، واستراتيجية للحد من الفقر، ومؤخرا، سياسة وطنية للسكان. وقد أطلق رئيس الوزراء هذه السياسة في وقت مبكر من هذا العام، وقدم توصيات من أجل القيام بأعمال لاحقة في المجالات العشرة التي تغطي بالأولوية، والتي تشمل العلاقة الواضحة بين نسبة الخصوبة العالية، وارتفاع معدل النمو السكاني والفقر.

ومنذ عام ١٩٩٤، زادت الحكومة من عدد الإجراءات التشريعية والإدارية لحماية حقوق الفتيات والنساء، بدءا بسياسة المباحدة بين الولادات عام ١٩٩٤، وقانون قمع اختطاف البشر والاتجار بهم وبيعهم واستغلالهم عام ١٩٩٦، وقانون العمل عام ١٩٩٧، وقانون الإجهاض عام ١٩٩٧، كما قدمت في السابق مشروع قانون ضد

بأقل قدر من التغيير في السياسات وفي تخصيص الموارد - وهما الحصول على مياه الشرب وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. غير أن أصعب الغايات تحقيقا والتي تتطلب اهتماما خاصا وتخصيص موارد هي خفض معدل وفيات الأمهات والقضاء على الفقر. كما أن البطء في التشجيع على تغيير السلوك يجعل أيضا التقليل المباشر لمعدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أمرا يصعب تحقيقه. وبصورة عامة، لا يمكن تحقيق بقية الأهداف الإنمائية الخمسة للألفية، إلا بإحداث تغييرات جذرية في السياسات، والمواقف والتصورات، والالتزام السياسي والفني.

**السيد بوهنغ (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية):**

يسعدني أن أشارك من سبقوني في الحديث في الاحتفال بالذكرى العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويشرفني أن أعلمكم أن رئيس الوزراء سامديش هون سين، أعلن باسم الشعب والحكومة الملكية في كمبوديا، عن مسانדתه التامة لبيان قادة العالم، وذلك دعما للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ومن المهم أن نلاحظ أن عشر سنوات فقط قد مرت على مطالبة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية للمجتمع الدولي باعتماد منهج جديد من أجل ربط العمل الخاص بالسكان مع التنمية البشرية، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، وحاجات الأفراد وحقوقهم، ومن بينهم الشباب. وللمرة الأولى، ركز المؤتمر على تنظيم الأسرة، الذي كان نقطة التركيز الأساسي في سياسات وبرامج السكان ضمن إطار أوسع يشمل الصحة والحقوق الإنجابية، بما في ذلك الصحة الجنسية. وبمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، اعتمدت كمبوديا هذه الرسالة، وجعلتها جزءا من السياسات الوطنية وسياسات التخطيط، وعالجت تلك القضايا بشكل موسع.

كل ذلك وغيره يبين المسافة التي قطعتها كمبوديا منذ عام ١٩٩٤. لكن لم يكن بوسعنا تحقيق هذا القدر من الإنجازات لوحدها. فالشراكات كانت أساسية لاستراتيجيتنا. وكنا محظوظين جدا لأن صندوق الأمم المتحدة للسكان فتح مكتبا في بنوم بنه عام ١٩٩٤، وقدم لكمبوديا الكثير من التوجيه والدعم الفني في تلك المجالات، كما فعل غيره من وكالات الأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، على سبيل المثال وليس الحصر. كما أسهم المانحون الثنائيون الآخرون والوكالات الدولية والمجتمع المدني أيضا بإسهامات على قدر كبير من الأهمية. ولولا هذه الشراكة لكان طريقنا إلى تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعرا حقا.

ولكن هذه الأهداف لم تتحقق بعد. وما زال دوننا وبلوغ الأهداف التي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية شقة بعيدة، كما أننا ما زلنا نفتقر إلى الموارد اللازمة لتحقيق كل ما نصبو إليه. وأود لذلك أن أختتم بتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي والمجتمع المدني ليقبوا رسالة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +١٠ نصب أعينهما ويعززا شراكتها في كمبوديا حتى تظل تلك الأهداف الهامة ممكنة التحقيق في المستقبل المرئي ولا تختفي عن الأنظار.

**السيد أحمد (المهند)** (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يشارك في هذه الجلسة المعقودة لإحياء ذكرى مرور عشر سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونثني على الأمانة العامة لتقريرها الذي أعد في هذه المناسبة بشأن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تحقيق الغايات والأهداف الواردة في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي. ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

العنف المتزلي، ونأمل إعادة تقديمه إلى الجمعية الوطنية هذه السنة. وكان إنشاء وزارة شؤون النساء عام ١٩٩٦ أحد أهم إنجازاتنا. فتلك الوزارة ظلت تتابع بنشاط وفعالية تنفيذ استراتيجية خمسية بدءا من عام ٢٠٠١، لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بصورة تدريجية.

وفي السنوات التي تلت عام ١٩٩٤، أصدرت وزارة الصحة مبادئ توجيهية بشأن تعقيم الذكور والإناث، والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالأمومة الآمنة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، نشرت وزارة الصحة الخطة الاستراتيجية للقطاع الصحي للفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، والتي تهدف إلى تقليص معدلات وفيات الأطفال والأمهات كأولوية، وتسعى إلى تمكين جميع الأشخاص من اتخاذ القرارات على أساس خيارات مدروسة. والآن، قامت الحكومة بدمج الصحة الإنجابية مع الرعاية الصحية على مستوى المراكز الصحية. وتوفر جميع المراكز الصحية الحكومية في البلد مرافق للولادة، في محاولة للوفاء بالحاجة الماسة إلى أماكن التوليد. ويجري تدريب القابلات واستخدامهن، إضافة إلى الزيادة المستمرة لخدمات الطوارئ في الرعاية التوليدية، بما في ذلك في المناطق النائية.

ونظرا لأن الشباب يشكلون نسبة عالية من السكان، ازداد الاهتمام بالمرهقين والشباب في كمبوديا. وتقوم الحكومة بشكل خاص بتشجيع ودعم أية منظمة تمد يد المساعدة إلى الشباب، خاصة لتوسيع وتعميق تعليمهم بشأن الصحة الإنجابية، ومنع حدوث إصابات جديدة بالإيدز. ونحن ممتنون بشكل خاص للمبادرة التي قدمها الاتحاد الأوروبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي عملت من خلال المنظمات الدولية وغير الحكومية للوصول إلى الشباب في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

٢٠٠١ إلى ما دون ٢ في المائة لأول مرة خلال أربعة عقود، رغم أنه لم يكن موحداً في جميع أنحاء البلاد.

وقد كان للمؤتمر الدولي تأثير عميق على سياسة الهند المتعلقة بالاستقرار السكاني، على النحو الذي وافق عليه برلماننا وأقره بالإجماع. وتجدر اللاتزامات الواردة في برنامج العمل صدى كاملاً لها في سياستنا الوطنية للإسكان. فلدى الهند التزام سياسي قوي بتحقيق الاستقرار في عدد السكان. وقد أقر برلماننا الوطني بالإجماع سياسة سكانية شاملة، تحدد ١٤ هدفاً سكانية اجتماعياً وعدة استراتيجيات تنفيذية. وأنشئت لجنة وطنية للسكان يرأسها رئيس الوزراء. كما أسس صندوق وطني لتحقيق الاستقرار السكاني برئاسة رئيس الوزراء ورأسه مبدئي قدره بليون روبية أو ٢٠ مليون دولار تقريباً. كما أن من المتوخى تعبئة الموارد من القطاع الخاص للاضطلاع بعدة مبادرات في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات، التي لا يزال الحصول على الرعاية الصحية فيها قاصراً. وأنشئ فريق عمل محول الاختصاص اللازم خصيصاً لتصميم البرامج وصوغها من حيث المجالين الجغرافي والموضوعي، مع التركيز بشكل خاص على الاحتياجات والمواضيع التي تقتضي مزيداً من الاهتمام.

وتقوم السياسات في مجال السكان بالهند على التسليم بحق كل امرأة في أن تحدد لنفسها عدد الأطفال الذي تريده ومتى يكون ذلك، مع الاعتراف في الوقت ذاته بأن المشاركة من الذكور لا تقل أهمية. ونحن لا نقيم برامجنا استناداً إلى الأهداف الموضوعية مسبقاً، ولا نشجع على الاستعانة بأي تدابير أو حوافز قسرية.

وأظهر تعداد السكان لعام ٢٠٠١ أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة قد ارتفع خلال العقد الماضي من ٦٤,١ في المائة إلى ٧٥,٩ في المائة للرجال، ومن ٣٩,٣ في المائة إلى ٥٤,٢ في المائة للنساء. ويسهم التقدم التعليمي في حدوث

وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر الدولي يتمثل في إيجاد توازن بين عدد السكان والنمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة. وكان الهدف من الاتفاق الذي أبرم في المؤتمر في الارتقاء بنوعية حياة البشر ورفاههم وتعزيز التنمية البشرية. ونرى أن برنامج العمل مصيب في تشديده على ضرورة إدماج الشواغل السكانية بشكل كامل في استراتيجيات التنمية والتخطيط لها، مع مراعاة الترابط بين المسائل السكانية والأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير المأوى الملائم وإتاحة العمل المنتج وتقديم الخدمات الأساسية للجميع.

وقد كان معدل النمو السكاني خلال العقد الماضي في دول العالم الفقيرة أعلا منه في غيرها، إذ يعيش أربعة من بين كل خمسة أشخاص في عام ٢٠٠٤ في المناطق الأقل تقدماً، كما أنه يعلو أيضاً داخل شرائح المجتمع الأشد فقراً وحرماناً. ومن هنا يصبح التشديد في برنامج العمل على النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة ذا صلة للغاية.

وقد وضعت الهند برنامجاً وطنياً لتنظيم الأسرة في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٥٢، بهدف تثبيت عدد السكان عند مستوى يتمشى مع احتياجات نمو الاقتصاد الوطني. ونتج عن المنجزات التكنولوجية والتحسين في نوعية الرعاية الصحية ومدى تغطيتها هبوط سريع في معدل الوفيات الإجمالي في الهند من ٢٥ لكل ١٠٠٠ شخص في الفترة ١٩٥١-١٩٦١ إلى ١٠ في عام ١٩٩١ وإلى ٨ في ٢٠٠٢. وعلى النقيض من ذلك، كان الانخفاض في معدل المواليد الإجمالي أقل حدة، فقد هبط من ٤١ في كل ١٠٠٠ في الفترة ١٩٥١-١٩٦١ إلى ٣٠ في عام ١٩٩١ و ٢٥ في ٢٠٠٢. ونتيجة لذلك، كان معدل النمو السكاني الأسي السنوي يتجاوز ٢ في المائة خلال الفترة ١٩٦١-١٩٩١. غير أن النمو السكاني أخذ في التباطؤ من عام ١٩٩١ إلى

وبين الأمين العام في تقريره أنه، من أجل تحقيق أهداف وأغراض برنامج العمل، هناك حاجة إلى مواصلة الجهود والالتزام بحشد الموارد البشرية والمالية الوافية. وفي الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ينبغي لدول العالم - المتقدمة والنامية - التأكيد من جديد على عزمها على تحقيق أهداف وأغراض برنامج العمل. وتدعو الحاجة إلى مواصلة وتعزيز المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لتيسير تحقيق هدفنا المشترك.

**السيد سينغ (كندا)** (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أحاطب الجمعية اليوم في هذه الجلسة الخاصة. لقد أتاح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة، وضع معيار جديد لمستوى الصحة والرفاه اللذين من حق الناس أن يتقوهما، ولم يعترف بالحاجة إلى معالجة الأعراض والمشاكل المتصلة بالسكان والتنمية فحسب، بل أيضا أسبابها الجذرية - بما فيها الفقر، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم المساواة بين الجنسين، والظلم الاقتصادي والاجتماعي، وعدم التعليم والتوظيف، وانعدام مبادئ الحكم الرشيد.

وخلال الأعوام العشرة الماضية استخدمت بلداننا ذلك الإطار بوصفه أساس السياسة والعمل، وأحرزنا تقدما هاما. وفي كندا، ما فتئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالترافق مع الالتزامات الدولية الأخرى، مثل إعلان بيجين، يشكل حافزا هاما للتقدم نحو المساواة بين الجنسين، والصحة الجنسية والإنجابية وإدماج منظور لحقوق الإنسان في جهود السكان والتنمية، محليا وخارجيا على حد سواء.

(تكلم بالانكليزية)

وبالرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، فإن معدلات اعتلال ووفيات الأمهات، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسوء الصحة التناسلية والإنجابية والفقر العالمي - وخاصة بين النساء وفي الأسر التي تعيلها

انخفاض في معدلات الخصوبة والاعتلال والوفاة، فضلا عن إسهامه في تمكين المرأة. ويتيح التعليم أيضا سبل الوصول إلى المعلومات. وتتسم الروابط بين التعليم واتساع الأسواق وزيادة الدخل والانخفاض في الخصوبة بالأهمية لبلدان مثل بلدنا.

وكانت الأهداف الإنمائية للألفية ترمي إلى خفض مستوى الفقر والجوع في العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويشير الأمين العام إلى أنه بالرغم من انتكاسات في بعض البلدان، فقد أحرز تقدم في الحد من معدلات الفقر، ولكن ليس في خفض العدد المطلق للفقراء. فعلى الرغم من استمرار الزيادات في الإمدادات الغذائية على الصعيد العالمي، فإن عدد من يعانون من نقص التغذية قد ارتفع منذ عام ١٩٩٥ لزيادة انعدام الأمن الغذائي في كثير من البلدان الأشد فقرا.

وقد أحرزت الهند تقدما ملموسا في مجال النمو والحد من الفقر خلال العقد الماضي. كما أحرز تقدم أيضاً في تحسين مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، واستكمال القيد بالمدارس، والتوازن بين الجنسين في المرحلة الابتدائية. ووفقا لأحد التوقعات، فإن الهند حسب الاتجاهات السائدة حاليا ستحقق أهدافها في كل من الدخل والأمن الغذائي دون مشقة. وحكومة الهند ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتجلى هذا الالتزام مؤخرا في ميزانية حكومة الهند للعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

وكان الموضوع المحوري لمؤتمر القاهرة يتمثل في تحقيق توازن بين عدد السكان واستمرار النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. واستند في هذا التوازن إلى فرضية أن الإجراءات التي تتخذها حكومات البلدان النامية سيوازيها مساعدات مقدمة من الأوساط المانحة. وتناقضت المساعدة والدعم الدوليان اللذان وعدت بتقديمهما البلدان النامية.

سيقدمان إسهاما رئيسيا في تعزيز وحماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وفي مكافحة الإيدز. وقد أرسى عمل الوكالات الرئيسية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمنظمات الراقية الأخرى قاعدة صلبة لبناء الشراكات عليها وللمضي بجدول الأعمال هذا إلى الأمام.

وفي سياق هياكل هذا العصر المتغير، يمر أكبر جيل من الشباب في التاريخ. بمرحلة انتقاله إلى سن النضج. وفي عام ١٩٩٤، اعترفنا بالاحتياجات الخاصة للشباب وحددنا في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تلك المجالات التي يشير الدليل إلى أنها فعالة في صون وحماية صحة الشباب، مثل إمكانية الحصول على رعاية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية الملائمة للشباب، بما في ذلك المعلومات والتعليم - التي تعترف جميعها بحقوق الشباب. وفي عام ٢٠٠٤، لا بد أن نغتنم الفرصة وأن نعمل مع الشباب للوفاء باحتياجات هذا الجيل إذا أردنا أن نقدم إسهاما كبيرا في الوفاء بالالتزامات التي قطعناها في مؤتمر القاهرة.

ولا بد أن نعمل أيضا للوفاء بالتزامات القاهرة فيما يتعلق بالهجرة، بما في ذلك الأخذ بخيار جعل بقاء المرء في بلده مجديا لجميع الناس. وبينما أحرز بعض التقدم في ذلك المجال خلال السنوات العشر الماضية، فإن جميع المسائل المحيطة بالتحويلات المالية، وبالأشخاص المشردين داخليا، وباللاجئين وبعدهم متزايد من المهاجرين الذين لا يحملون وثائق والشبكات الإجرامية الدولية للتهرب والاتجار - التي كثيرا ما تتصل بعدم فرص التوظيف وبهاكل الحكم الرشيد - تؤكد النطاق الكبير للجهود الذي ما زال مطلوباً للتصدي لهذه المسائل. وأبرزت المائدة المستديرة التي عقدت هنا في نيويورك في وقت سابق من هذا الأسبوع الطابع المعقد والشامل للهجرة، بما في ذلك المسائل المتصلة بالأمن البشري، وحقوق الإنسان، والعمل، والتحضُّر، والأنظمة

الإناث - لا تزال عالية على نحو غير مقبول في العديد من أجزاء العالم واستجاباتنا الجماعية للتحديات في مجالات مثل الهجرة لم تكن كافية.

وربما يكون أهم تغيير في المشهد العالمي منذ مؤتمر القاهرة هو التأثير المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن المجتمع الدولي يتصدى للأزمة وفي بعض المجالات بدأنا نشهد إحراز بعض التقدم. وتعلمنا أن معالجة عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك التركيز على حماية الأطفال، أمور أساسية لخفض انتشار الإيدز ولكفالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتنا.

وما زال الوصم والتمييز يشكلان حواجز كبيرة أمام التصدي لفيروس الإيدز. وما زالت النساء - وخاصة النساء الفقيرات أو المهمشات - يتضررن بشكل غير متناسب من الإيدز وذلك لأنهن أكثر تعرضا نفسيا واقتصاديا واجتماعيا لخطر الإيدز، الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم تعرضهن للخطر. والأمر الأساسي لكسر تلك الحلقة هو الحاجة إلى دراسة وانتقاد فكرة اتباع نهج "أبجديات منع الإيدز ورعايته" - الذي يرمز إلى الامتناع والإخلاص واستعمال الواقي الذكري - إزاء منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فهو نهج لا يفي بالضرورة بحاجة النساء الماسة إلى التمتع بحقوقهن أو ممارستها أو تمكينهن من الأدوات اللازمة لحماية أنفسهن من الإيدز والإصابات الأخرى. وعلى نحو مماثل، لا بد أن نضمن أن تشمل الحملات، مثل مبادرة منظمة الصحة العالمية التي يطلق عليها "٣×٥"، منظورا جنسانيا وأن تفي الخدمات المقدمة باحتياجات جميع المصابين بالإيدز والمتضررين منه وأن تعكس تلك الاحتياجات.

إن معالجة الصلات بين الصحة الجنسية والإنجابية والإيدز وكفالة بذل جهود منسقة ومتكاملة في تلك المجالات

وترى كندا أن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أمر أساسي لتنفيذ أهداف تخفيض الفقر والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالإعلان. وفي الواقع أن الصحة الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والتعليم؛ والأسباب الجذرية للهجرة، تشكل جزءاً من أساس الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية، وليس أقلها الأهداف المتصلة بالاستدامة البيئية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ووفيات الأطفال وصحة الأم وخفض تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبدون التزام سياسي ومالي كبير ومستمر من البلدان المتقدمة النمو والتنمية على حد سواء لتحقيق الالتزامات الجوهرية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لن نتمكن من تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً لخفض الفقر وتحقيق التنمية التي وردت في الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا يمكننا تجاهل مسألة التمويل التي تكمن فيها التحديات. فيجب أن نواصل استكشاف الخيارات لآليات جديدة من أجل إيجاد الموارد الإضافية لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

أخيراً، أود التطرق إلى مسألة الشراكات. إن الشراكات على الصُّعد الدولية والإقليمية والوطنية - بين الحكومات والمنظمات الدولية وجميع عناصر المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشباب والسكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية - أمر أساسي لتهيئة بيئة تمكينية للسكان والتنمية. ولا تستطيع الحكومات وحدها ضمان التنفيذ الكامل لبرنامج عمل القاهرة.

الصحية، والعموم الإنساني والتنمية، والإجحاف الاجتماعي والاقتصادي.

وكندا تؤيد بقوة استمرار أهمية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بوصفه خريطة طريق شاملة ومتوازنة وبناءة للتعاون الدولي بشأن الهجرة الدولية. وفي التصدي لتلك التحديات، يظل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية صالحاً اليوم، إن لم يكن أكثر صلاحية، مما كان عليه عام ١٩٩٤. وتؤمن كندا إيماناً راسخاً بأنه ينبغي لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالإضافة إلى الإجراءات الأساسية لتعزيز تنفيذه، الاستمرار بوصفه إطار العمل في هذا المجال.

وإذ نتطلع إلى السنوات العشر المقبلة، ينبغي لنا أن نكون مصممين وابتكاريين في تحديد ومعالجة الحواجز التي تعوق تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة والتزاماته. ولا بد لنا من دعم التزاماتنا بالمساواة بين الجنسين باتخاذ إجراءات ملموسة تحدث تغييراً إيجابياً في حياة الرجال والنساء، والصبيان والفتيات. وينبغي لنا الاعتراض على التفكير الحالي فيما يتعلق بنهجنا إزاء الوقاية من الإيدز، ويجب علينا إشراك اليافعين والشباب بطريقة ذات مغزى.

ومما يتسم بالإلحاح أيضاً ضرورة العودة إلى التزامات الهجرة التي حددت في الفصلين التاسع والعاشر من وثيقة القاهرة وإلى تجديد التزاماتنا بإيجاد الحلول. وترى كندا أنه ينبغي لبرنامج عمل القاهرة أن يستمر في تنوير المناقشة التي ستجري خلال العامين المقبلين في إطار اللجنة العالمية المعنية بالهجرة والحوار الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ لكي تأخذ تلك المناقشات في الاعتبار نظرة واسعة ومتكاملة للهجرة والمسائل الإنمائية. ويسرنا أن المفوض الكندي يساهم في اللجنة العالمية المعنية بالهجرة.

والنساء على حد سواء. ونؤيد إحياء الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر ونهئ مكتب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بتقدمه في تنفيذ برنامج العمل فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، والتعليم، والصحة المتكاملة، والحماية البيئية، ومركز المرأة، والمساواة والعدل بين الجنسين.

لقد عملت غواتيمالا في السنوات القليلة الماضية على تعميم المسائل السكانية والإنمائية في أنشطة جدول الأعمال الوطني، خاصة فيما يتعلق بالتشريعات والسياسات العامة في مجالات التنمية الاجتماعية، والصحة، والإيدز، والتعليم، والبيئة، والتقدم الكامل للمرأة، وغيرها من المجالات. وما فتئ موقف غواتيمالا إزاء تلك المسائل يتغير كثيرا منذ نهاية الصراع المسلح الداخلي فيها. فعمليات إضفاء الديمقراطية، والحاجة إلى تجاوز آثار الصراعات التي نشبت لسنوات وأغرقت البلد في مصادمات بين الأسر، والمجتمعات، والفئات الاجتماعية وأفضت إلى تدمير الوحدة التقليدية للأسرة وزادت الفقر ودفعت إلى الهجرة، كلها شاركت في هذا التغيير.

وفي هذا الإطار، أسهم أيضا إبرام اتفاقات السلام عام ١٩٩٦ في الاعتراف بالحقوق المتساوية للرجال والنساء في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية وفي مشاركة المرأة في تنمية المجتمع الغواتيمالي، وكذلك في التزام الدولة بالقضاء على أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة سواء بالأمر الواقع أو بالقانون.

ومن الضروري التنويه بالجهود التي كانت تهدف إلى التعاون مع المجتمع المدني في تعزيز المبادرة المؤيدة لقانون التنمية الاجتماعية والسكان. ولقد أكد ذلك التزام غواتيمالا بتنفيذ برنامج عمل القاهرة. ولقد سُن قانوننا الجديد على أساس توافق آراء تم التوصل إليه في محفل متعدد القطاعات،

وفي هذا الصدد، نشيد بجهود منظومة الأمم المتحدة وشركائنا من المجتمع المدني، خاصة في العام الماضي، على جمع فئات متنوعة ومطالبتها بإقامة شراكات متضافرة من أجل السكان والتنمية. وتشمل هذه الجهود عددا من الموائد المستديرة والاجتماعات التقنية التي ينظمها صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، وكذلك الابتكار والمبادرة اللذين قام بهما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لإنشاء التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز.

وستواصل كندا العمل بشكل وثيق مع جميع الشركاء على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية لضمان نجاحنا في تحقيق الأهداف والغايات التي وُضعت في القاهرة. وندرك أنه لا توجد حلول سهلة للتحديات التي نواجهها، ولكننا نلتزم بهذا الجهد التعاوني.

#### السيدة تاراسينا سيكايرا (غواتيمالا) (تكلمت

بالإسبانية): كانت غواتيمالا عام ١٩٩٤ واحدا من ١٧٩ بلدا شاركت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وخلال السنوات العشر الماضية، تقدمت غواتيمالا في تنفيذ الالتزامات المحددة في برنامج العمل، وذلك ضمن إطار اتفاقات السلام الموقعة في غواتيمالا عام ١٩٩٦ ودستور الجمهورية.

ونتيجة لعملية التقييم الإقليمية لتحقيق تلك الالتزامات المحددة في برنامج عمل القاهرة - وهي عملية نفذت من خلال سلسلة من الاجتماعات التي عُقدت هذا العام في سانتياغو في شيلي، وسان خوان في بورتوريكو - تود غواتيمالا أن تعرب عن ارتياحها للمنجزات التي تحققت في هذا العقد. ولقد أسهم مؤتمر القاهرة الدولي بالتأكيد في التنمية الاجتماعية والبشرية لكل مواطني غواتيمالا، الرجال

المادة ٣ من ميثاقنا. وبناء عليه، من الواضح أن أي إجراء يعرض الحياة للخطر لا يمكن أن نؤيده. وتتفق غواتيمالا مع الفقرة ٨-٢٥ من برنامج القاهرة على اعتبار أنه ينبغي عدم تشجيع الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة. وهكذا من الواضح أنه لا في مؤتمر القاهرة ولا في اجتماعات أو بيانات سانتياغو وسان خوان تم تشجيع ممارسات الإجهاض. وهذا موقف ينسجم تماما مع مشاعر ومعتقدات أغلبية شعب غواتيمالا.

وتود حكومة غواتيمالا تأكيد التزامها ببرنامج عمل القاهرة وستواصل الامتثال له، وذلك ضمن المبادئ الدستورية والقوانين المعمول بها في بلادنا.

**السيد مورر (سويسرا)** (تكلم بالفرنسية): إننا ننظر بفخر إلى الخطوة الثورية التي اتخذها المجتمع الدولي قبل ١٠ سنوات وهي اعتماد برنامج عمل القاهرة.

حينئذ تغيرت نظرتنا لقضايا السكان والقضايا الديمغرافية. ففي القاهرة، وسع رؤساء دولنا فكرة تنظيم الأسرة لتشمل الصحة الإنجابية ومجموعة من الحقوق الإنجابية، وبشكل خاص الحق في الاختيار الحر لموانع الحمل وحجم الأسرة. ذلك النهج المبني على الحقوق يعيد التنمية للتركيز من جديد على الإنسان. وقد يذكر الأعضاء العبارة التي استعملت في ذلك الوقت. "لا ينبغي لنا الاكتفاء بتعداد الناس، بل ينبغي لنا أخذ الناس في الحسبان".

بهذه الرؤية الجديدة والموسعة لقضايا السكان والتنمية، التي انتقلت من التركيز على قضايا تنظيم الأسرة إلى التركيز على الحقوق والصحة الإنجابية، تحسنت حياة الملايين من النساء والشباب والأطفال. إن الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يكون للأفراد، نساء ورجالا على حد سواء، الحق - إلى جانب المسؤولية - في الاختيار الحر لحجم أسرهم وحقوقهم في التقرير بأنفسهم ما إذا كانوا يريدون أن يتحملوا

ومشاركة مختلف الكنائس، والجامعات، والسكان الأصليين، وقطاع الأعمال، ووسائل الإعلام، والمنظمات النسائية، وممثلين آخرين للمجتمع المدني المنظم. وهذا القانون، الجديد على بلادنا، يعالج موضوعات رئيسية تتعلق بالتنمية الاجتماعية لغواتيمالا وهو مثال للتقدم الذي أحرزته البلاد في هذا المجال.

وفي هذا الإطار نفسه، حققت غواتيمالا تغييرات كبيرة في المجال الاجتماعي على أساس نهج عادل وإنساني، خاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية الوقائية والعلاجية للأمهات والمواليد الجدد وللنساء والرجال في القطاعات الريفية الذين وجدوا أنه من الصعب جدا التمتع بمكاسب التنمية. ولقد تحسنت كثيرا إمكانية حصول الفتيان والفتيات على التعليم الأساسي. علاوة على ذلك، تعززت مشاركة المواطنين وتم الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للنساء والشعوب الأصلية. ومع ذلك، لم يغب الواقع عن أنظارنا - وهو وجود سكان فقراء أعلى صوتا من أي وقت مضى في مطالبتهم بالقضاء على التمييز وبالمعاملة العادلة والمتساوية وبوصول المرأة إلى هرمية صنع القرار.

وستجتهد غواتيمالا في الأعوام المقبلة مباشرة لتعزيز التقدم الذي تم إحرازه، خاصة فيما فوض به قانونها للتنمية الاجتماعية. علاوة على ذلك، ستضمن البلاد إدماج شواغل المرأة في جميع مجالات التنمية في غواتيمالا، ليس برؤية جزئية، أو برؤية تبدو مندرجة تحت عنوان "شؤون المرأة"، بل برؤية تأخذ في الحسبان ضرورة اضطلاع المرأة بدور استباقي في تنمية بلدها.

وامتثالاً لبرنامج عمل القاهرة، انتهجت غواتيمالا نموذجا جديدا يقوم على حقوق الإنسان. وتحافظ غواتيمالا على موقفها المناهض لممارسة الإجهاض، إيماناً منها بأن الحياة تبدأ لحظة الحمل، على نحو ما نُص عليه في إطار

وتقدر سويسرا الجهود التي بذلت في هذا السياق من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها التنفيذية. وهنا، أود أن أتقدم بتحية خاصة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ برنامج العمل على المستوى الوطني. إذ يضطلع الصندوق بدور رئيسي في مجالات مثل الصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، والأسرة والشباب. وقد أظهر مهارة رائعة، خاصة فيما يتعلق بالأمور الثقافية، في لحظات حرجة وأثبت أنه شريك موثوق للدول النامية يمكن الاعتماد عليه عند الدفاع عن حق الفرد في الصحة الإنجابية.

إننا نعتقد أننا على المسار الصحيح. وإنني أؤكد للجمعية أن سويسرا ستقوم بعمل جميع ما في وسعها للمساعدة على تنفيذ برنامج عمل القاهرة.

**السيد سيف** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك الآخرين في هذه الذكرى العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بسبب التزامنا التام بتعزيز رفاه المرأة وأسرتها والتشديد على القيم والمثل الإيجابية التي تضمنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وفي حين أن برنامج العمل ليس وثيقة مثالية، فإن له أهمية تاريخية كما أنه يعكس مطامح المجتمع الدولي. وهو يوفر مفهوما واسعا للسياسة الإسكانية، ومفهوما يركز على الإنسان والحالة الإنسانية، ويحترم الثقافة، والدين، والقيم الاجتماعية ويدين بشدة سيطرة الحكومات والإكراه.

وكما هو الحال في جميع أعمالنا في الأمم المتحدة، تعالج الولايات المتحدة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فتلك الوثائق تلزم المجتمع العالمي بحماية كرامة كل إنسان وقيمه - وهو مفهوم في صميم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

مسؤولية استعمال الموانع، قد شهدت انتشارا في الوقت الحاضر. وشهد عدد الولادات انخفاضا بشكل عام. وتحسنت فرص الحصول على الرعاية الصحية، كما اتخذت بعض الدول خطوات مهمة جدا لجعل تشريعها تتماشى مع برنامج عمل القاهرة، وذلك لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين دور المرأة.

ونحن ندرك أنه ما زال أمامنا الكثير من العمل لكفالة كل الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، بما في ذلك الحصول على خدمات الصحة الإنجابية للجميع - رجالا ونساء ومراهقين. أنه من غير المقبول إطلاقا وفاة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة أثناء الولادة سنويا. تلك وفيات يمكن تجنبها. كما أنه من واجبنا ضمان الحصول على المعلومات بشأن موانع الحمل، خاصة للشباب، والقيام بكل ما في وسعنا لحماية النساء والرجال من الأمراض الجنسية المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وإذ نعمل ذلك، يجب علينا أن نراعي مراعاة تامة البيئة الاجتماعية والثقافية والقيم الموجودة في ذلك المجتمع وأن نحترمها.

وتعتقد سويسرا أنه يجب إيجاد صلة بين الحقوق والقيم الأخلاقية والثقافية العالمية لضمان المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان العالمية وأدائها لدورها الصحيح في الحياة اليومية للجميع.

فيما يتعلق بأهداف الألفية، فقد تمت صياغة ٨ أهداف إنمائية من أجل القضاء على الفقر. وترى سويسرا أن الأهداف الإنمائية للألفية تلك تتألف من جميع الأهداف التي وضعت خلال المؤتمرات العالمية في التسعينات. يجب أن يكون لدينا جميعا قناعة تامة بأن القضاء على الفقر مستحيل دون تحسين الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، إضافة إلى المساواة بين الجنسين والحصول الشامل على التعليم.

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). يجب علينا، من خلال العمل مع الآباء والأمهات، أن نشجع الشباب على اتخاذ خيارات آمنة وصحية. ومما له أهمية مماثلة أن نسلم بأن تمكين المرأة وحمايتها عنصرا رئيسيان في الجهود الرامية إلى وقف انتشار المرض.

إن مركز المرأة - وتأثير المعايير الثقافية وحقوق الملكية والفرص الاقتصادية على حياتها - كلها عوامل حاسمة في الحد من خطر إصابتها بفيروس نقص المناعة البشرية.

إن الولايات المتحدة أكبر مانح واحد للمساعدات المتعلقة بصحة الأمهات بما في ذلك برامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. لقد تجاوزت انفاق برامج وكالة التنمية الدولية الأمريكية على تلك البرامج مبلغ ٤٧٥ مليون دولار سنويا خلال الأربع سنوات الماضية - ٥٠ مليون دولار زيادة في التمويل منذ العام ٢٠٠٠. كما قمنا في السنوات الأخيرة بزيادة المساعدة الخاصة بصحة الأمهات والصحة الإنجابية لبلدان في أفريقيا والشرق الأدنى.

وعندما دخلنا عملية استعراض العشر سنوات هذه كانت هناك حاجة إلى المزيد من التوضيح بشأن ما يقوله برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وما لا يقوله فيما يتعلق بمواضيع حساسة مثل خدمات الصحة الإنجابية. وكانت عملية الاستعراض الإقليمية مفيدة لأنها ساعدت على التخفيف من أحد شواغلنا الرئيسية، وهي أن يكون البعض قد أساء استعمال برنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من أجل التشجيع على الإجهاض.

ولكن ما سمعناه مرارا وتكرارا في الاستعراضات الإقليمية هو أن الدول لا تعتقد أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يعزز الإجهاض أو يؤيده أو يدعمه. وتوافق الولايات المتحدة على أنه لا يوجد في البرنامج ما ينبغي أن يفهم على أنه يشجع الإجهاض أو يؤيده أو

في السنوات التي تلت المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وجدنا أنه لا يوجد نهج سكاني واحد يناسب الجميع. وفي العديد من الدول نجد أن الاتجاهات السكانية اليوم إيجابية: وهي تتمتع بحياة أطول، وتمتع الأسر بصحة أفضل، وزيادة الازدهار. وفي دول أخرى، هناك قصص أكثر حزنا تروى. فلا تزال وفيات الأمهات تسبب حزنا مدمرا، وهي لم تتناقص منذ القاهرة. وأن أكثر من ١,١ بليون إنسان يعيشون في حالة فقر، على أقل من دولار واحد يوميا. وزيادة التحول إلى الحياة الحضرية في العالم النامي يشكل تحديا يتمثل في إعالة بعض أفقر الشعوب في العالم.

والأسوأ من ذلك كله، أن عدد الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). قد ازداد من حوالي ١٤ مليون في العام ١٩٩٤ إلى أكثر من ٣٨ مليون اليوم، لقد بدأ المجتمع الدولي الآن فقط يحقق تقدما في مكافحة شراسة ذلك المرض.

ولكن ينبغي ألا يكون هناك أي التباس. إن الولايات المتحدة تخصص موارد كبيرة لمواجهة هذه التحديات. وتنفق وكالة التنمية الدولية الأمريكية وحدها أكثر من ١,٤ بليون دولار على المساعدة الصحية الدولية، وذلك باستثناء الإيدز. وعلاوة على ذلك، فإننا نزيد بسرعة من دعمنا لأنشطة الوقاية المتعلقة بالإيدز وأنشطة الرعاية والعلاج. وهي تنفذ من خلال خطة الطوارئ التي أقرها رئيس الولايات المتحدة للتخفيف من وطأة الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا، بنفقات مخططة تبلغ حتى العام ٢٠٠٨ ما قيمته ١٥ بليون دولار.

إن تشجيع تغيير السلوك - تشجيع الامتناع والإخلاص - أمر مهم في مكافحة فيروس نقص المناعة

والأسرة بوصفها الوحدة الأساسية والأصلية للمجتمعات في كل مكان.

ونود أيضا أن نبرز أحد أهم إنجازات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: ألا وهو صياغة توافق عالمي في الآراء بشأن الهجرة مستمر حتى هذا اليوم. فالهجرة تشكل ظاهرة عالمية. وجميع البلدان هي، نوعا ما، بلدان أصلية وبلدان مرور عابر ومقصد. وتؤيد أمريكا الحواريات الإقليمية بشأن الهجرة التي تشجع اتباع سياسات منظمة وقانونية وإنسانية للهجرة. وينبغي أن تتمسك تلك السياسات أيضا بتوفير الحماية الدولية للاجئين ولطالبي اللجوء ولضحايا الاتجار بالبشر. ونؤمن بأن من المرجح أن تسفر هذه النهج الإقليمية عن نتائج ملموسة لجميع البلدان.

لقد كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أول وثيقة كبرى للأمم المتحدة تركز الانتباه على مسألة الاتجار بالبشر. وفي الواقع أحرز المجتمع العالمي تقدما كبيرا في ذلك المجال. واتخذ الرئيس بوش إجراء قويا لمكافحة الاتجار بالبشر محليا وخارجيا، بحثه على العمل من خلال الأمم المتحدة وبتوقيعه على تشريعات محلية. ومنذ عام ٢٠٠١، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٢٩٥ مليون دولار لدعم مكافحة برامج الاتجار بالبشر في أكثر من ١٢٠ بلدا.

وإجمالا، هناك الكثير مما يعتز به في ما أنجزناه معا في الأعوام العشرة الماضية، بالرغم من أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة شراكتنا في عملية تعزيز هدفنا المشترك في ضمان حياة أفضل للجميع.

**السيد أمايو (كينيا)** (تكلم بالانكليزية): إن وفدي

يقدر الطريقة المقتدرة التي يواصل بها السيد بينغ قيادة مداورات أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

يدعمه، ومع الإدراك بأن الدول لن تسئ استعمال البرنامج بتلك الطريقة، فإننا نشعر بالسرور إذ نستمر في تقديم دعمنا للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولبرنامج عمله.

وتعزز الولايات المتحدة أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على العديد من الجبهات. فنحن نسهم من خلال برامج تدعم التعليم والمشاركة السياسية للنساء في جميع أرجاء العالم - وتساعد الرجال على تقدير أهمية مشاركة المرأة - في تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين عالميا.

ونؤيد توفير التعليم الأساسي للفتيات وكذلك للصبيان من أجل خفض الفقر وتحسين الصحة والرفاه الاجتماعي واستدامة النمو الاقتصادي.

كما إننا نعزز موقف المرأة في العالم النامي عن طريق تشجيع مباشرة الأعمال التجارية والازدهار ببرامج الأعمال التجارية الصغيرة. ويوفر برنامجنا المسمى بحساب تحدي الألفية أملا جديدا لبعض أفقر البلدان في العالم. ونسلم بأن مشاركة المرأة أمر جوهري لنجاح الاستراتيجية الإنمائية الطويلة الأجل لأي بلد.

إننا نشجع المشاركة السياسية المتزايدة للمرأة وتعزيز دورها في عمليات اتخاذ القرار. ونقدم الدعم للتدريب على القيادة والتوعية، ولبرامج التبادل التعليمي، والمجتمع المدني وحلقات العمل المتعلقة بالمهارات الديمقراطية. ودعمنا بشكل نشط الخطوات الواسعة التي اتخذتها النساء في أماكن مثل أفغانستان والعراق وفي تأمين حقوقهن بموجب القانون. ويشمل ذلك الحق في التصويت، كما مارسته النساء في أفغانستان يوم السبت الماضي.

وسيحظى تعزيز المساواة بين الجنسين دائما بالأولوية العليا بالنسبة للولايات المتحدة. ومن الأولويات العليا أيضا بالنسبة لنا احترام الأمومة، وحقوق الوالدين ومسؤولياتهما،

ونؤيد البيان الذي أصدرته قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإدراكا للصلة الجوهرية بين علم السكان والتنمية المستدامة والتحديات الخاصة التي تمثلها للعالم النامي، اجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا في القاهرة قبل عشرة أعوام وأصدروا برنامج عمل يرمي إلى التصدي لهذه المسائل. وحدد برنامج العمل قطاعات أساسية وأهدافا مقابلة لها يشكل تحقيقها أمرا حتميا للتنمية المستدامة، وخاصة لإمكانية الحصول الشامل على التعليم؛ والصحة الإنجابية؛ والإنصاف والمساواة بين الجنسين؛ وخفض وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتؤكد كينيا من جديد على التزامها بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر القاهرة وتعتبر هذه القرارات الطريق إلى الأمام نحو التصدي لمسائل السكان والمسائل الإنجابية والصحية. ونرى أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ينبغي ألا يعاد النظر فيه أو التفاوض عليه. وبينما نحيي الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن من الحتمي أن نقيم التقدم المحرز والتحديات التي تواجهنا في هذا المجال.

وتبقى مسائل السكان والصحة الإنجابية جزءا لا يتجزأ من تناول القضاء على الفقر. وقد أدى الجوع ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تفاقم هذه المسائل. وللأسف، فإن البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، متخلفة في المؤشرات التي حددها برنامج العمل، مثل العمر المتوقع. ويعزى ذلك إلى التحولات الاجتماعية - الاقتصادية التي نجمت من الملاريا والسل والكوليرا، فضلا عن وباء الإيدز ذاته.

وكما لاحظ الأمين العام، فإن الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة القضاء على الفقر المدقع والجوع، لا يمكن

تحقيقها إذا لم تعالج المسائل المتصلة بالسكان فضلا عن المسائل الصحية. وبالتالي فإن من الحتمي أن يجري تناول برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية بشكل مترام.

وعلى الصعيد الوطني، فإن وزارة الصحة والمجلس الوطني للتنمية السكانية ورابطة تنظيم الأسرة تعمل بتعاون وثيق للتصدي لهذه المسائل فضلا عن صياغة سياسات وتنفيذ برامج وطنية للسكان والصحة الإنجابية. والأداء الاقتصادي الضعيف ازداد سوءا خلال الأعوام القليلة الماضية جراء الآثار المدمرة لوباء الإيدز، الذي أضر بالسكان المنتجين. ويتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على كيفية تصدينا بشكل فعال لوباء الإيدز، الذي عكس، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في العقود الماضية.

ونقدر المساعدة التي يقدمها شركاؤنا الإنمائيون ومساعدة الصندوق العالمي للأمم المتحدة في ذلك الصدد، ولكننا نود أن نحذر من أنه ما زالت هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل. ويود وفدي أن يبرز الحاجة إلى بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان الاتحاد الأوروبي صباح هذا اليوم أنه يعتزم أن يسد كل الفجوة القائمة في سلع الصحة الإنجابية - التي تبلغ ٧٥ مليون دولار - هذا العام.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ونفذت كينيا مختلف السياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الطويلي الأجل. وتشمل هذه السياسات ورقة عن استراتيجية خفض الفقر، لعامي ٢٠٠١-٢٠٠٤؛ واستراتيجية الإنعاش الاقتصادي لإيجاد

تغييرا كبيرا في الطريقة التي نعالج بها المسائل السكانية، بتحويل التركيز من السيطرة الديمغرافية العيانية إلى اتباع نهج محوره الإنسان ويحترم حقوق الأفراد.

وبناء على ذلك، تم اتخاذ العديد من الإجراءات، خلال الأعوام العشرة الماضية، على الصعد الدولية والوطنية والإقليمية، وأحرز الكثير من التقدم في عدد من البلدان. بيد أنه ما زالت تنتظرنا العديد من التحديات لكي ننفذ بشكل كامل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونحقق أهدافه.

إن المسائل التي نتناولها هنا تحظى بأهمية بالغة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك السبب تولي اليابان أولوية عليا لتقديم المساعدة في هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، إن نسبة أكثر من ٢٠ في المائة من العون السنوي الذي تقدمه اليابان في شكل منح ينفق على الصحة، وخاصة صحة الأمهات والأطفال، وعلى مكافحة الأمراض المعدية. وتدعم اليابان بناء قدرات الأطباء في جزر المالديف، وبناء أنظمة الصحة والمستشفيات وتوفير المرافق الصحية الأخرى والدواء. وأعدت اليابان كتيبا لصحة الأمهات والأطفال في بعض البلدان الآسيوية. ويعطى الكتيب للنساء الحوامل لتمكينهن من الاحتفاظ بسجلاتهن الصحية والطبية، فضلا عن سجلات أطفالهن، حتى يبلغ أطفالهن سن السادسة. وأسهم ذلك، في اليابان والعديد من البلدان الآسيوية، بقدر كبير في زيادة التعليم بين الأمهات الحوامل، والرعاية الشاملة للأطفال حديثي الولادة والفحوص الطبية التي تجرى بعد ذلك.

كما تعلق اليابان أهمية خاصة على التعليم الأساسي للفتيات. ويشكل تعزيز تعليم الفتيات عنصرا أساسيا في تمكين المرأة. ويزيد التعليم مشاركة المرأة في اتخاذ القرار ويوفر الفرص الاقتصادية. وتدعم اليابان البرامج الرامية إلى

الثروة وفرص العمل؛ واستراتيجية الصحة الإنجابية للمراهقين؛ والسياسة الجنسانية؛ وسياسة الشباب.

وكيفت كينيا برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد المحلي، في شكل السياسة الوطنية للسكان والتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، نصت الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية بوضوح على جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية. وتشمل التدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة إدخال التعليم الابتدائي المحامي والإلزامي والاعتراف بالدور المحوري الذي تضطلع به المرأة في التنمية. ويجري الاهتمام بمعالجة هذا التباين الجنساني المعين بالدفاع عن الإناث من الأطفال وتعيين النساء في مواقع السلطة.

وأود أن أختتم بياني بأن أذكر أننا نلاحظ مع شعور بالارتياح التأييد الطاغوي الذي أعرب عنه في الاجتماعات الاستعراضية الإقليمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية +١٠ سنوات ونؤكد من جديد على التزامنا ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الأساسية لاستعراض فترة الخمس سنوات. ونقدر الدعم المستمر لشركائنا الإنمائيين. بيد أن وفدي يود أن يناشدهم أن يزيدوا الدعم المالي بغية ضمان التحقيق المستقر والذي يمكن التنبؤ به لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية.

**السيد سوناغا (اليابان)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى المجتمعة هنا في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وكما نعلم جميعا، فإن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مثل نقطة تحول في التعاون الدولي بشأن السكان والتنمية. وفي الواقع إن برنامج العمل لم يعزز التزامات وجهود المجتمع الدولي فحسب، ولكنه أيضا يحدث

قويا للمجتمع الدولي، بما فيه الاتحاد الروسي، لوضع وتنفيذ سياسات وطنية شاملة لحل المشاكل الديمغرافية في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والطويلة الأجل. ونحن على اقتناع بأن تنفيذ أهداف مؤتمر القاهرة ستقدم إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وخلال الأعوام العشرة الماضية، أحرز تقدم كبير في مجالات أساسية معينة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولا بد أن نسلّم بالدور الهام الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذه العملية. بيد أن التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القاهرة كان مختلطا.

ونحن نرى، في هذا الصدد، أنه ينبغي أن تقوم البرامج السكانية الوطنية والدولية على تحليل للحالة الحقيقية في البلدان النامية والمتقدمة النمو وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وكان الأمر الذي حظي بأهمية كبيرة لتقييم تنفيذ القرارات التي اتخذت في مؤتمر القاهرة هو منتدى السكان الأوروبي لعام ٢٠٠٤، الذي عقد في كانون الثاني/يناير. وخلال المنتدى، جرى تحليل للاتجاهات الديمغرافية الحالية، كما حللت تجربة حل المشاكل الملحة التي تجابه جميع بلدان المنطقة.

واتسم العقد الماضي، بالنسبة للاتحاد الروسي، بعمليات سكانية صعبة ومعقدة. ولأكثر من عشرة أعوام الآن، ما فتئ العامل الرئيسي المحدد للتنمية الديمغرافية في بلدنا هو تناقص السكان، الأمر الذي نجم عن تغييرات طويلة في السلوك الإنجابي للأسر وأدى إلى انخفاض كبير في المعدلات الإنجابية وزيادة في معدلات الوفيات. وكما في العديد من البلدان الأوروبية والبلدان الصناعية المتقدمة، أصبح نموذج الطفل الواحد النموذج السائد للأسر في الاتحاد الروسي.

وفيما أدى معدل الولادة على نحو خاص إلى خفض معدل إنجاب السكان إلى النصف، أصبحت المحافظة على

تحسين إمكانية حصول الفتيات على التعليم، بما في ذلك إنشاء مرافق حمامات منفصلة في المدارس وتوزيع وجبات الغذاء المدرسية لتوفير حوافز للأسر الفقيرة لإرسال الفتيات إلى المدارس.

واليابان ملتزمة أيضا بالمساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة المشاريع التي تقدم الدعم للنساء ١١ في المائة من المساعدة التقنية التي تقدمها اليابان و ٢٥ في المائة من المنح التي تقدمها إلى المنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة. وفي عام ٢٠٠٣، نظمت حكومة اليابان ندوة عن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في الخرطوم، السودان. وتلك الممارسة ضاربة الجذور في التقاليد، وبالتالي، توجد معارضة للقضاء عليها. ومع ذلك، فإن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى يشكل ممارسة لا تعدي على صحة النساء فحسب وإنما تنتهك الحقوق الإنسانية للمرأة، ولا شك أنها يجب أن تنهى.

وكما ذكر وفدي في العديد من المناسبات، إن حكومة اليابان تعزز الأمن البشري. ويعني الأمن البشري حماية الحياة البشرية وأسباب المعيشة والكرامة وتمكين الأفراد. والمبادئ المحسدة في هذا المفهوم مضمنة بقدر كبير في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. هذا، وينبغي أن أشير إلى أن السكان مسألة حساسة تمس القرارات الأخلاقية للأشخاص والقيم الثقافية والتقليدية لجميع المجتمعات. وبالتالي، فإن الأمر الأكثر أهمية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو إقامة الشراكات، ليس بين البلدان المتقدمة النمو والنامية فحسب، بل أيضا بين المجتمع المدني والمنظمات الدولية، وبطبيعة الحال، بين الأشخاص العاديين.

**السيدة زبارسكايا (الاتحاد الروسي)** (تكلمت بالروسية): لقد شكل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية زحما

ما زالت مرتفعة بنسبة مرتين إلى مرتين ونصف تقريبا عنها في البلدان المتقدمة النمو. وهناك حالة من بين كل أربع حالات من وفيات الأمهات سببها الإجهاد. وما زال الإجهاد الوسيلة الأوسع انتشارا التي تستخدم لتخطيط الأسرة في بلادنا.

في الواقع، لم يتغير معدل استخدام وسائل منع الحمل خلال السنوات العشر الماضية. ويستخدم تلك الوسائل خمس عدد النساء اللاتي في سن الإنجاب تقريبا. واجتاحت البلاد موجة عاتية من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويرجع الانتشار السريع لهذا المرض إلى انتشار الإصابة بالإيدز بين مدمني المخدرات. وهناك ٨٠ في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة. وتقوم حكومة الاتحاد الروسي، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات والصناديق العامة الروسية، باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انتشار الإيدز، ولا سيما بين الشرائح السكانية الأكثر تعرضا لخطر الإصابة بالمرض، وكذلك بين المراهقين والشباب. ومنع انتقال الإيدز من الأم إلى الطفل يعتبر أهم مجال من مجالات العمل على مكافحة هذا الوباء.

إن التحليل الشامل لمشاكل الهجرة الدولية يشكل عنصرا مهما في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف مؤتمر القاهرة. فبرنامج العمل يسلم بالأثر الإيجابي للهجرة الدولية على البلدان المتلقية وبلدان المنشأ، وكذلك على بلدان العبور. ولأسباب عديدة سوف تؤدي هجرة السكان دورا مهما بوجه خاص في المساعدة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية اللازمة للتنمية الديمغرافية المستقرة في روسيا في العقود المقبلة. فمن خلال الهجرة تستطيع روسيا أن تخفف من وطأة الآثار السلبية لتباطؤ النمو السكاني وشيخوخة السكان في المستقبل القريب.

الصحة والحقوق الإنجابية للروس أولوية عليا. وبغية تنفيذ أولوياتنا الوطنية، ظلت حكومة الاتحاد الروسي، بعد مؤتمر القاهرة، تعمل بشكل نشط لوضع إيديولوجية للسياسة السكانية للدولة. وفي عام ٢٠٠١، اعتمد مفهوم للتنمية الديمغرافية للاتحاد الروسي حتى عام ٢٠١٥، صاغ أكثر المجالات الهامة للسياسة العامة للاتحاد الروسي في مجال السكان. ويسعى الهدف الرئيسي إلى تحسين صحة السكان بغية زيادة العمر المتوقع، وإلى خفض معدل الوفيات التي يمكن منعها، وخاصة للرجال في سن العمل، وإلى تنشيط معدل الولادة وتعزيز الأسرة من خلال توفير المزيد من الرفاه، بتحسين نوعية الحياة ومستويات المعيشة والحماية الاجتماعية للأسرة وتقديم حوافز للأشخاص لكي ينجبوا أطفالا وتقديم توعية تعليمية أكبر بشأن المسائل السكانية.

وبناء على ذلك، حصل انخفاض في معدلات وفيات النساء بمعدل الثلث تقريبا خلال العقد الماضي. وهناك انخفاض مستمر في حالات وفيات الأطفال حديثي الولادة وانخفاض في حالات الإجهاد بمقدار النصف. وزاد إجمالي معدل المواليد إلى ١٣٠ طفلا بالنسبة لكل ١٠٠ امرأة. وتحاول الدولة تلبية احتياجات المسنين، الذين يشكلون قطاعا متناميا في بلدنا - حيث زاد عدد السكان البالغ عمرهم أكثر من ٦٥ عاما بنسبة تزيد على ١٣ في المائة.

ولكن إذا قيمنا الوضع الديمغرافي عموما، ولا سيما صحة المواطنين الروس، بما في ذلك صحتهم الإنجابية، ينبغي أن نقر بأنه بعيد كل البعد عن أن يكون مثاليا، كما أن التدابير المتخذة لتحسين ذلك الوضع لم تكن فعالة دائما.

إن معدلات الوفيات مرتفعة للغاية، ولا سيما بين القوى العاملة من الرجال. وينخفض معدل العمر المتوقع للحياة، وتزداد عموما معدلات انتشار الإصابة بالأمراض، ورغم حدوث انخفاض في معدلات وفيات الأمهات فإنها

جوهريين على المستوى الدولي. ومن العلامات المشجعة أن كل منطقة من مناطق العالم تعيد التأكيد على التزامها بهذا البرنامج. ويبين تقرير الحالة السكانية في العالم لهذا العام أنه قد تم اتخاذ خطوات هامة لمتابعة تنفيذ برنامج عمل القاهرة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد بالسيدة ثريا عبيد على التزامها والروح القيادية التي تتحلى بها، ولكي نعرب عن مدى ترحيبنا بجزء استمرارها لمدة ثلاثة أعوام أخرى في منصبها.

في عام ٢٠٠٠، التزم زعماء العالم ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إن بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتسق مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأساسي لتحقيق تلك الأهداف. ولن نبلغ الأهداف الإنمائية للألفية إذا فشلنا في ضمان الحقوق والخدمات الإنجابية التي كرسها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وبينما نركز على سنة ٢٠١٥، نجتمع هنا اليوم لتؤكد من جديد على الجهود التي نبذلها للوفاء بالالتزامات التي أعلنت في مؤتمر القاهرة، ولتعزيز تلك الجهود. فما زال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين يشكلان التحدي الشامل والرئيسي. إن المعدلات العالمية الحالية المرتفعة لوفيات الأمهات ووقوع إصابات وحالات إعاقة بين النساء بسبب الولادة يبين لنا أن المرأة لا تتمتع بالأمن أو بحقوقها، وأنها غير متمكنة ومحرومة من الكرامة الإنسانية. نحن بحاجة إلى وجود مساواة بين الجنسين من أجل ضمان حرية الوصول الشامل إلى خدمات الصحة الإنجابية والحد من الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة.

ونود أن نشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في التأكيد على أن مكافحة الإيدز ترتبط بالصحة الإنجابية والصحة الجنسية. ونحن بحاجة إلى نهج متسق ومتكامل لوقف تفشي هذا الوباء وتحسين فرص الوصول إلى خدمات

وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم تهديدا متزايدا للإرهاب أصبح من المهم بشكل استثنائي أن نحصل على معلومات مفصلة يمكن الاعتماد عليها بشأن الهجرة الدولية. وأحد الشروط الأساسية لتحقيق ذلك يتمثل في اعتماد معايير موحدة لإعداد الإحصاءات المتصلة بالهجرة الدولية. وينبغي أن تشكل تلك المعايير أساسا لمعلومات شاملة يمكن مقارنتها دوليا وتستخدمها كافة مكاتب الإحصاءات الوطنية. ونعتقد أنه من الأساسي أن نعمل الكثير في هذا المجال.

وبالإضافة إلى الجهود التي نبذلها، تعلق حكومة الاتحاد الروسي أهمية كبرى على التعاون الدولي في مجال السكان. وبالنسبة لروسيا من الضروري توفير الدعم الحاسم للإصلاحات التي نقوم بها في المجال الاجتماعي - الديمغرافي. ونأمل أن نحقق التعاون بشأن تلك القضايا، مع شركائنا التقليديين الثنائيين ومع منظماتنا المتعددة الأطراف، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وبصفة أساسية صندوق الأمم المتحدة للسكان.

**السيد لوفالد (النرويج)** (تكلم بالانكليزية): "نجتمع

هنا استجابة لنداء أخلاقي من أحل العمل". بهذه الكلمات استهلت غرو هارلم بروندتلاند، رئيسة وزراء النرويج السابقة، بيانها الأساسي الذي أدلت به أمام المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة منذ ١٠ أعوام. وقد رد مؤتمر القاهرة على هذه الدعوة من خلال صياغة برنامج عمل كان معلما في تاريخ حقوق المرأة وإنجازا هاما بنفس القدر في مجال السكان والتنمية.

ولكن الأهم من ذلك، نجح صندوق الأمم المتحدة للسكان، خلال العشر سنوات الأخيرة، وبالتعاون مع شركائه في التنمية، في جعل برنامج عمل القاهرة صكا نسترشد به في أعمالنا. لقد أصبح البرنامج فكرا وممارسة

الإنجابية والحقوق ذات الصلة، ولا سيما شواغلها فيما يتعلق  
بمباشرة وضع الأطفال والشباب.

إن إعادة تأكيد جهودنا وتعزيزها ستكون اختباراً  
لمدى تضامننا وقدرتنا على ترجمة التزاماتنا إلى أفعال.

**السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية):**

منذ عشرة أعوام أكدنا من جديد، في القاهرة، على أن النمو  
السكاني يشكل عنصراً هاماً في عملية التنمية. وقد اتفقنا  
هناك على خطة عمل مصحوبة بشعور قوي بملكية الأمر  
والالتزام بالشراكة. واليوم، نجتمع بعد مرور عقد لمراجعة  
ما أنجزناه منذ ذلك التاريخ.

ورغم الانخفاض الكبير في معدلات النمو بين عامي  
١٩٩٤ و ٢٠٠٤، فإن عدد سكان العالم قد زاد بـ ٧٨٤  
مليون شخص. وقد ظلّ معدل النمو في أقل البلدان نمواً  
مرتفعاً بشكل خاص حيث بلغ ٢,٤ في المائة سنوياً. وخلال  
الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٥ من المتوقع أن تشهد ٥٢  
بلداً - تشكل ١٤ في المائة من مجموع سكان العالم -  
معدلات نمو تزيد على ٢ في المائة سنوياً. ومن بين الاثني  
وخمسين بلداً تلك، هناك ٣١ بلداً من أقل البلدان نمواً.  
وما زال معدل النمو السكاني يشكل مسألة فعالة وحيوية في  
مجال التنمية، وذلك يجعل بلوغ أهداف المؤتمر الدولي  
للسكان والتنمية أمراً حتمياً على نحو قاطع.

إن بنغلاديش، البلد الذي يضم ١٣٥ مليون نسمة،  
قد تصدت من خلال مزيج ملائم من الاقتصاد الكلي  
والسياسة الاجتماعية لهذه المشكلة بدرجة كبيرة من النجاح.  
ويمكن قياس بعض ذلك النجاح بانخفاض معدلات النمو  
السكاني ومعدلات الخصوبة وزيادة العمر المتوقع وتحسين  
الأطفال على نطاق واسع. لا أود أن أرهق كاهل الجمعية  
بالإحصاءات. إنني سوف أذكر بعض الأرقام لكي أؤكد  
مدى صحة ما أقوله. انخفضت معدلات الخصوبة في

الصحة الإنجابية. وتجاهل العلاقة بين الصحة الإنجابية والإيدز  
يؤدي إلى ضياع فرصة مساعدة الملايين من النساء والرجال  
وأسرهم والحيلولة دون حدوث معاناة لا داعي لها ووفيات  
في غير أوانها. نحن نواجه أكبر جيل من الشباب في تاريخ  
البشرية، وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن كفالة  
حقوق الصحة الإنجابية وضمان حرية الوصول الشامل إلى  
خدمات الصحة الإنجابية ومنع وكبح انتشار الإصابات  
المنقولة بالاتصال الجنسي والإيدز والحمل غير المرغوب فيه.  
وقد أصبحت هذه المهمة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

تتعلق السياسات السكانية والصحة الإنجابية  
والحقوق ذات الصلة أساساً بالسكان. إن عمل منظمات  
المجتمع المدني، بالشراكة مع الأطراف الفاعلة الأخرى ذات  
الصلة، جزء لا غنى عنه في الجهود المبذولة لمساعدة السكان  
ولضمان حقوقهم.

ما زالت النرويج ملتزمة التزاماً كاملاً ببرنامج عمل  
القاهرة؛ وتخطط حكومة النرويج لزيادة مساعدتها الإنمائية  
الرسمية لكي تصل إلى ٠,٩٥ في المائة من الدخل القومي  
الإجمالي للعام القادم، وهذا يتضمن تقديم دعم إضافي  
لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويحتل التعليم مركز  
الصدارة في قائمة الأولويات في السياسة الإنمائية الدولية  
للنرويج. فبالتركيز على التعليم، مع التأكيد بصفة خاصة  
على تعليم البنات، نكون قد وضعنا أيدينا على الأسباب  
الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين والفقر. وسوف تطلق  
الحكومة النرويجية قريباً استراتيجية إنمائية جديدة تستهدف  
الأطفال والشباب في الجنوب. وشعار هذه الاستراتيجية:  
”ليس هناك سبب واحد يدفعنا إلى تعزيز حقوق ورفاه  
الأطفال والشباب، هناك في الواقع أكثر من بليون سبب“.  
وتبين هذه الاستراتيجية الأهمية التي تعلقها حكومة بلدي  
على المسائل السكانية ومسائل الصحة الجنسية والصحة

بتقديم الخدمات للمرأة، واللامركزية في تقديم الخدمات من خلال المستوصفات الفرعية، والبرنامج الموسع لمراكز التحصين، كلها أمور ساهمت في تلك الإنجازات. وبالرغم من ذلك فإننا نشعر أن الاستثمار في التعليم - بالنسبة للأطفال والكبار، كان العنصر الحيوي في إنجاح تلك العملية.

ومنذ أكثر من عقد أعطينا أعلى درجات الأولوية في مخصصاتنا المالية للتعليم. وقد قمنا بزيادة ميزانية التعليم الابتدائي والثانوي وتعليم البنات والرعاية الصحية الأساسية والتنمية الاجتماعية زيادة كبيرة. كما استطعنا أن نزيد من نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية بشكل كبير، وهي تصل الآن إلى ٨٠ في المائة - وهي من أعلى المستويات في العالم النامي. وقد نجحنا في تحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس في المستويين الابتدائي والثانوي الأدنى. وقد أكملت المنظمات غير الحكومية الجهود التي تبذلها الحكومة، من خلال مفهوم خاص آخر - التعليم غير الرسمي - يتم تنفيذه بالتعاون مع الدولة. ويستهدف ذلك البرنامج الأطفال في الشريحة العمرية بين ٨ و ١٠ سنوات الذين تركوا المدارس أو الذين لم يسبق لهم الالتحاق بها على الإطلاق. كما يتم تنفيذ برامج مماثلة للكبار، وارتفع بشكل كبير معدل تعليم الكبار ليصل إلى ٦٤ في المائة بالمقارنة بـ ٣٤ في المائة منذ عقد مضي.

وكما أشار الأمين العام لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر المدقع والمجاعة، دون إيلاء الاهتمام المناسب لمسائل الصحة الإنجابية والقضايا السكانية. وفي الواقع، إن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية شرط لا غنى عنه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

بنغلاديش من ٦,٣ لكل امرأة في عام ١٩٧٣ إلى ٢,٩ في عام ٢٠٠٠. أما معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل فقد بلغ ٥٤ في المائة تقريبا في العام الحالي بالمقارنة بـ ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٥. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٣٣ لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية في عام ١٩٩٢، إلى ٩٤ في عام ٢٠٠٠. وخلال نفس الفترة انخفض أيضا معدل وفيات الأطفال الرضع من ٩٤ لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية إلى ٦٦. وتلك مجرد أمثلة قليلة. وفي بنغلاديش، انخفض معدل النمو السكاني، وفقا لإحصاءات البنك الدولي، إلى معدل لم يسبق له مثيل في التاريخ المسجل.

وتركز الحكومة على إطلاق حملات اتصال بشأن تغيير السلوك للترويج لخيارات أوسع فيما يتعلق بوسائل منع الحمل ومعالجة خصوبة المراهقين وتعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتحسين فرص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للأمهات والخدمات الطارئة لرعاية الحوامل. وقد شاركت ١١ وزارة ومنظمة واحدة من منظمات القطاع الخاص وجامعة وكل المجالس البلدية في عملية إدماج شواغل الصحة الإنجابية والشواغل الجنسانية في جهود التنمية الاجتماعية. وقد ذكر البنك الدولي في آخر تقرير له أن بنغلاديش اضطلعت بعملية تحول ديمغرافي بمستوى دخل منخفض دون اللجوء إلى أية تدابير قسرية. ونشكر شركاءنا في مجال التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، على دعمهم. ونشيد بوجه خاص بالدور الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان.

إن النهج العملي الذي اعتمده الحكومة، القائم على أساس التزامات مستدامة وراسخة بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واعتماد استراتيجية قائمة على أساس صحة الأمهات والأطفال، ووجود شبكة واسعة من العاملين الميدانيين والمستوصفات، وقوة العمل الميدانية النسوية الملتزمة

المراهقين حتى يتمكنوا من الاستفادة من فرص العمل التي ستتاح لهم عند دخولهم سوق العمالة خلال السنوات القليلة القادمة. وذلك يقتضي منا اتباع نهج متعدد الأوجه لسد احتياجات مراهقي اليوم. وبالإضافة إلى معالجة قضايا صحة المراهقين وتغذيتهم فإن اتباع سياسة مناسبة وتوفير استثمار كاف في تنمية رأس المال البشري خلال العقد الحالي من الأمور الحاسمة لاستدامة البلد على المدى الطويل.

إن تشتت السكان في بلدنا على ٢٠٠ جزيرة تنتشر على مساحة ٩٠.٠٠٠ كيلومتر مربع من المحيط يمثل تحديات كبيرة في توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية لمقدمي الرعاية الصحية وللمستفيدين على حد سواء، فيما يتعلق بتكاليف تلك الخدمات وتقديمها في الوقت المناسب. فضلا عن ذلك فإن سوء وسائل النقل الهزيلة بين الجزر والظروف المناخية الصعبة، مثل التغير الفجائي وغير المتوقع في الطقس والافتقار إلى الأراضي الصالحة للزراعة في هذه الجزر، تجعل مسألة انعدام الأمن الغذائي تشكل تهديدا حقيقيا لمجتمعاتنا المحلية. هذا مجرد جزء من الحقائق الأليمة التي ينبغي أن نواجهها على أساس منظم إلى حد ما.

وفيما يتصل بتلك التحديات أظهرت الدراسات الأخيرة أن نقص التغذية يمثل مشكلة رئيسية بين سكان ملديف. فبين الأطفال دون الخامسة هناك طفل من بين كل أربعة أطفال يعاني من توقف النمو، ويعاني ٣٠ في المائة منهم من انخفاض الوزن. وكما نعلم جميعا يزداد انتشار هذه الحالات عموما بين الفتيات، ولا تختلف ملديف هنا عن غيرها في ذلك. والتغلب على مشكلة نقص التغذية يعتبر أولوية رئيسية بالنسبة للبلد، لأننا نعلم الآثار التي تترتب عليها في الأجل الطويل، فيما يتعلق بنوعية حياة الأفراد واستدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة جمعاء.

لا تزال بنغلاديش تؤمن بقوة بمبادئ وغايات وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبالإجراءات الرئيسية المحددة في ذلك الصدد. ونؤمن بأن التنمية لا تزال، أساسا، مسؤولية وطنية - نمتلكها ونوجهها محليا. والمبادرات المتخذة حتى الآن تسير، في رأينا، في الاتجاه الصحيح. ونحن نبذل قصارى جهودنا في هذا الصدد. وقد أحرزنا بعض التقدم، إلا أن ذلك لا يرقى إلى مستوى تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إننا ما زلنا نفتقر إلى الموارد ولتحقيق أهدافنا ينبغي أن يكون هناك تدفق أكبر للموارد إلى العالم النامي من شركائنا. واستجابة لمفاهيم الشراكة قطع المجتمع الدولي على نفسه مجموعة من الالتزامات. وينبغي الوفاء بها. كما يجب الوفاء بالتأكيدات التي أعطيت. ونحن بحاجة إلى المساعدة لبناء قدراتنا من أجل مستقبل أفضل للجميع - وهذا طموح ينبغي أن يؤتي ثماره.

#### **السيد لاثيف (ملديف) (تكلم بالانكليزية):**

ملديف حاليا بمرحلة لم يسبق لها مثيل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فبعد أن شهدت نموا اقتصاديا سريعا وتنمية اجتماعية مستدامة خلال معظم العقدين الماضيين، تشهد حاليا انخفاضا حادا في معدلات النمو السكاني.

وتنبئ الاستقراءات السكانية الحالية بأن ملديف تشهد هذا العام مرحلة هامة جدا في عملية تحولها الديمغرافي. ففي هذا العام يوجد بين السكان أكبر عدد من المراهقين يمكن أن تشهده البلاد في تاريخها. وإن عواقب هذه الموجة الديمغرافية سوف تؤثر علينا لعدة سنوات قادمة، بينما يمر هؤلاء المراهقون بالمراحل المختلفة من هيكل العمر السكاني.

إن أول الشواغل العاجلة بالنسبة لبلدنا يتعلق في الوقت الحاضر بتوسيع سوق العمالة من خلال النمو الاقتصادي وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه توفير أشكال التدريب والمهارات المناسبة للأعداد الكبيرة من

كفالة الإنصاف في إمكانية حصول سكان المدن والأرياف على الخدمات وإمكانية الوصول إليهم على حد سواء.

إن التغلب على هذه العقبات يمكن أن يكون عملية شاقة إزاء خروج ملديف من بين أقل البلدان نمواً، بدون آلية دعم يجري إنشاؤها حالياً لإدامة النمو الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن عميق امتناني لشركائنا في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة على تفهمهم وعلى العناية التي يولونها لمعالجة هذه المسألة الهامة.

وأود أن أؤكد للجمعية على أن ملديف ما زالت ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بروح متجددة. ونحن على ثقة بأن شركاءنا في التنمية سيواصلون دعمهم الكامل لنا في الجهود التي نبذلها.

فبالنيابة عن حكومة بلدي وباسمي شخصياً، أود أن أعرب عن خالص امتناني وآيات شكري الصادقة للأمم المتحدة، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، على تنظيم هذه الجلسة. وأتمنى للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية كل النجاح.

**السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية):** إن

السكان وحقوق الصحة الإنجابية هما من بين أشد المسائل حساسية التي نواجهها في الأمم المتحدة. أهما أكثر الخيارات الشخصية التي تتصف بأهمية أساسية وبعيدة الأثر لدى عامة الناس. وهما مسألتان تتعلقان بحقوق الإنسان والتنمية البشرية.

إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ جدير بالملاحظة نظراً لتلك المسائل الحساسة. ولقد كان مؤتمر القاهرة معلماً بكل ما في الكلمة من معنى، ونيوزيلندا إلى جانب آخرين تنظر اليوم باعتزاز إلى ذلك الإنجاز. والمؤتمر الدولي هذا يكمن الآن في

إن النمو الاقتصادي السريع قد زاد الفجوة الإنمائية بين السكان الحضريين والسكان الريفيين. وبالمثل، فهو زاد من التحضر ومن الاكتظاظ السكاني في المدن، الأمر الذي نشأ عنه تفاوتات خطيرة بين القاطنين فيها. وثمة حاجة ملحة إلى معالجة المسائل المتعلقة بالنمو السكاني في الأماكن الحضرية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، استطاعت ملديف أن تحسن تحسيناً كبيراً نوعية حياة مواطنيها خلال العقود القليلة الماضية. ولقد تحسنت بثبات معظم المؤشرات الاجتماعية.

والإسهامات السخية التي قدمها شركاؤنا في التنمية على كلا الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف، ولا سيما المساعدات التي قدمتها الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها، كانت حاسمة في تحقيق هذه الإنجازات. أما برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، فقد كانا مصدر الهام كبير منحنا الشجاعة والثقة، إضافة إلى تزويدنا بتوجيهات واضحة، للمضي قدماً في تحقيق مثلنا الإنمائية.

ونحن في ملديف نعتر اعتزازاً هائلاً بهذه الإنجازات. ومع ذلك، لا يسعنا أن نشعر بالرضا عن الذات. فما زالت هناك عدة مجالات ذات أولوية تبعث على قلقنا، وينبغي العمل على معالجتها. إن الاكتظاظ السكاني، وازدحام المنازل بساكنيها، وازدياد البطالة في صفوف الشباب، وارتفاع معدلات مسيئي استعمال المخدرات والجرمين، مسائل يتعين التصدي لها على نحو عاجل. ويتعين التشديد على تعزيز نوعية التعليم والرعاية الصحية، وتوفير فرص العمل لمن ينسحبون من المدارس الثانوية بأعداد متزايدة، وإنشاء شبكة للسلامة الاجتماعية للمسنين والمحتاجين والمحرورين على أساس المساواة بين الجنسين، بينما تجري

متزايدا من الموارد الأساسية وغير الأساسية. وبعد انسحاب أحد المتبرعين الرئيسيين، تمكنت نيوزيلندا من توفير موارد إضافية أساسية بصورة استثنائية لمساعدة الصندوق على التعويض عن النقص الحاصل في الموارد. وإننا نشجع جميع المانحين والبلدان الأخرى التي تستطيع أن تساعد الصندوق في عمله على القيام بذلك، من خلال توفير التمويل الكافي.

ونيوزيلندا، من جانبها، ما تزال تعمل على معالجة المشاكل المعقدة للسكان والصحة الإنجابية، وهي، على غرار غيرها، قليلة الكلام عنها. فلقد شهدت نيوزيلندا زيادة في أعداد الحمل غير المخطط له، والإجهاض، والانتهاكات الناجمة عن الأمراض المنقولة جنسيا وما يترتب على ذلك من عواقب طويلة الأجل بالنسبة إلى الصحة والعقم. وتعمل حكومة نيوزيلندا على معالجة ذلك عن طريق التشاور الوثيق مع مجتمعها المحلي، وتنفيذ استراتيجية تتعلق بالجنس والصحة الإنجابية.

وتحترم نيوزيلندا الالتزام الذي قطعناه في القاهرة من خلال إيلاء أولوية عليا للحق في الصحة الجنسية والإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير التعليم للجميع، والمساواة بين الجنسين في برنامجنا الدولي للمساعدة الإنمائية. ونحن نمول برامج تعمل على تعليم الناس وتمكينهم، ولا سيما النساء، عن طريق زيادة الخيارات المتاحة لهم، والحصول على الرعاية الصحية للأم والطفل، والرعاية الجنسية والصحية، وقدرتهم على حماية أنفسهم من الفيروس/الإيدز والتعايش معه إن لزم الأمر.

وفي العام الماضي، استشارت حكومتي أبناء نيوزيلندا حيال ما يريدون لأنفسهم ولأسرهم. وكان الجواب واضحا. إنهم يريدون أن يكونوا جزءا من مجتمع يتمتع فيه الأفراد بالمعرفة والمهارات والثقة تجاه حياتهم الجنسية، واختيار ما إذا كانوا يريدون أطفالا مع إمكانية توقيت ذلك، والبقاء

جوهر حقوق الإنسان وصرح التنمية على الصعيد الدولي. وتؤكد نيوزيلندا تأكيدها قاطعاً عليه من جديد.

بعد مرور عشر سنوات، يظل برنامج عمل القاهرة مهما بالنسبة إلى نيوزيلندا مثلما كان مهما حينذاك. والتقدم الذي أحرز في هذه المسائل يعود بصورة رئيسية إلى توافق دولي في الآراء. فقد وفر لنا جميعا قوة الدفع والولاية. وقام رئيس وزراء نيوزيلندا مؤخرا بالتوقيع على بيان زعماء العالم بشأن المؤتمر الدولي بغية التشديد على التزام نيوزيلندا به.

ومع ذلك، لا تزال الحقائق قائمة. فحقوق الصحة الإنجابية لم تحرز الهدف المطلوب في عدة أنحاء من العالم. ولا يزال الرجال والنساء يموتون لأسباب يمكن تفاديها. ومرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) يواصل انتشاره ويؤثر على التنمية البشرية في جميع المناطق، بما في ذلك منطقة نيوزيلندا بالذات، أي المحيط الهادئ. وهذه الحقائق تستدعي اهتماما متواصلا وإجراءات عاجلة على الصعيد الدولي.

وأود أن أبرز قلق حكومتي من أن التمييز ما زال يعيق الحصول على معلومات وخدمات تتعلق بالجنس والصحة الإنجابية. وفي الكثير من الأحيان، يمنع الأفراد من الحصول عليها بسبب عمرهم، أو نوع جنسهم، أو وضعهم الزوجي، أو توجههم الجنسي، أو لأسباب أخرى، أو لأنهم فقراء جدا بحيث لا يستطيعون تحمل نفقات الرعاية والخدمات الصحية. وتهيب نيوزيلندا بالدول أن تزيل جميع أشكال التمييز من قراراتها المتعلقة بالسياسة الإسكانية. والحلول الدنيئة المحتملة لهذه المشكلة حلول وهمية بقدر ما هي خطيرة.

وتود نيوزيلندا أن تثنى على العمل الهام جدا الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتظل نيوزيلندا على ثباتها في دعم مهمة وعمل الصندوق، وهي توفر له قدرا

أولاً، ينبغي لكل بلد أن يظهر إرادة سياسية متينة وقيادة قوية للتأكيد مجدداً على الالتزام الذي قطعته في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي مؤتمر قمة الألفية، ولتنفيذ ذلك الالتزام. والمهم لكل بلد أن يضع وينفذ سياسة سكانية وخطّة عمل وطنية للصحة الإنجابية، والقضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية التي تناسبه، وتركيز الاهتمام الوطني على القضايا الاجتماعية عن طريق بذل جهود متضافرة والاستثمار في ذلك المجال.

ثانياً، من الضروري تهيئة بيئة إقليمية ودولية تكون مؤاتية للنجاح في حل القضايا السكانية - بما في ذلك الصحة الإنجابية والقضاء على الفقر - وللتعاون النشط في ذلك الميدان. والأمر الأساسي إذاً احترام سيادة البلدان والأمم الأخرى، واحترام حقها في التنمية، إذ يتيح ذلك إقامة علاقة تعاون حقيقية في ما بين البلدان على أساس مبدأ المساواة والمصلحة المشتركة وعدم تدخل بلد في الشؤون الداخلية لبلد آخر، بغرض إنهاء جزاءات وعقوبات غير معقولة، وإنشاء نظام اقتصادي دولي عادل.

وإذا أوفت البلدان المتقدمة النمو بالتزامها حيال استثمار نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية، واتخذت تدابير لتخصيص نسبة ٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لقضايا السكان، فإن ذلك يمثل مساعدة كبيرة لحل القضايا المتعلقة بالسكان، والصحة الإنجابية، والقضاء على الفقر.

وحتى خلال السنوات العشر الماضية - وهي فترة صعبة في تاريخ بلدنا - بذلت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهوداً كبيرة في مجال السكان والتنمية، بما ينسجم مع الحقائق في بلدنا، حيث أنها تعلق أهمية كبرى على برنامج عمل المؤتمر الدولي نظراً لصلة البرنامج المباشرة بتنمية البلد وتحسين رفاه شعبه في المستقبل.

بعيدا عن الأذى. وهذه مطالب بسيطة. إنها حقوق إنسانية عالمية.

وفي هذه المناسبة الهامة، ينبغي للدول أن تضع السياسة جانبا والنظر في الحقائق المتعلقة بالسكان والتنمية. وإذا أراد العالم أن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، علينا جميعاً أن نحقق أهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. فبدون تحقيق أهداف الأول لا يسعنا تحقيق أهداف الثاني. واليوم، تضم نيوزيلندا مرة أخرى صوتها إلى الأصوات المتزايدة التي تدعو إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم الاتفاق عليها في القاهرة قبل ١٠ سنوات.

**السيد باك جيل يون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يحذوني الأمل أن يكون هذا الحدث الزاهي مناسبة هامة ليس لتعزيز الوعي الاجتماعي بمسائل السكان والتنمية، والصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين فحسب، وإنما أيضاً للتأكيد من جديد على الالتزامات السياسية للدول الأعضاء ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبالأهداف الإنمائية للألفية، ولتعزيز الجهود المشتركة والتعاون بين الدول الأعضاء.

إن عدم كفاية خدمات الصحة الإنجابية، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والفقر، والافتقار إلى الموارد المالية أمور تشكل عقبات أمام حل مسائل السكان. والركود الاقتصادي وتعاطف الفقر نتيجة الآثار السلبية الناجمة عن العولمة، فضلاً عن جميع أشكال الصراع والكوارث الطبيعية، مسائل تزيد بصورة خاصة من تعقيد مهمة حل القضايا المتعلقة بالسكان في البلدان النامية.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعرض بإيجاز وجهة نظر وفد بلدي إزاء الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء والتعاون فيما بينها لحل قضايا السكان.

السيد مونتيلغري (الفلبين) (تكلم بالانكليزية):  
يشرف الفلبين أن تشارك في الاحتفال بالذكرى السنوية  
العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتؤيد الفلبين بيان  
مثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن اليوم بالنسبة إلى وفد بلدي يوم احتفالي ومدعاة  
للتفكير. فهو يوم للاحتفال بتحقيق الأهداف المنصوص  
عليها في برنامج عمل المؤتمر الدولي، ومناسبة للتفكير في  
سبل معالجة الافتقار إلى إحراز تقدم - أو إحراز تقدم  
بطيء - في تحقيق الالتزامات التي قطعت بشأن الأهداف  
المتعلقة بالسكان والتنمية، في غضون السنوات العشر الماضية.

وهذه الفرصة هي أيضا فرصة ممتازة لتقييم إنجازاتنا  
المتعلقة بالمؤتمر الدولي على الصعيد الوطني، وتحديد السبل  
الفعالة للنهوض بالأهداف السكانية، والصحة الإنجابية،  
والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة - وكلها أمور ترمي إلى  
تسريع عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن السياسة السكانية للفلبين مرت بتحول نموذجي،  
من سياق الاستهداف الديمغرافي إلى الاعتراف بأن السكان  
جزء من خطة التنمية البشرية. وبرنامج إدارة السكان في  
الفلبين الذي يكمن الإنسان في جوهره ويتضمن نهجا  
للصحة الإنجابية، أدرج منذ عام ١٩٩٣ في خطة التنمية  
المتوسطة الأجل للفلبين، وهو يركز على تحسين نوع الحياة  
للفلبينيين.

ولقد حققت الفلبين على مر السنين معالم بارزة في  
تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي من حيث الإصلاحات  
السياسية والتوجيهات التشريعية، ومشاركة المجتمع المدني  
والقطاعات الأخرى، فضلا عن استعمال استراتيجيات  
ابتكارية في نشر المعلومات عن أهداف الحكومة بشأن  
السكان والصحة الإنجابية. ولقد يسر ذلك التنفيذ دعم قوي  
من الشقين التنفيذي والتشريعي للحكومة، الأمر الذي أفضى

وفي ظل القيادة الحكيمة للزعيم الكبير الجنرال  
كيم يونغ إيل، تعكف الحكومة باستمرار على تحسين رفاه  
الشعب بوصف ذلك المبدأ الأعلى الذي تقوم عليه أنشطة  
الدولة، وتولي اهتماما وثيقا لتعزيز صحة الشعب والنمو  
السكاني من حيث النوعية، وتبذل جهودا قوية لتحقيق  
ذلك.

وعلى رغم الوضع الصعب الذي يعيشه البلد نتيجة  
سنوات عديدة من الكوارث الطبيعية، ما زالت الحكومة  
تفرض قوانين من قبيل قانون الصحة العامة، وقوانين أسرية،  
وقانون المساواة بين الجنسين. ولدى البلد نظام إلزامي ومجاني  
للتعليم، فضلا عن نظام مجاني للرعاية الطبية، مما يوفر الرعاية  
للنساء والأطفال على نفقة الدولة والقطاع العام.

وتعكف الحكومة بصورة منتظمة على تحسين رفاه  
النساء، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية عن طريق نظام  
”طبيب لكل شريحة من النساء“، وما فتئت تعمل على حل  
القضايا الرئيسية المتعلقة بالنساء، من قبيل الحماية البيئية،  
والتحضر السكاني، والتخطيط الأسري، والشيوخوخة.

ولقد انضمت الحكومة إلى الاتفاقية الدولية للقضاء  
على جميع أنواع التمييز ضد المرأة، وشاركت بنشاط في  
الأنشطة الدولية المتعلقة بالسكان والتنمية، وعززت التعاون  
الدولي والإقليمي في ذلك الميدان.

إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،  
إذ تؤكد من جديد دعمها لبرنامج عمل المؤتمر الدولي  
للسكان والتنمية، ستواصل في المستقبل مثلما فعلت في  
الماضي بذل كل جهد ممكن لتنفيذ برنامج العمل، والتعاون  
الوثيق مع المنظمات الدولية، بما في ذلك صندوق الأمم  
المتحدة للسكان، والمجتمع الدولي في سبيل تعزيز رفاه الشعب  
وتحقيق التنمية المستدامة في البلد.

وشهد العقد المنصرم أيضا مشاركة نشيطة للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وقطاعات أخرى من المجتمع المدني مثل النساء والرجال ونقابات العمال والشباب والأوساط الأكاديمية والقطاع الديني والصحافة في حشد الدعم لقضايا السكان والصحة الإنجابية. ونظموا أنفسهم بشكل رسمي على شكل تحالفات من أجل المناصرة المستدامة والمتزامنة لإصلاحات السياسة العامة المتعلقة بالقضايا السكانية والصحة الإنجابية.

وأحرزنا تقدما مماثلا في مجال الإعلام والتعليم والاتصالات فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الموجهة لتثقيف الناس عن القضايا المتعلقة بالسكان وصحتهم الإنجابية. واعتمدت الحكومة نهجا غير تقليدية ومبتكرة، مثل العروض المسرحية والحفلات الغنائية والآداب والفنون لنشر جهود الحكومة في جميع أرجاء الوطن والترويج لها.

علاوة على ذلك، اتخذت الحكومة الفلبينية خطوات نحو ما يلي: إضفاء الطابع المؤسسي على حساب الفلبين لنفقات السكان، الذي من المتوخى أن يكون أداة رصد وتأييد للتشجيع على تخصيص المزيد من الموارد لقضايا السكان والصحة الإنجابية؛ ومعالجة القضايا ذات الصلة بتوصيل الخدمات عن طريق بناء قدرات مقدمي الخدمات وإقامة الشراكات مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛ والتشجيع على المزيد من القبول والممارسة لأساليب تنظيم الأسرة عن طريق "حملة القبول الاجتماعي لتنظيم الأسرة".

وبالمثل، قامت اللجنة الفلبينية المعنية بالسكان، بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، دعما لإدارة البيانات والمعلومات السكانية، بإنشاء نظام المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية - الاقتصادية لمعالجة نقص البيانات حول السكان والصحة الإنجابية.

إلى تغييرات سياسية وبرنامجية رئيسية تلي احتياجات الأفراد والأسر.

وفي ما يتعلق بإصلاح السياسة العامة، فإن سياسة الحكومة في إطار برنامج إدارة السكان في الفلبين تتضمن الوالدية المسؤولة، أو تمكن الزوجين من الاختيار بحرية توقيت الإنجاب وحجم الأسرة؛ واحترام الحياة، أو حماية أرواح الذين لم يولدوا بعد؛ وفسح المجال الكافي بين الولادة والأخرى؛ والاختيار المستند إلى معلومات بعد أن توفر للأزواج والأفراد كل المعلومات الضرورية بشأن الأساليب الطبيعية والاصطناعية لتخطيط الأسرة.

ولقد تحققت مكاسب كبيرة أيضا في المجال التشريعي. وتتضمن هذه المكاسب قانون عام ٢٠٠٤ لمكافحة العنف ضد المرأة وأطفالها؛ وقانون مكافحة الاغتصاب الصادر في عام ١٩٩٧؛ وإنشاء محاكم للأسرة، تحكم في قضايا العنف المنزلي وغيره من أشكال سوء المعاملة؛ وقانون الأبوة لعام ١٩٩٦، وهو يشجع الرجال على تحمل المسؤولية عن سلوكهم الجنسي والتناسلي ومشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع المسؤوليات الأسرية والمنزلية.

وثمة تدابير تشريعية أخرى اتخذت بهدف وضع خدمات صحية والحصول عليها، من قبيل قانون الضمان الصحي الوطني، وقانون الوقاية من مرض الإيدز والسيطرة عليه في الفلبين؛ وتعزيز دور المرأة والشباب والسكان الأصليين والمسنين في التنمية - مثل قانون دور المرأة في التنمية وبناء الأمة، وقانون الشباب في بناء الأمة، وقانون حقوق الشعوب الأصلية، وقانون المواطنين كبار السن - وحماية رفاه المرأة والطفل والعمال المهاجرين وأسرهم عن طريق تدابير مثل قانون مكافحة التمييز ضد المرأة، وقانون العمال المهاجرين والفلبينيين في الخارج، في جملة أمور أخرى.

المتحدة المعني بالسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤، والذي تضمن برنامج عمله مجموعة من المبادئ والأهداف والإجراءات للتصدي للقضايا السكانية والإنمائية ومعالجة تحدياتها الكبيرة. بما يسمح بتحقيق التوازن والتناسق في العلاقات المتبادلة بين السكان والنمو الاقتصادي في سياق التنمية المستدامة، وتلبية للحاجات السكانية والإنمائية والاجتماعية والبيئية للأجيال القادمة والحالية والارتقاء بنوعية حياتهم في مختلف المجالات.

لقد اتخذت الجمهورية العربية السورية منذ انعقاد مؤتمر السكان بالقاهرة العديد من الإجراءات والسياسات التي ركزت على تحقيق المبادئ والأهداف التي حددها المؤتمر، ولعل أهمها ما يلي:

أولاً، في مجال إدماج القضايا السكانية في استراتيجيات التنمية حيث تم عقد المؤتمر الوطني للسكان في دمشق خلال تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠١ تحت شعار "المواءمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي".

ثانياً، تضمين الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ قسماً خاصاً بأهداف السياسة السكانية بهدف إدماج المتغيرات السكانية في خطط التنمية والمواءمة بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والنمو السكاني. ثالثاً، تفعيل دور المجتمع الأهلي للمساهمة في عملية التنمية. رابعاً، إنشاء اللجنة الوطنية للسكان عام ٢٠٠٣ برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية السادة الوزراء المعنيين وكذلك رؤساء المنظمات الأهلية والشعبية. كما تم إنشاء اللجان الفرعية للسكان والصحة في محافظات القطر كافة.

أما في مجال تحسين مستوى نوعية السكان ومكافحة الفقر، فقد تمت زيادة الاستثمار في الموارد البشرية وزيادة

تلك هي بعض الإنجازات المحققة والنهوج المبتكرة في الفلبين خلال العقد الماضي حول تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. إلا أن الفلبين بسكانها البالغ عددهم ٧٦,٥ مليون نسمة منذ ٢٠٠٢، وبمعدل نمو يبلغ ٢,٣ في المائة، ستظل تواجه التحديات الاجتماعية الاقتصادية التي تتطلب اتباع نهج كلي وشمولي. وإدراكاً منا لالتزاماتنا بأهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، تسعى الفلبين إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق توازن مرضٍ بين توزيع السكاني والأنشطة الاقتصادية.

وكملاحظة نهائية، تؤمن الفلبين بأن نجاح تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية يعتمد على جهود كل قطاع في فرادى البلدان. إلا أن التعاون الدولي سيسهم بقدر أكبر في هذا التنفيذ، لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى الموارد الكافية. وفي هذا الصدد، نطالب شركاءنا من البلدان المتقدمة النمو، الذين لم يساهموا بنصيبهم حتى الآن، أن يوفوا بالتزاماتهم بتخصيص ٠,٧ في المائة من نتاجهم الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. كما نحثهم على تجديد التزامهم تجاه المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والوفاء بالأهداف المتفق عليها للمساعدة المالية.

أخيراً، من واجب الجمعية العامة النظر في ظاهرة الهجرة تماشياً مع أهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وتدعو الحاجة إلى تعاون دولي أوثق بين شتى البلدان المعنية بغية الضبط الكافل لظاهرة الهجرة في زمن العولمة المتزايد.

**السيد السباعي** (الجمهورية العربية السورية):

يطيب لي أن أتقدم للسيدة ثريا عبيد، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتقدير على الجهود المبذولة للاحتفال بالذكرى العاشرة لمؤتمر الأمم

لقد ساهمت هذه الجهود في انخفاض معدل النمو السكاني من ٣,٤ عام ١٩٩٤ إلى ما يقارب ٢,٤٥ حالياً. كما زاد الالتحاق بالمدارس والتناقص في معدل وفيات الأمهات حيث وصل إلى ٦٥,٤ لكل ألف ولادة حية. وارتفع العمر المتوقع عند الولادة إلى حوالي ٧٠ سنة للذكور و ٧١ سنة للإناث، بالإضافة إلى تحسين ونشر خدمات الصحة الإنجابية.

علينا بذل المزيد من الجهود والاهتمام بالمسألة السكانية عملاً بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية العربية السورية التي وردت في خطاب فخامته في الدورة التشريعية الثامنة لعام ٢٠٠٣، حيث بين سيادته أن علينا ألا ننسى الاهتمام بالمشكلة الأكثر إلحاحاً وهي النسبة العالية في زيادة السكان في سورية التي تستهلك أي ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وتساهم في زيادة البطالة وتعيق الخدمات والاحتياجات الضرورية للمواطن.

إن تعبئة الموارد مشكلة تواجه كل الدول. حيث تعمل حكومة الجمهورية العربية السورية على تأمين المصادر اللازمة لتنفيذ الأنشطة الوطنية التي تضمنها برنامج عمل مؤتمر القاهرة وبما يتكامل مع الأهداف الإنمائية للألفية من الموازنات العامة ومن موازنات المنظمات الشعبية والمجتمع الأهلي بالدرجة الأولى ومن ثم مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وقد قامت الجمهورية العربية السورية بزيادة مساهمتها في المصادر العادية للصندوق اعتباراً من ٢٠٠٢ من ١٠ في المائة إلى ١٥ في المائة من مجموع إنفاق الصندوق على المشاريع، وذلك من المصادر الحكومية العادية. وستزداد هذه المساهمة في عام ٢٠٠٥ بتخصيص مبالغ خاصة لشراء وسائل تنظيم الأسرة لدعم مشاريع في سورية ووضعها تحت تصرف صندوق الأمم المتحدة لتأمين هذه الوسائل. ولكن

الدخل خاصة لذوي الدخل المحدود؛ وتم إنشاء هيئة البطالة التي جاءت لحل مشكلة البطالة، وذلك عن طريق تيسير قروض ميسرة لمشاريع صغيرة ومتوسطة خاصة لجيل الشباب؛ وأنشئت صناديق دائرة في المجتمعات الريفية للتمويل الصغير.

وفي مجال تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تم التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٢؛ وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة التي تقوم بها المرأة؛ ومنح حق توريث المرأة العاملة لراتبها التقاعدي لأسرتها؛ وإنشاء هيئة عاملة للأسرة بهدف تعزيز دور الأسرة في المجتمع؛ والاستمرار في توسيع مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفي مختلف مواقع اتخاذ القرار.

أما في مجال الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية فقد تم تحسين البنية التحتية لأماكن تقديم الخدمة والمشورة للصحة الإنجابية؛ وتسهيل الحصول على خدمات الصحة الإنجابية؛ والتأكيد على حق المرأة في الحصول على خدمات ومعلومات مناسبة عن الصحة الإنجابية؛ وتطوير وتدريب الكادر المقدم لهذه الخدمات؛ وتمكين الشباب من الحصول على خدمات الصحة الإنجابية.

لقد تم تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع الوطنية التي تركزت حول المحاور التالية: استراتيجيات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ واستراتيجيات التنمية والسكان؛ والتحفيز ونشاطات التوعية والتثقيف، وذلك بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار البرامج القطرية للتعاون بين سورية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والتي كان آخرها البرنامج القطري السادس من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦.

القاهرة، فإن حكومة بلدي تنفذ، على الصعيد الوطني، بموارد خارجة عن الميزانية، حملة ضد الفقر من خلال مجموعة من البرامج في مجالات التعليم والصحة والعمل والغذاء ورفع مستوى الدخل. وتعمل تلك البرامج على القضاء على الأمية وإيجاد فرص الدراسة للمحرومين من التعليم الثانوي والجامعي، وتوفير العناية الصحية الأولية للذين يعانون من أمراض ناجمة عن الفقر. وتنفذ الحملة بدعم من جمهورية كوبا الشقيقة. وتشمل البرامج أيضا التدريب من أجل العمل المنتج بغية تخفيض البطالة، وخططا لتشجيع الفلاحة لتعزيز التنمية المحلية وتقوية السيادة الوطنية وإيلاء الاهتمام الفوري لأهمّ الحاجات الغذائية الطارئة للفقراء. جميع تلك الخطط تشكل جزءا مما يسمى مهمات لتشجيع التنسيق المنسجم لثتى قطاعات تميمتنا الوطنية.

وكانت من أولى النتائج أننا نجحنا في رفع متوسط العمر المتوقع. وبالإضافة إلى ذلك واستنادا إلى أحدث المؤشرات، فإن ٨ في المائة من سكان فترويلا، الذين ظلوا فقراء منذ أكثر من ٢٠٠ سنة، بدأوا يخرجون من دائرة الفقر. وتوجد نجاحات مهمة أخرى. مثلا، في مجال التشريع، ينبغي لي أن أنوه باعتماد القانون الأساسي المتعلق بالحماية الشاملة للأطفال والمراهقين، والقانون المتعلق بالعنف ضد النساء والأسرة، فضلا عن تأسيس المعهد الوطني للمرأة وبدء أعماله، وقد حصل على موارد لا بأس بها. وعلاوة على ذلك أدخلنا في مناهج المدارس البوليفارية المساواة بين الجنسين.

إن الاحتفال بذكرى المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في هذه المرحلة المهمة من الحياة الدولية يعطي الدول فرصا أكبر بتخصيص الموارد الاقتصادية والتكنولوجية لتشجيع التنمية المستدامة وحشد الموارد البشرية والمالية والاستفادة منها إلى الحد الأقصى لحل المشاكل الخاصة والعامّة في هذا المجال.

مستوى الموارد المتاحة حاليا لا يتناسب والاحتياجات اللازمة لتنفيذ البرامج والأهداف الموضوعية في مجال السكان والتنمية والصحة الإنجابية. وتسعى الحكومة لزيادة هذه الموارد لتغطية تكاليف تنفيذ البرامج والأنشطة السكانية واستكمال إجراءات وضع استراتيجية وطنية للسكان تساهم مساهمة فعالة في تأمين الفوائد الاقتصادية لتحقيق المواءمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وبالتالي تحسين معيشة الفرد وتحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة بما ينسجم مع الأهداف الإنمائية للألفية.

**السيد تورو هينيس (فترويلا) (تكلم بالإسبانية):**

نجتمع اليوم لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. لقد اعتمد المؤتمر بالإجماع برنامج العمل الذي حدد، في عام ١٩٩٤، المسار الجماعي للعشرين سنة القادمة للسياسات الدولية والوطنية لمساعدة حكوماتنا على تنفيذ التدابير اللازمة للصحة الإنجابية وحقوق المرأة وإيجاد مجتمع من السكان الأصحاء المتوازنين والمنتجين. وفي هذه المناسبة تؤكد جمهورية فترويلا البوليفارية من جديد التزامها الذي تشاطره مع ١٧٩ بلدا بتنفيذ السياسات والبرامج المستلهمة من المبادئ التي تشكل أساس برنامج العمل.

ودستور بلدنا لعام ١٩٩٩ يتضمن بالكامل المبادئ القانونية والسياسية المتعلقة بالسكان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. إذ يوفر الدستور إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ في مجالات خلق التوازن الاجتماعي والإقليمي. وتلك المبادئ التوجيهية تتفق مع الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القاهرة.

ووفقا لمطامح المجتمع الدولي والجهود الوطنية لاستئصال الفقر والظلم، التي حددها إعلان الألفية ومؤتمر

برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وندرك تماما الحاجة إلى عدم الربط بين السياسات والبرامج السكانية مع الأهداف الديمغرافية، بل إلى وضع الشواغل السكانية في صميم التنمية المستدامة، تمشيا مع أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وقد جرى تنقيح البرامج السكانية الحالية في ماليزيا وفقا للمجالات المواضيعية التي تهم البلد ولأولوياتها، وتمشيا مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهذه المواضيع هي السكان والتنمية العائلية والصحة الإنجابية في سياق العدالة الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر والتنمية السليمة بيئيا. وقد أدى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى المزيد من تعزيز دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية في عملية التنمية. واتخذت أيضا تدابير أخرى لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولحماية البيئة والإدارة المستدامة لمصادر الموارد، ولتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والهيكلية ورفع مستوى معيشة الشعب.

واسمحوا لي أن أبرز بعض المجالات التي حققت فيها ماليزيا مكاسب هامة. فقد نجحت في خفض نسبة حدوث الفقر من ١٧,١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى أقل من ٥ في المائة في عام ٢٠٠٣. ووفقا لخطة ماليزيا الإنمائية الثامنة التي يجري تنفيذها حاليا للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، فإن برنامج استئصال الفقر الذي اعتمده يهدف إلى خفض نسبة حدوث الفقر إلى ٠,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥.

وقد حققت المرأة في ماليزيا تقدما هاما في جميع مجالات التنمية تقريبا خلال العقود الثلاثة الماضية. ويتجلى تقدم المرأة في العديد من القطاعات، بما في ذلك الحياة العامة والسياسة. والآن توجد ثلاث وزيرات في الحكومة يتمتعن بالحيوية والنشاط، وتوجد ثلاث نائبات وزير وست أمينات برلمان. كما يوجد الآن ٢٢ امرأة بين أعضاء البرلمان وتشكل

وجلسة اليوم فرصة ميمونة لتجديد الإرادة السياسية التي ألهمتنا في تلك المناسبة والتشجيع على تكوين تحالفات جديدة والتعهد بالتزامات لتحسين نوعية حياة بني البشر، الأمر الذي يمكنهم من أن يتمتعوا تمتعا تاما بحقوقهم على هدي رؤية وإيمان بروح إنسانية جديدة.

**السيد راستام** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به سابقا ممثل قطر باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

إن الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية تتيح لنا فرصة أخرى لتقييم ما حققناه من إنجازات وللبحث عن المزيد من الحلول للمعوقات التي نواجهها في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر، وفي نهاية المطاف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستعراض السنوات الخمس لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أظهر أن أهداف المؤتمر ما زالت ذات صلة وأن الكثير من الإنجازات قد تحقق نحو التعجيل ببلوغ تلك الأهداف. وفي نفس الوقت تم الإقرار بوجود القيام بالمزيد من العمل المتناسق في بعض المجالات، وحددت نقاط مرجعية إضافية لأربع مسائل تحظى بالأولوية، وهي التعليم ومحو الأمية ورعاية الصحة الإنجابية وتقليل الوفيات النفاسية ومتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/مرض الإيدز.

وبينما نخيي اليوم الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ١٠)، أود أن أقول إن ماليزيا تؤكد من جديد التزامها الكامل بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وقد أدخلنا تغييرات كلما دعت الضرورة في سياساتنا الإنمائية، بما في ذلك البرامج والأطر المؤسسية والتنظيمية. وقد فعلنا ذلك من أجل دعم استراتيجية دمج المسائل السكانية في جميع سياسات وبرامج التخطيط الإنمائي كما هو متوخى في

تعديلات في التشريعات ذات الصلة بالجريمة ضد المرأة، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالاغتصاب والعنف المنزلي.

كما أن ماليزيا قامت بوضع مبادرات لضمان توفير خدمات التخطيط العائلي في إطار الرعاية الأوسع للصحة الإنجابية. وفي هذا الصدد، أنشئت لجنة تنسيق مركزية معنية بالصحة الإنجابية لدراسة السياسات والاستراتيجيات وأفضل السبل لدمج مكونات الصحة الإنجابية الأخرى في نظام الرعاية الصحية الأساسي وفي برامج التخطيط العائلي.

كما أن ماليزيا تتصدى لمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/مرض الإيدز تصديدا جديا. ومنذ الإبلاغ عن الإصابة الأولى في البلد في عام ١٩٨٦، وضعت برامج لمنع الإيدز وللسيطرة عليه. وقد شرع في عام ١٩٩١ بحملة وطنية شاملة ضد فيروس الإيدز بهدف توفير التربية الخاصة بنوع الجنس والنشاط الجنسي والمهارات الحياتية والتغيير السلوكي. وتوفر جميع المستشفيات الحكومية وبعض العيادات الصحية خدمات الفحص الحائي لفيروس الإيدز وتقديم المشورة المتعلقة به. ومنذ عام ١٩٩٦ شرع برنامج تعبئة اجتماعية للشباب. وفي نفس الوقت استمرت الجهود في وضع البرامج القائمة على أساس نوع الجنس للنساء والأطفال من خلال برنامج منع نقل فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز من الأم إلى الطفل. وقد حسن هذا البرنامج فرص المرأة الحامل لفيروس الإيدز لوضع أطفال معافين.

وفي ظل الاتجاهات الديمغرافية السائدة، من المتوقع أن تشكل نسبة السكان المسنين في العام ٢٠٢٠ في ماليزيا ٩,٥ في المائة من مجموع السكان الذي يقدر بـ ٣٣,٤ مليون نسمة. ومع أن ماليزيا تعتبر ذات مجتمع شاب، فإن جهود التوعية وتنمية الحساسية التي بذلتها الحكومة مبكرا بشأن مسألة الشيخوخة تدل على إدراكها

المرأة ٤٦,٢ في المائة من مجموع العاملين في الخدمة المدنية، ويحتل عدد من النساء مناصب رفيعة في مراكز صنع القرار. ومعدل الوفيات النفاسية في ماليزيا الآن يبلغ حوالي ٣٠ في كل ١٠٠٠. ومتوسط العمر المتوقع للمرأة في ماليزيا ٧٥ عاما، مقابل ٧٠ عاما بالنسبة للرجل.

إن الدراسة الابتدائية أصبحت عامة تقريبا. ونسبة القادرين على القراءة والكتابة بلغت ٩١ في المائة، بينما بلغت هذه النسبة لدى الإناث في سن العاشرة وما فوق ٨٥ في المائة. ووصلت نسبة الإناث بين طلاب المرحلة الجامعية الأولى إلى ٧٠ في المائة تقريبا، الأمر الذي مكن نصف النساء تقريبا من الحصول على وظائف. وقد ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في القوة العاملة من ٤١,١ في المائة في عام ١٩٩١، قبل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، إلى ٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٣.

ولزيادة توضيح التزام حكومة ماليزيا بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد أنشئت وزارة تنمية المرأة والعائلة والمجتمع في شباط/فبراير ٢٠٠١ بهدف تعميم المنظور الجنساني في البناء الوطني، وضمان دمج المرأة التام ومشاركتها القسوى في التنمية الوطنية وتعزيز نظام العائلة من أجل ضمان حياة لائقة للجيل. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ تولت الوزارة مسؤوليات إضافية تتعلق بحملة واسعة من الشؤون الاجتماعية وتحول اسمها منذ ذلك التاريخ إلى وزارة تنمية المرأة والعائلة والمجتمع.

إن خطة العمل للنهوض بالمرأة التي شرع بها في عام ١٩٩٧ يجري استعراضها الآن. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١ جرى تعديل الدستور الاتحادي بغية إزالة التمييز القائم على أساس نوع الجنس. ويجري تطوير قاعدة بيانات خاصة بصحة المرأة في وزارة تنمية المرأة والعائلة والمجتمع بهدف تحسين الوضع الصحي للمرأة. وأدخلت الحكومة كذلك

نفسها في مختلف مؤتمرات القمة الدولية. وقد قامت ماليزيا، من جانبها، بتقديم مساهمتها المتواضعة، في حدود إمكانياتها، لمساعدة البلدان النامية الأخرى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك ضمن البرنامج الماليزي للتعاون التقني.

**السيد عياري (تونس)** (تكلم بالفرنسية): أود،

بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديرنا واحترامنا للجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولا سيما الجهود التي تبذلها مديرته التنفيذية، السيدة ثريا عبيد، سعياً لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمر القاهرة. ويكتسي الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لذلك المؤتمر أهمية خاصة بالنسبة لنا، حيث أنه يعقد في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات جمة. وهو أيضاً مناسبة هامة بالنسبة لنا لتقييم الوضع وذلك باستخلاص الدروس الضرورية المستفادة وتقييم التدابير التي ينبغي اتخاذها بغية تحقيق الأهداف المرجوة.

وبالرغم من تكديس الثروات والتقدم التكنولوجي المذهل المحرز، ما زالت الساحة الدولية تقدم لنا صورة تنطوي على مفارقة لعالم لا يزال يعيش فيه أغلبية السكان في فقر مدقع وعوز، ولا سيما في أفريقيا. وفي ذلك السياق، فإن مما يقلقنا أنه بعد مرور عشرة أعوام على انعقاد مؤتمر القاهرة ما زالت الأهداف التي حددها المجتمع الدولي بعيدة كل البعد عن التحقيق.

صحيح أنه قد أحرز بعض التقدم المشجّع في تنفيذ أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فهناك وعي أكبر بالمشاكل المتعلقة بالسكان والتنمية وضرورة إدماج تلك الشواغل في الاستراتيجيات الإنمائية لمكافحة الفقر. وهناك أيضاً وعي أكبر بمهبط معدلات النمو السكاني على المستوى العالمي، كما أن هناك هبوطاً شبه عالمي في معدلات الخصوبة. ويمارس حالياً تباعد الولادات. وهبطت

للتغيرات العميقة المتشكلة في العملية الديمغرافية. وعلى مر الأعوام، وضعت الحكومة سياسات وبرامج متعددة من قبيل سياسة الرعاية الاجتماعية الوطنية في عام ١٩٩٠، والسياسة الوطنية للأشخاص المسنين في عام ١٩٩٥، وخطة العمل للأشخاص المسنين في عام ١٩٩٨. وترمي جميع هذه البرامج إلى تحسين ظروف حياة المسنين ودمجهم بشكل أساسي في التنمية.

وقد أقرت ماليزيا وأيدت دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بوصفها شريكة في تنفيذ البرامج السكانية وما يتصل بها. وكان انخراطها ومشاركتها وتقسيمها للموارد في صميم النجاحات التي تحققت في برامج الحكومة المتصلة بالسكان. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية جرى تنظيم الحوارات السنوية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتحقيق المزيد من "الشراكة الذكية". واعترافاً بدورها، قدمت الحكومة المنح المالية لتمكين المنظمات غير الحكومية من أداء دور أكثر فعالية في الأنشطة والبرامج المنفذة في البلد. ومن أمثلة ذلك تعاون الحكومة مع مجلس ماليزيا لفيروس نقص المناعة/الإيدز وهو منظمة غير حكومية رائدة في ميدان مكافحة الإيدز.

لقد بين المؤتمر الدولي للسكان والتنمية للعالم بأن البلدان إذا تطلعت إلى إعطاء مواطنيها فرصاً وافية بغرض تحقيق حياة أفضل، فإن عليها أن تدمج السياسات السكانية الملائمة في استراتيجيتها الإنمائية. وماليزيا تعي ذلك تماماً وتبقى ملتزمة بأهداف المؤتمر على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ومع ذلك فإننا ندرك أن العديد من البلدان النامية ما زالت غير قادرة على تحقيق تلك الأهداف الأساسية بسبب افتقارها للموارد المالية والموارد الأخرى. وفي ذلك الصدد، من المهم توفير الموارد المالية والتقنية الكافية لتلك البلدان بمختلف الوسائل. وينبغي أن تفي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالتعهدات التي قطعتها على

أيضا بالتقدم المحرز في مجال التنمية والحد من الفقر في البلدان الفقيرة.

إن تنفيذ التزامات القاهرة - أو في الحقيقة الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات والاجتماعات الأخرى المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة - يتطلب توفير بيئة دولية تمكينية: زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإنشاء نظام تجاري عادل ومنصف يعزز التنمية، وإلغاء الديون وإعادة تحويلها إلى المشاريع الاجتماعية والبيئية، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

ونؤكد أيضا على ضرورة منح المزيد من الاهتمام لمشكلة الهجرة وآثارها على التنمية. وتبعاً لذلك، نؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة والتنمية بغية تحديد السبل المؤدية إلى زيادة تحسين الاتجاهات الإنمائية للهجرة الدولية. وفي ذلك الصدد نرحب بقرار الجمعية العامة لإجراء حوار رفيع المستوى بشأن هذه المسألة في عام ٢٠٠٦.

وتؤيد تونس بشدة مبادئ برنامج عمل القاهرة، ونود أن نعيد التأكيد على التزامنا بتنفيذها. إن نهجنا الإنمائي نهج شامل يجمع بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ونحن نؤمن حقا بأن الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية هو ضمان تعزيز التنمية البشرية الكاملة وكفالة ممارسة كل فرد لحقوقه ممارسة كاملة. لقد استثمرت تونس استثمارا كبيرا في التنمية البشرية، وهي من البلدان التي خفضت إلى حد كبير معدلات الفقر فيها، التي تبلغ الآن ٤,٢ في المائة. واليوم تشكل الطبقة المتوسطة في بلادنا ثلاثة أرباع السكان. ويبلغ متوسط العمر المتوقع ٧٣,٢ سنة، بينما كان ٦٧ سنة في عام ١٩٨٧.

إن مختلف عناصر سياستنا السكانية، بما في ذلك زيادة مواظبة البنات والأولاد على الدراسة - التي تبلغ الآن ٩٩ في المائة - وزيادة اشتراك المرأة في سوق العمالة وتعزيز

معدلات الوفيات، وبالتالي زاد العمر المتوقع للحياة. وحدث توسع في تنظيم الأسرة وفي خدمات الصحة الإنجابية الأخرى، وتحسنت فرص الحصول على التعليم، ولا سيما بالنسبة للبنات. وعززت التدابير المتخذة لمكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لمكافحة تلك الأمراض بطريقة أكثر فعالية.

وبالرغم من ذلك ينبغي أن نقول إن ذلك التقدم لم يكن منتظما، وفي حالات كثيرة لم يكن كافيا. وهناك في حالة استمرار الاتجاهات الحالية لن يتمكن كثير من البلدان النامية من تنفيذ التزامات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهي التزامات أساسية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونلاحظ مع القلق أنه بالرغم من الجهود المبذولة والتضحيات المقدمة فإن البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، تأخرت كثيرا في تنفيذ تلك الأهداف. وإن القضاء على الفقر وسوء التغذية وتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصعوبة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، وعلى مياه الشرب والخدمات الصحية، والنمو السكاني السريع، والمشاكل المتزايدة الناجمة عن عملية التحضر السريعة - كلها مجالات تتطلب بذل المزيد من الجهود.

ونحن نؤيد مناشدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، التي رددتها الوفود التي تكلمت من فوق هذا المنبر، فيما يتعلق بضرورة ضمان توفير التمويل الكافي لبرنامج عمل القاهرة. وإذا لم يُمول هذا البرنامج بالشكل المناسب سيكون من المستحيل الحصول على النتائج المرجوة. من الواضح أن الافتقار إلى الموارد ما زال يقوض الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوفير خدمات تنظيم الأسرة وخفض معدلات وفيات الأمهات، ومنع انتشار الإيدز، وسد احتياجات الشباب والفقراء. وفي الواقع، إن هذا قد يضر

وأثناء استعراضنا لسياستنا الوطنية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لاحظ صانعو القرار أن للعناصر السكانية أثرا حاسما على الفقر، الذي زاد بشكل خاص، لسوء الحظ، من خطورة انتشار الإيدز. وقد أكدت تلك العناصر أيضا أن السياسة السكانية الوطنية لتوغو في انسجام تام مع الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تضمن حقوق السكان في حرية الوصول دون تمييز إلى خدمات الصحة الإنجابية. ولهذا السبب أعطت توغو أولوية للمتغيرات الديمغرافية أثناء إعدادها لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

إن رفاهية الأطفال مرتبطة بصحة الأم وتؤثر عليها وعلى الأسرة كلها بشكل مباشر. ونود أن نؤكد أن مما لا غنى عنه مكافحة وفيات الرضع والأمهات لنرى تحسنا متواصلا في رفاهية السكان. وعلاوة على ذلك، تجعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلداننا من الضروري الاحتفاظ بتعاون وثيق جدا بين المؤسسات في القطاع العام والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد نشيد بالدور المتزايد دائما الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية لمساعدة شعب توغو.

وتمثل المسائل المتعلقة بالمساواة والإنصاف بين الجنسين وكل أشكال العنف والاستغلال تجاه المرأة شاغلا كبيرا لنا. ولهذا اعتمدت الجمعية الوطنية، في عام ١٩٩٨، قانونا يحظر ختان الإناث.

وتوغو، إذ تتبع المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، شجعت على زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار الحكومية. وبالتالي، زاد تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية وفي الحكومة. وأخذت المرأة تشغل العديد من المناصب في المنظمات الحكومية والخاصة.

وإلقاء نظرة للمقارنة على المؤشرات الإنمائية بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ يبين لنا أن الحكومة، رغم الأوضاع

برامج الرعاية الصحية التي تستهدف الأم والطفل، أدت بنا إلى التحكم في اتجاهات النمو الديمغرافي الذي لا تتجاوز حاليا ١,١ في المائة.

إننا نؤكد، فيما يتعلق بوضع المرأة في تونس، على أن المرأة التونسية قد تخطت مرحلة المطالبة بحقوقها الأساسية وانتقلت إلى مرحلة الشراكة الكاملة في جميع مجالات الحياة الوطنية.

نرجو أن يشجع هذا اليوم التذكاري المجتمع الدولي بأسره على أن يؤكد من جديد التزامه بأهداف برنامج عمل مؤتمر القاهرة، وأن يقدم زخما جديدا للتضامن الدولي من أجل بناء مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

**السيد مينا (توغو) (تكلم بالفرنسية):** أود، بادئ ذي بدء، أن أؤكد على أن وفد توغو يؤيد البيان الذي أدلت به قطر صباح اليوم باسم مجموعة ال ٧٧.

منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة قبل عشر سنوات مضت، أحرزت توغو، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تقدما ملحوظا في تنفيذ برنامج عمل ذلك المؤتمر. ومن الجوهري، حقا، أن نؤكد على أن برنامج العمل كان الوثيقة المرجعية الأساسية لحكومة توغو، تلك الوثيقة التي سمحت لنا بحل مشاكلنا السكانية وساهمت بالتالي في الحد من الفقر في جميع المجالات.

إن حكومة توغو، إذ تدرك الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يخلفه تنفيذ برنامج عمل القاهرة بالنسبة للسكان على المدين الطويل والمتوسط، قد اهتمت بهذا البرنامج في اعتماد سياسة وطنية للسكان في عام ١٩٩٨، ظلت تستخدم منذ ذلك الحين بوصفها مبادئ توجيهية لجميع الأنشطة التي نضطلع بها في الميدان.

عمل القاهرة وتوصيات "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥" و"المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ١٠". ولا شك في أن الاستثمار في تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يمثل طريقة مؤكدة لمحاربة الفقر ومنع الصراع في العالم.

وتكرر حكومة توغو تأكيد التزامها بتنفيذ نتائج وتوصيات مؤتمر الاستعراض الإقليمي المعقود في داكار وتشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان على دعمه المتواصل لتوغو في مكافحتها للفقر.

**السيد داخر (كولومبيا)** (تكلم بالإسبانية): إن التزام كولومبيا بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمل القاهرة ليس التزاما لا يتزعزع فحسب، بل إنه أيضا التزام ملموس من حيث نتائجه التي تبين إحراز تقدم كبير في مختلف المجالات التي يغطيها ذلك الصك.

وكولومبيا، البلد الأمريكي اللاتيني الثالث من حيث حجم السكان، مشهود له بتحقيق التقدم في الانتقال الديمغرافي، الأمر الذي يتجلى في تخطيطنا عددا كبيرا من العتبات المتفق عليها في القاهرة، وبالتقدم الذي أحرزناه في النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان السكان.

إن تخفيض معدلات الخصوبة، وتحسين الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض ساعدت على رفع معدل العمر المتوقع في بلادنا. ومعدلات وفيات الأطفال أدنى بقدر كبير لدينا من المتوسط العالمي.

وكولومبيا، في هذا الحدث، تشارك في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتؤكد مجددا التزامها بالتنفيذ التام لبرنامج عمل القاهرة.

**السيد علييف (أذربيجان)** (تكلم بالانكليزية): ترحب أذربيجان بفرصة التكلم بشأن هذا البند الهام. ونؤيد تأييدا قويا النهج القائم على أنه يجب أن يستند عملنا إلى

الصعبة السائدة في البلد، سارعت إلى إلزام نفسها بتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بغية تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية على صعيد الوطن. وهذا العمل انعكس في اعتماد وتنفيذ سياسة سكانية وطنية وسياسة للصحة الإنجابية وخطة استراتيجية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك، ما فتئ المجلس الوطني لمحاربة الإيدز، تحت رئاسة رئيس الدولة، فخامة السيد غناسنغي إيادما، الذي وقع على إعلان زعماء العالم، يعمل بنشاط في كل أرجاء البلد. إضافة إلى ذلك، يجري إعداد سياسة وطنية للشباب بغية تحسين مشاركة الشباب. ويجب أن نذكر أيضا أن معدل التحاق الفتيات بالمدارس يزداد، بينما قلت نسبة المتوقفين عن الدراسة.

وعملا بتوصيات المؤتمر الوزاري للبلدان الأفريقية الذي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والذي عقد في داكار في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بمناسبة "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ١٠" تعمل توغو الآن على وضع خطة عمل دينامية تستهدف تقوية الصلات بين المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

يضاف إلى ذلك أن إجراء تقييم مناسب لنتائج أعمالنا يتطلب مؤشرات يعتمد عليها، وتلك المؤشرات تتطلب جمعا وتجهيزا جيدا للبيانات. ولئن كانت الموارد متوفرة بصورة عامة في البلدان المتقدمة النمو لهذه الغاية، يجب أن نلاحظ أن إجراء الدراسات الاستقصائية وإنشاء قواعد بيانات يعول عليها يتطلبان، رغم جهودنا، استثمارات مالية ضخمة. ولكن موارد توغو محدودة جدا.

لهذا السبب تود توغو أن توجه نداء ملحا إلى المجتمع الدولي لزيادة الدعم المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ليتسنى له أن يواصل مساعدة بلدنا في الاضطلاع ببرنامج

كل منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وتوافق أذربيجان تماما على استنتاجات المنتدى، التي تشدد على الحاجة إلى زيادة التمويل، وتشاطر أفضل نماذج الممارسات وتعبئة المجتمعات المحلية لمعالجة هذه القضايا، فضلا عن الحاجة إلى رسم السياسات العامة ووضع أطر العمل التنظيمية، وتحسين التماسك بينها والنهوض بحقوق الإنسان والحكم الصالح والشفافية والخضوع للمحاسبة.

وفي بلدي ترك عاملان رئيسيان أثرا عظيما على الحالة في ميدان السكان والتنمية، وكذلك على مجمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيه أثناء العقد الماضي. وهذان العاملان هما المرحلة الانتقالية والصراع المسلح. وقد أدى العامل الأول إلى زيادة الهجرة الداخلية والخارجية. وإن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن ذلك تسببت في انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال.

والصراع المسلح واحتلال جزء كبير من أراضي أذربيجان نتج عنهما ظهور ما يقرب من مليون لاجئ ومشرد في الداخل. وإن سياسة التطهير العرقي التي تنتهجها أرمينيا ضد السكان الأذربيجانيين تسببت في تفاقم الحالة بصورة أشد، وألحقت أضرارا هائلة بنسيج المجتمع وبالتوزيع السكاني في بلدي.

عندما ذهبت أذربيجان إلى القاهرة في ١٩٩٤ كان لديها أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ امرأة وما يقرب من ٢٠٠.٠٠٠ طفل لاجئين ومشردين في الداخل، يعيشون في أوضاع شديدة الصعوبة في ملاجئ مؤقتة؛ وقد تيمت مئات الأطفال؛ وأصبح ما يقرب من ٥٠.٠٠٠ شخص معاقين. وبسبب الافتقار إلى المياه الصالحة للشرب وخدمات النظافة، ارتفعت أعداد الإصابات بين هذه المجموعة السكانية بالأمراض المعدية مثل تليف الكبد والحصبة والحنانق وشلل الأطفال. والنساء

نتائج كل مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، وأن عملية تنسيق أعمال المتابعة يجب أن تشمل كل مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومعالجة مسألة التنفيذ. إن عملية استعراض التنفيذ، مع المحافظة على هوية كل مؤتمر ومؤتمر قمة ووحدة موضوعه، مهمة هامة يجب تنفيذها بحماس.

وإن استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتيحان لنا فرصة لتجديد التزامنا القوي بتنفيذ الأهداف والمبادئ المتفق عليها في القاهرة في ١٩٩٤، وكذلك لاستعراض التقدم المحرز والتحديات المتبقية.

ونقدر العمل الذي أنجزه صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتوفير تقارير ودراسات استقصائية شاملة لنا عن التقدم المحرز في قضايا هامة مثل الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وصحة الأسرة ومعدلات الوفيات والهجرة الدولية والمساواة بين الجنسين.

وأذربيجان، بعد مضي ١٠ سنوات على مؤتمر القاهرة، تظل ملتزمة بالمبادئ والأهداف المجسدة في برنامج العمل، وتواصل العمل صوب تنفيذها الشامل. ويؤمن بلدي بأن التنفيذ الفعال لأهداف القاهرة مرتبط بصورة وثيقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ورغم التقدم المحرز، فإننا بحاجة إلى تعضيد جهودنا في عدد من المجالات ذات الأولوية بغية إزالة الحواجز القائمة.

لقد أبرزت المناسبات الدولية والإقليمية المعقودة هذا العام في إطار عملية استعراض وتقييم مؤتمر السكان والتنمية وجود عدد من الشواغل المشتركة. فمنتدى السكان الأوروبي المعقود في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كشف النقاب عن اختلافات جذرية في العمر المتوقع ورفاهية السكان، فضلا عن مشاكل الزيادة في الإتجار بالبشر وفي انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في

الاتفاقيات الثنائية في مجال الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين. وحققنا تعاوناً ناجحاً مع المنظمة الدولية للهجرة حول مشروع متعدد الجوانب يقدم المساعدة في إعادة المواطنين الأذربيجانيين الذين يقيمون بصورة غير قانونية في بلدان أوروبا الغربية إلى الوطن.

إن الوفاء بالتزامنا إزاء تعزيز المساواة بين الجنسين يعد أولوية مهمة أخرى. وتظل قضايا صحة المرأة وحصولها على خدمات الصحة الإنجابية والاستفادة منها، وتعليم النساء والفتيات، والقضاء على العنف ضد المرأة، قضايا رئيسية في سياستنا لتحقيق المساواة بين الجنسين. ولئن كنا قد أنشأنا إطاراً "مؤسسياً للعمل"، وبدأنا الآن عملية اعتماد التشريعات ذات الصلة، فإن المجال ما زال واسعاً أمامنا لإجراء التحسينات. ولا تزال التحديات تواجهنا في مجالات مهمة مثل تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية، وحالة اللاجئات والأشخاص المشردين داخلياً وتوطيد منزلة المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز مساهمتها المتزايدة في عمليات صنع القرار.

إن حماية الأسرة وتنظيم الأسرة يشكلان جزءاً لا يتجزأ من سياستنا في ميدان السكان والتنمية. فلقد استحدثت الحكومة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، شبكة من مراكز تنظيم الأسرة التي توفر الخدمات الطبية والاستشارية للأسر. وتم وضع إطار تشريعي لكفالة الحقوق المتساوية وتقاسم المسؤوليات عن رعاية الأطفال بين كلا الوالدين. كما يجري تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى مساندة الأسر الشابة والأسر ذات الأطفال.

أخيراً وليس آخراً، نود أن نشير إلى الدور الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيدين الوطني والدولي، ونشيد بالمساهمة القيمة للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم

اللاجئات والأشخاص المشردون داخلياً يعيشون في خيام ويعانون من اعتلالات في الجهاز الهضمي، والالتهابات الجلدية، والمalaria، والتدرن الرئوي، وفقر الدم، والأمراض العقلية، والأمراض النسائية، من جملة أمور أخرى.

كانت تلك الحالة سبباً مهماً آخر لنا كي ننضمّ إلى توافق الآراء الدولي في القاهرة، وملتزم بإزالة المشاكل القائمة وتعزز جهودنا من أجل التصدي بفعالية لأشدّ مشاكل السكان والتنمية حدة.

واعتمدت أذربيجان، متابعاً منها لمؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٩، ورقة استراتيجية وطنية حول السكان والتنمية قائمة على مبادئ مؤتمر القاهرة. وكما ورد في تلك الورقة، فإن أحد الأهداف الرئيسية لسياستنا الوطنية في ميدان السكان والتنمية يتمثل في مواجهة الميل إلى النمو الديمغرافي السلبى وتعزيز النمو السكاني تماشياً مع مجمل سياسة التنمية الوطنية. وقد تم وضع برنامج الدولة المعني بالسكان وتقديمه إلى مجلس الوزراء للنظر فيه. إن قضايا الصحة الإنجابية وحقوق الإنجاب، وخفض معدل وفيات الأمهات والأطفال، وتقديم خدمات الصحة الإنجابية الكافية، ومعالجة قضية تنظيم الأسرة، بما فيها، في جملة أمور أخرى، البدء باستخدام وسائل جديدة لمنع الحمل، تم اختيارها بوصفها مجالات ذات أولوية للاضطلاع بمزيد من الأنشطة حيالها. وأسهم البرنامج الوطني المعني بالصحة الإنجابية مساهمة جيدة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية.

ويعلق بلدي أهمية خاصة على عمليات تنظيم الهجرة. ونواصل اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز التشريعات الوطنية ذات الصلة، والقضاء على الهجرة غير القانونية، وحماية حقوق العمال المهاجرين، وإنشاء الآليات المؤسسية اللازمة لبلوغ تلك الغاية. وفي هذا العام، اعتمدنا ورقة مفاهيمية لسياسة الدولة في ميدان الهجرة. وتم توقيع عدد من

وأود أن أكرس دقيقة للتذكير بارتباط برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وهدف مؤتمر القاهرة للصحة الإنجابية بالأهداف الإنمائية للألفية. إن الصحة الإنجابية واختيار الإنجاب يساعدان الأسر على الهروب من الفقر. والأسر القادرة على التباعد بين ولادات أطفالها وتحديد عدد الأطفال الذين تريدهم يمكنها أن تنفق أكثر على أطفالها، بما في ذلك على الحاجات الأساسية والدراسة والتعليم، فتحسن بذلك إمكانيات الفرص المتاحة لهم. وعندما يتوفر للأسر الخيار والوسيلة فإنها غالباً ما تقرر إنجاب عدد أقل من الأطفال.

والنمو السريع للسكان يجعل الاستمرار في الاستثمارات الضرورية في الصحة والتعليم أمراً أصعب على الحكومات. لذا فإن الصحة الإنجابية، بتوفيرها حرية الاختيار، تؤدي دوراً في تعميم التعليم الابتدائي على الجميع.

إن الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية أساسيان للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتمتع المرأة بالقدرة على التحكم في ما إذا كانت تريد أن تنجب أطفالاً أم لا، وبعدم التعرض للعنف والإساءة يبدو أمراً بديهياً، ولكنه يعد من الجوانب الأساسية المطلقة لتمكين المرأة. وإذا ما أريد للمرأة أن تشارك بشكل تام في المجتمع، فيجب أن تحصل بشكل أفضل على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وهناك العديد والعديد من الأدلة التي تظهر كيف أن المرأة القادرة على اتخاذ قراراتها تتاح أمامها فرص أكبر. ولذلك فإن الحقوق الإنجابية أساسية أيضاً لحقوق المرأة.

إن الصلات بين الصحة الإنجابية وصحة الطفل قوية وراسخة، على الرغم من أنها يمكن خفضها أحياناً. لذا، فإن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة يساعدان على تخفيض معدلات وفيات الأطفال، ويضطلعان أيضاً بدور رئيسي في تحسين صحة الأم. والتباعد بين الولادات يساعد على

المتحدة للسكان، السيدة ثريا عبيد، في تلك العملية. وتكرر أذربيجان تأكيد دعمها التام للصندوق، وتحدد التزامها بتعزيز تنفيذها لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

**السيد طومسن** (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): يسرني أن اغتنم الفرصة للإدلاء ببيان المملكة المتحدة. وبعملي هذا، أود أن أعلن عن تأييدي التام للآراء المعرب عنها في بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي وعن دعمي الكامل لها.

لقد شكل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤، نقطة تحول هامة. إذ رفض مفهوم السيطرة على السكان، واستبعاد الأهداف الديمغرافية كأساس للسياسة العامة، وبدلاً من ذلك وضع الناس في المرتبة الأولى. ووضع حقوق الناس فيما يتعلق بصحتهم الإنجابية في صميم جدول أعمال التنمية. وشدد مؤتمر القاهرة أيضاً على أهمية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في الكفاح ضد الفقر.

وكان المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية قوة للتغيير الإيجابي في بلدان العالم قاطبة. وتم الاعتراف بذلك مؤخراً في شتى اجتماعات اللجان الإقليمية للأمم المتحدة التي عقدت لتقييم التقدم صوب بلوغ أهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. والتزام البلدان الساحق والمتواصل بجدول أعمال المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وملكيته له كان لافتاً للنظر، ولكن لم يكن مفاجئاً، لأن برنامج العمل قدم إطاراً للسياسة العامة والعمل والتغيير لبلدان كثيرة جداً.

ويشكل برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، بالطبع، أساساً للعديد من الأهداف الإنمائية للألفية، والهدف الرئيسي لمؤتمر القاهرة في الصحة الإنجابية وثيق الصلة بالموضوع، ويتعلق لا بالأهداف الصحية للألفية فحسب، بل بكل أهداف الألفية.

ومن الضروري أن نعزز قدرتنا في المجال الصحي. هذا يعني توفير المزيد من الأطباء والممرضين والدعم للبلدان بغية مساعدتها على توظيف وتدريب عدد كاف من العاملين في المجال الصحي واستبقائهم. فالصحة التناسلية والحقوق التناسلية ستبقى وهما بالنسبة إلى الكثيرين ممن لا تتوفر لهم أنظمة صحية عاملة. ومن الضروري توفير قدر أكبر من الأموال، وأن يعمل المجتمع الدولي أكثر. فليس من الواقعي أن نتظر من البلدان الفقيرة التي يعيش الفرد فيها على دولارين سنويا أن تستثمر في الرعاية الصحية وتحرز تقدما كبيرا.

لذا فالمملكة المتحدة التزمت ببلوغ هدف الأمم المتحدة وهو توفير نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، وحددت عام ٢٠١٣ لبلوغ الهدف المذكور. والتزامنا واضح كذلك من دعمنا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بمبلغ إضافي قدره ١,٥ بليون جنيه استرليني - أي مبلغ ٢,٧ بليون دولار - لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال السنوات الثلاث المقبلة، ومن دعم رئيس الوزراء مؤخرا لبيان زعماء العالم، تأييدا للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وقد كانت المملكة المتحدة من أول البلدان التي وقعت على بيان زعماء العالم للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، على مستوى رؤساء الدول والحكومات. كما أن رئيس وزراء بلدي، طوني بلير، طلب إلي أن أعرب عن مدى اعتقاده أن خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تعتبر أساس التصدي للفقير وتعزيز الحقوق التناسلية للنساء. ولن يتسنى لنا أن نقلص من حدة الفقر إلا إذا تحكمت النساء في صحتهن التناسلية. لهذا، يسرني أن أعلن أن المملكة المتحدة ستسهم مساهمة جديدة قدرها عشرة ملايين جنيه استرليني - أي ما يعادل ١٨ مليون دولار - للمساعدة على ملأ الفراغ الحاصل في تمويل صلب الصحة التناسلية.

تخفيض خطر وفاة وإصابة الأم. لذا فإن الصحة الإنجابية تنقذ حياة النساء.

وبالانتقال إلى أهداف الألفية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض أخرى، ثمة اعتراف واسع بأن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية توفر بداية مهمة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، إضافة إلى الوقاية من الأمراض الجنسية المعدية ومعالجتها. وتتضمن الصحة الجنسية والحقوق الجنسية للمراهقين اهتماما خاصا لوقف انتشار مرض الإيدز ولتقليل وفيات الأمهات. ويجب أن يكون في متناول الجميع الحصول على معلومات أفضل وكذلك على التعليم الجنسي وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. والصحة الإنجابية بمساهمتها في إبطاء سرعة النمو السكاني، إنما تضطلع بدور في المساهمة في الاستدامة البيئية.

أخيرا، تمثل الصحة الإنجابية نقطة محورية لشراكة عالمية أقوى من أجل التنمية، مثلا عن طريق نوع العمل المطلوب لضمان تجهيز ووفرة سلع الصحة الإنجابية. فالكثير من الناس في البلدان الفقيرة ما زالوا غير قادرين على نيل اللوازم الأساسية للصحة الإنجابية وعقاقير وسائل منع الحمل، بما في ذلك الرفالات.

وقد أحرز بعض التقدم، لكننا نعلم جميعا أنه مازال ينبغي القيام بالكثير. وإن المملكة المتحدة تعيد التأكيد بشكل قاطع على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. غير أننا نحتاج إلى تجاوز مجرد إعادة التأكيد لأهما غير كافية. نحن نحتاج إلى عمل أكثر وإلى قدر أكبر من الموارد. ويجب العمل أكثر بغية إزالة الحواجز التي يواجهها الفقراء والمهمشون في الوصول إلى الخدمات الصحية والتناسلية الأساسية. ولبلوغ هذا الهدف، علينا أن نعمل لزيادة توفير هذه الخدمات، بما فيها السلع، وكفالة أن الرجال والنساء والشباب على علم بما وأنهم يطلبونها.

والتحضر أمور ترتبط كلها ارتباطا وثيقا بظاهرة الفقر، كما يعلم الجميع. ووضع حد للتبذير في الاستهلاك وفي أنماط الإنتاج، وضمان الاستعمال المستدام للموارد البشرية، وعكس مسار التدهور البيئي وتصحيح التباين بين الرجال والنساء، تعتبر كلها مشاكل مشتركة تؤثر علينا كلنا.

وإن انتشار الفقر يبقى أهم تحد يواجه بلوغنا هدف التنمية. فاستمرار التباين الاقتصادي بين البلدان، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ضمن البلدان يعيقان الجهود الرامية إلى تحسين مستويات المعيشة بالنسبة لملايين الأشخاص، وخصوصا منهم النساء.

وكما نعلم، إن الفقر يرافق الأمية والحصول المحدود على خدمات التنظيم الصحي وتنظيم الأسرة. فقلما تتوفر للنساء الفقيرات فرصة الحصول على هذه الخدمات، ويحكم عليهن بالعيش في الدائرة المفرغة للفقر والأمية والبطالة والتهميش الاجتماعي والعنف الجنساني. وكل هذه العوامل تساهم في تحقيق نسب عالية من الخصوبة والمرض والوفيات، وفي تحقيق إنتاجية اقتصادية منخفضة في بلداننا. وعلاوة على ذلك، أن الفقر مرتبط بالاستعمال غير المستدام للماء والموارد الأرضية، ويسبب تدهور البيئة بشكل خطير.

والتنمية المستدامة تعتمد على تخفيفنا من حدة الفقر. وهذا بدوره يتطلب نموا اقتصاديا مستداما. وبما أن أكثر شرائح السكان فقرا تتضمن عددا متفاوتا من النساء، فإن إزالة التمييز الاجتماعي والاقتصادي ضد النساء شرط أساسي مسبق للتخفيف من حدة الفقر في بلداننا، وتشجيع النمو الاقتصادي وبلوغ سياسات سكانية رشيدة.

وبالنظر إلى تاريخ السلفادور، نحن نركز على موضوع الهجرة، الذي اكتسب أهمية بالغة في سياستنا الوطنية، تماما كما اكتسبها في جدول الأعمال الدولي. ونعتقد أنه ينبغي وضع موضوع الهجرة في سياق واسع،

وفي المستقبل، سيوفر حدث الأمم المتحدة السنة المقبلة، إحياء لذكرى مؤتمر قمة الألفية، فرصة غير مسبوقة لتجديد وتكثيف التزام المجتمع الدولي بالتصدي للفقر والإجحاف في السنوات العشر المقبلة. وحسب رأينا، إن اغتنام هذه الفرصة أمر حيوي، حيث نرى أنه لن يتسنى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بدون إحراز تقدم كذلك في تحقيق هدف القاهرة بخصوص الصحة التناسلية والحقوق التناسلية للجميع.

**السيدة غالاردو (السلفادور)** (تكلت بالإسبانية):

أود، بالنيابة عن شعب وحكومة السلفادور، أن أعرب عن سرورنا لعقد جلسات الجمعية العامة الهام جدا هذه للاحتفال، بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٤.

كما أن وفد بلدي يؤيد الآراء التي أعرب عنها في هذا الموضوع وفد قطر، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وترى حكومة السلفادور أن هذه فرصة سانحة لإعادة التأكيد على إعلان وخطة عمل القاهرة، خصوصا لأننا نؤمن بأن الأهداف الرئيسية للمؤتمر تبقى قائمة، وهي دمج المسائل المتعلقة بالسكان في كل برامج التنمية الوطنية ذات الصلة، وجعل الكيانات الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية تشارك في ذلك.

وعلىنا أن نتذكر أن الهدف هو الإكثار من الخيارات المتاحة للأشخاص في التعامل مع قضايا السكان، بغية المساهمة في إحراز تقدم اجتماعي واسع، وتشجيع المساواة بين الرجال والنساء، وتلبية الاحتياجات الصحية التناسلية للناس - أي احتياجات كل من بلغ سن التنازل.

وإن النشاطات اليومية للسكان تتأثر بفعل التغيرات السكانية. فاستعمال الموارد الطبيعية، والظروف البيئية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونمو السكان، والهجرة،

وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام على بيانها هذا الصباح، وأيضا المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على الملاحظات التي أدلت بها بشأن هذا البند.

قبل عشر سنوات، في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، أعطت جامايكا كامل تأييدها للمبادئ والأهداف التي تضمنها برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر، بما في ذلك تخفيض معدل وفيات الأطفال والأولاد والأمهات وتوفير الحصول الكامل على التعليم ورعاية الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة. واليوم، تؤكد جامايكا مجددا التزامها بتلك المبادئ والأهداف.

ولقد لاحظنا انعقاد عدد من المحافل هذا العام على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكانت هناك رسالة واضحة في جميع الحالات: لا يزال برنامج عمل المؤتمر ذا أهمية.

وقد اعترف بقضايا السكان والتنمية في القاهرة بأنها حيوية لوجود أي مجتمع. ونتيجة لذلك، ستكون استجابتنا لتلك القضايا عاملا يحدد جودة حياة شعوبنا واستدامة اقتصاداتنا.

ويشير تقرير الصندوق عن حالة سكان العالم في عام ٢٠٠٤، إلى أن العديد من البلدان النامية قد قطعت خطوات كبيرة صوب ترجمة توصيات المؤتمر إلى أفعال. ومع ذلك، فهو يشير أيضا إلى أن الموارد غير الكافية هي أحد العوائق الرئيسية للتصدي للتحديات من قبيل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واحتياجات تنظيم الأسرة التي لم يتم الوفاء بها، والمعدل العالي لوفيات الأمهات في أقل البلدان نموا.

وفي جامايكا، سعينا إلى ترجمة الالتزامات المقطوعة في القاهرة إلى سياسات وبرامج وطنية. ونذكر أيضا أن

يتعدى تنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى مراقبة الدخل القانوني للأشخاص إلى بلد المقصد.

ولمعالجة هذه الظاهرة التي تميز منطقتنا، عقدت بلدان أمريكا الوسطى والشمالية مشاورات دورية في السنين الأخيرة في إطار المؤتمر الإقليمي للهجرة: عملية بويلا. كما أن المستويات العالية لتدفق السكان الذي تسببه جزئيا تغيرات رئيسية يشهدها النظام الدولي - وخصوصا انتشار العولمة، وابتكار واستخدام تكنولوجيا الاتصالات الجديدة، وسلوك الاقتصاد الدولي، والأسواق المفتوحة - تجعل من الضروري معالجة موضوع الهجرة من منظور واسع وشامل، بالنظر إلى تأثيراته السياسية والاقتصادية البالغة على كل بلد من بلداننا. ولذلك السبب تؤيد حكومة السلفادور الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة المقترح إجراؤه في عام ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الوفود إلى أن تستعد لذلك الحدث بعقل منفتح وروح مرنة لكي نتمكن من النظر في العناصر التي يمكن أن تكون خلافية من وجهة نظر ابتكارية، لصالح الملايين من المهاجرين في العالم.

وفي ختام بياني، أود أن أكرر تأكيد التزام حكومة السلفادور ورغبتها السياسية حيال جعل الإنسان جوهر التنمية وموضوعها. وفي ذلك السياق، نكرر التأكيد على صلاحية ودوام إعلان وبرنامج عمل القاهرة وعلى جميع المبادئ والأهداف والأعمال الرامية إلى الإسهام في إحراز تقدم من أجل تحقيق أهداف التنمية، وخاصة تلك المحددة في إعلان الألفية للأمم المتحدة.

**السيدة تايلور روبرتس (جامايكا)** (تكلمت بالانكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أقول إن وفد بلادي يؤيد تماما البيانين اللذين أدلى بهما وفد قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ووفد بربادوس بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

على توفير الموارد التي يحتاجها للتصدي للتحديات الهائلة التي يتعين علينا التغلب عليها.

**السيد غانسوخ** (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): بينما يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، يود أن يدلي ببضع ملاحظات إضافية.

في البداية، ينبغي ملاحظة أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لم يكن حدثاً منعزلاً: فقد بُني برنامج عمله على توافق دولي كبير في الآراء تحقق منذ مؤتمر السكان العالمي الذي انعقد في بوخارست عام ١٩٧٤، والمؤتمر الدولي للسكان عام ١٩٨٤ في المكسيك العاصمة. وأسهمت إنجازات المؤتمر إسهاما كبيرا في المؤتمرات الرئيسية التي تلتها. وقد مهد توافق الآراء الذي تحقق في القاهرة الطريق للأهداف الإنمائية للألفية، التي يعترف على نطاق واسع بأنها أساس بناء حياة أفضل للشعوب في القرن الحادي والعشرين.

ويوضح بجلاء التقرير الذي أصدره الصندوق عن حالة سكان العالم في عام ٢٠٠٤ إحراز إنجازات مهمة منذ انعقاد مؤتمر القاهرة في إدماج القضايا المتعلقة بالسكان في سياسات التنمية. ومع ذلك، يظل الكثير الواجب عمله. فلا تزال بلدان عديدة في حاجة ماسة إلى موارد بشرية وموارد أخرى، وإلى تعزيز قدراتها المؤسسية، وتبادل المعلومات والتكنولوجيا على نطاق أوسع وتشكيل شراكات أصيلة. ومن الأهمية الحيوية بمكان الاستثمار في التعليم والصحة وحقوق الإنسان للمرأة والشباب بغية كفالة عالم أكثر إنصافا واستدامة. وتتطلب تحديات اليوم قيام الحكومات والمجتمع الدولي بتعبئة ما لديهما من إرادة سياسية وموارد لترجمة رؤية القاهرة إلى واقع.

وتتمن حكومة منغوليا عاليا روح ومبادئ وأهداف برنامج عمل القاهرة وقد أولت أهمية عليا لتنفيذه. ووجود

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

ووفاء بالتزاماتنا، عززنا الشراكات الحالية مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في مجالات الإصلاح التشريعي، ووضع السياسات العامة، وبرامج التنفيذ. وقد أنجزت تلك الأعمال بمساعدة قيمة من البرنامج من خلال ممثليه الوطنيين والإقليميين. وقد أدت الشراكة مع الصندوق دورا كبيرا في الإنجازات التي حققتها جامايكا حتى الآن في مجالات من قبيل: وضع خطة عمل بشأن السكان والتنمية، بما يتسق مع ما اتفق عليه في القاهرة؛ ووضع وتنفيذ سياسة وبرنامج عمل وطنيين للقضاء على الفقر؛ والسياسات الوطنية بشأن الشباب وكبار السن.

وفي منتصف المدة هذه التي تمثل انقضاء عشر سنوات على برنامج عمل المؤتمر، تحتاج الدول الأعضاء إلى التركيز على الأعمال الإضافية التي يمكن القيام بها لتحقيق الأهداف المتزامين بها. وفي جامايكا، شهدنا مكاسب تعزيز تنسيق السياسة العامة فيما بين القطاعات والدعم السياسي، بما في ذلك توافق آراء الحزبين بشأن بعض قضايا الميزانية. ومن المسلم به مع ذلك، أن المطلوب موارد كبيرة خلال السنوات العشر المقبلة لكي نتمكن من أن نترجم بفعالية تلك الخطط والبرامج إلى واقع.

ونعتنم هذه الفرصة لنهنئ متلقي جائزة الأمم المتحدة للسكان هذا العام على جهودهم الهائلة في المساعدة على تحسين صحة ونوعية حياة الشعوب حول العالم.

وأخيرا، نشيد أيضا بالعمل الفعال الذي أنجزه الصندوق في تسهيل وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات السكانية، وخاصة في البلدان النامية. والآن، يستحق الصندوق دعما أكبر من مجتمع المانحين للمساعدة

المساعي المبذولة لتقييم الإنجازات والتحديات والفرص من أجل تحقيق تنمية يستفيد منها كل مواطني البلد، بما في ذلك التنفيذ المدمج لمبادئ وأهداف برنامج عمل القاهرة.

وفي هذا اليوم الذي يمثل منتصف مدة السنوات العشرين لبرنامج القاهرة، من المشجع أن نسجل أن زعماء العالم يجددون تأكيد التزامهم بالمبادئ والأهداف المتفق عليها في القاهرة. ويسرني أن أبلغكم أن فخامة السيد باغاباندي، رئيس منغوليا، ودولة السيد إلبكدورج، رئيس وزراء منغوليا، وفخامة السيد أوشيربات، رئيس منغوليا السابق، وقعوا بيان زعماء العالم الأسبوع الماضي. ودعونا نحدد تأكيد مركزية جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في جهودنا الواسعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

#### السيد دانيش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية)

(تكلم بالانكليزية): إن الصحة الإنجابية، وعمل الأطفال، والهجرة، والبطالة، وتعلم القراءة والكتابة، والتعليم ونسبة الوفيات كلها مؤشرات على مستوى تقدم مجتمع من المجتمعات. وينبغي لتوفير حياة مديدة وصحية وكريمة لكل السكان أن يكون الهدف الأساسي الأعظم لكل خطة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ففي الواقع، الحياة المديدة والجليلة والصحية أحد أقدم رغبات البشرية وأسمائها.

إن برنامج العمل الذي تم اعتماده قبل عشر سنوات خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة هو التجسيد الفعلي لتلك الرغبة. فالبرنامج لم يكن مصمما مجرد المعالجة الشاملة لمجموعة كاملة من قضايا السكان من خلال تقديم الوسائل الضرورية للتنفيذ، ولكن كذلك للمساعدة على سيادة العدالة الاجتماعية في الأجزاء الأقل حظا في المجتمع العالمي من خلال التعاون الدولي من أجل التنمية.

ومع مراعاة تلك التطلعات الأساسية والجوهرية، لا يمكننا إلا أن نكون فخورين بالاحتفاء بالذكرى السنوية

سياسة فعالة للسكان ذو أهمية خاصة لمنغوليا، وهي بلد تعداد سكانه ٢,٧ مليون نسمة ينتشرون على مساحة أكثر من ١,٥ مليون كيلومتر مربع. وخلال العقد الماضي، جرت عملية مكثفة لصياغة سياسة لإدماج الاهتمامات السكانية في كل أوجه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى هذا إلى اعتماد برلمان منغوليا لسياسة الدولة المتعلقة بشأن تنمية الأسرة سنة ٢٠٠٣، وسياسة الدولة بشأن تنمية السكان سنة ٢٠٠٤.

إن التزام منغوليا بمبادئ وأهداف برنامج عمل القاهرة يتجسد أكثر في عدد من برامج العمل الوطنية، ومن بينها البرنامج الوطني المعني بدعم قدرة الأسرة على اكتساب الرزق، والصحة الإنجابية، والتنمية وحماية الأطفال، والبرنامج الوطني المعني بالمساواة بين الجنسين.

ويسرني أن أعلن أننا تعاوننا، في تنفيذنا لسياستنا السكانية، بشكل ناجح مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال مكتبه في منغوليا. وقد بدأ أول برنامج على مستوى البلد سنة ١٩٩٢، وتم إطلاق ثالث برنامج على مستوى البلد سنة ٢٠٠٢. وبالتالي، أحرينا بنجاح، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مسحا عن الصحة الإنجابية سنة ١٩٩٨، وإحصاء للسكان والإسكان سنة ٢٠٠٠، وكلاهما استوفيا المعايير الدولية. وأرسى التعاون بين صندوق الأمم المتحدة ومنغوليا على امتداد عقد من الزمن أساسا صلبا للتعاون المستقبلي.

قبل مجرد أسبوع، تم رسميا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بالتعاون مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة الذي يقوده مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا، تقديم أول تقرير وطني عن حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في أول نباتار بمشاركة رئيس منغوليا ورئيس وزرائها. ويشكل التقرير علامة بارزة في إطار

على التقييم المنهجي لعدد محدود من الشواغل في مجال الصحة الإنجابية التي تكتسي أهمية متزايدة بالنسبة لسكان إيران.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتجديد التزام بلادي ببرنامج العمل، وكذلك بالتعبير عن امتناننا العميق لصندوق الأمم المتحدة للسكان على جهوده الجادة من أجل تحقيق أهداف ومرامي برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه وكالة رائدة، يؤدي دورا حاسما في المساعدة على تنفيذ السياسات الوطنية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وفي تحقيق الأهداف والمرامي الإنمائية التي تم تحديدها في إعلان الألفية.

ومن أجل نجاح صندوق الأمم المتحدة للسكان في ولاياته لانتدابه في سياق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والعمليات التي تعقبه، ينبغي أن يتلقى الصندوق ما يكفي من الدعم السياسي والمالي. وبغية الحيلولة دون تفاقم وضع السكان والصحة الإنجابية في العديد من البلدان النامية، ناشد المجتمع الدولي تحقيق الأهداف المحددة زمنيا بشأن تعبئة الموارد لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فبلوغ هدف ١٨,٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٥ هو تحد على المجتمع الدولي أن ينهض من أجل التصدي له.

**نانا إيغاه - أبشغ (غانا)** (تكلم بالانكليزية): لقد كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة سنة ١٩٩٤ حدثا بارزا في سجلات تاريخ السكان والتنمية وحقوق المرأة، لأنه سجل نقطة تحول في الطريقة التي ينظر بها إلى قضايا السكان.

وقد بعث اعتماد برنامج العمل الذي يجسد جدول أعمال شاملا للسكان والصحة الإنجابية والتنمية يمتد لفترة ٢٠ سنة الآمال في بزوغ فجر عهد جديد في الالتزام

العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي باشر السير على الطريق نحو تحقيق أهدافنا النبيلة في ميدان العدالة الاجتماعية والاقتصادية. وبالرغم من أن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أثبت، عقب مواجهة كل هذا العدد الكبير من التحديات والفرص، أنه مهمة معقدة ومضنية في بعض المجالات الحاسمة، فإن لدينا الآن ثروة من الخبرة والمعرفة يجب استعمالها لتعزيز التقدم بشكل أقوى نحو تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والوصول إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وترمي ثالث خطة من الخطط الخمسية للتنمية في إيران إلى توفير فرص إنمائية متنوعة لكل المواطنين، وتوزيع جغرافي متوازن للسكان، وصحة ورفاهية أفضل لكل الشعب، وحماية البيئة، والنهوض بوضع المرأة، وكذلك مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إضافة إلى ذلك، فقد أدى إدراك حكومة جمهورية إيران الإسلامية للأثر السلبي للنمو السكاني السريع، إلى جانب جهود الدعم الموحدة وإقامة أحد أفضل أنظمة الصحة الأساسية في المنطقة، إلى تقليص معدلات الخصوبة بأكثر من النصف في العقد الأخير. علاوة على ذلك، نحن تجاوزنا الأهداف المحددة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لسنة ١٩٩٤.

ولقد كان صندوق الأمم المتحدة للسكان منخرطا على نحو وثيق في صياغة برنامج تنظيم الأسرة في إيران من خلال تعزيز التملك الوطني لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكملت مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان مخططات وبرامج الحكومة للنهوض بالصحة الإنجابية، وعززت البرامج الحالية للسكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وتم توجيه التمويل الذي وفره صندوق الأمم المتحدة للسكان نحو اختبار نهج ابتكارية وكذلك المساعدة

وتجري ترجمة هذه السياسات إلى أفعال عبر تنفيذ أنشطة برنامجية تتضمن مشروع الصحة الإنجابية للمراهقين، تحت إشراف تحالف الشباب الأفريقي، وبرعاية مؤسسة بيل وميلندا غيتس. ويمكن المشروع المراهقين بين عمر ١٠ سنوات و ٢٤ سنة من الحصول على معلومات مفيدة لتوجههم الجنسي. وثمة استراتيجيات أخرى تتضمن الاتصال لتغيير السلوك الفردي، وتنمية المهارات التي يمكن استعمالها، والخدمات الملائمة للشباب. وقد جرت صياغة شراكات قوية في هذا المجال مع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الشباب، والمنظمات الأهلية، والمنظمات الدينية.

وفي ما يتعلق بالفيروس/الإيدز وانتشاره المسلم به في أجزاء من البلد، جرى تعزيز برامج الوقاية للحد من انتشار هذا الوباء. وقد بات كل الناس تقريبا على وعي بالمرض، لكن تغيير السلوك الفردي ما زال بطيئا جدا. وبناء على ذلك، تم تعزيز المواجهة الوطنية والمتعددة القطاعات للوباء، والقدرة على تنفيذ ورصد برامج الفيروس/الإيدز الخاصة بإدارة شؤون المقاطعات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التقليدية، والمدارس، ووسائل الإعلام، وغيرها. وكان الاهتمام مركزا على مجموعات سكانية كالشباب، والسائقين لمسافات طويلة، ومتعاطي تجارة الجنس، وعلى مجالات كالتشهير، والتمييز، ونقل المرض من الأم إلى الطفل، والرعاية والدعم للأشخاص الذين يتعايشون مع الفيروس/الإيدز، والأيتام، علاوة على التطوع لتقديم المشورة والمساعدة في الاختبارات، ومؤخرا على العلاج.

وفي سياق إصلاح القطاع الصحي وتحسين الحصول على الرعاية الصحية، خاصة في المناطق الفقيرة والتي يصعب الوصول إليها، يعمل متطوعون وممرضات مدربون من المجتمعات المحلية على توفير الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ولقد تحسنت نوعية الخدمات عن طريق تعزيز المهارات التقنية للعاملين في

واستعداد الحكومات والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية ودوائر أخرى معنية لإدماج الاهتمامات السكانية في كل جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي بغية تحسين مستوى عيش الجميع ورفاهيتهم. وتم تبني تلك التطلعات على أمل أن تجري ترجمة توصيات المؤتمر إلى أفعال من خلال سياسات عملية وتعبئة نشيطة للموارد، لأنه من دون هذه المكونات لا يمكن تحقيق الأهداف في مجال السكان والصحة الإنجابية ونوع الجنس وأهداف أخرى.

ونحن نقف على عتبة الاستعراض الشامل، المدرج في دورة الجمعية العامة الستين، للتقدم المحرز في الوفاء بكل الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الأفية، وفي الشراكة العالمية اللازمة لتحقيقها. ومن المهم أن نؤكد، في هذا السياق، أن مسائل السكان والصحة الإنجابية أساسية للتنمية ولتحقيق الغايات الإنمائية الأفية، خاصة القضاء على الجوع والفقر. ويجب معالجة هذه المسائل بأمانة على المستويين الوطني والدولي.

وفي هذا الصدد، استرشدنا نحن في غانا ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ونقحنا في عام ١٩٩٤ السياسة السكانية الوطنية التي وضعناها عام ١٩٦٩، لتأتي انعكاسا لبرنامج عمل القاهرة، الذي تلتزم به حكومتنا التزاما قويا. وفي هذا الإطار، تمت صياغة سياسات جديدة في مجالات الشيخوخة، والعجز، ونوع الجنس، والشباب، والصحة الإنجابية للمراهقين، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، للمساعدة على تنفيذ برنامج العمل. وبالإضافة إلى السياسة الوطنية للصحة الإنجابية، يجري أيضا تنقيح المعايير والبروتوكولات لمراعاة الشواغل الناشئة. كل ذلك يتفق تماما مع استراتيجية غانا للحد من الفقر، وهي خطة البلد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد بدأت بياني بالتأكيد على الأهمية الأساسية لتعبئة الموارد المالية من أجل إنجاز برنامج العمل، وأود أن أختتم به. ومع أن المتفق عليه بصورة عامة هو أن العقد الذي تلا اعتماد برنامج العمل كان عقدا ناجحا بقدر كبير، إلا أن حقيقة الأمر هي أنه لا يزال يتعين عمل الكثير، لأن غالبية البلدان النامية ما زالت بعيدة كل البعد عن الأهداف التي تم تحديدها في مؤتمر القاهرة. فهدف المؤتمر المتمثل في تعبئة ١٧ بليون دولار عام ٢٠٠٠ لم يتحقق. ومع أن الموارد المعدة لتنفيذ برنامج العمل ازدادت منذ عام ١٩٩٤، إلا أنها ليست بالمستوى اللازم لتنفيذ أهداف القاهرة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر، فإنه ينبغي للحكومات كل على حدة، وللمجتمع الدولي بأكمله، عقد العزم على تعزيز الإرادة، والالتزام السياسيين حيال تحقيق الأهداف المالية للمؤتمر كجزء لا يتجزأ من الجهد الجماعي لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، وتعبئة موارد جديدة وإضافية بصورة مستمرة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر بالكامل. وفي ذلك الصدد، نود أيضا أن نناشد المجتمع الدولي زيادة تمويله لصندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك لدعم البلدان النامية.

**السيدة بوزان دي سينيس (أوروغواي)** (تكلمت بالإسبانية): بمناسبة هذا الاحتفال، تكرر حكومة أوروغواي تأكيد التزامها بالمبادئ والأهداف والأعمال الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، وبالتدابير الرئيسية لمتابعة تنفيذها. ويرهن على هذا الالتزام توقيع رئيس أوروغواي على إعلان المبادئ الذي وقعه قادة العالم تأييدا للمؤتمر، والوثائق التي انبثقت عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، تشكل الإطار المفاهيمي والأخلاقي الذي يعمل بلدنا من خلاله لتحقيق التنمية وتنفيذ السياسة العامة في الصحة الجنسية والإنجابية.

المجال الصحي، وبناء المرافق وإعادة تأهيلها، وتوفير المعدات اللازمة. وبتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، أطلق رئيس غانا بصورة رسمية مخططا وطنيا للتأمين الصحي يهدف إلى توفير الرعاية الصحية بأسعار مقبولة لجميع الغانيين. ومع ذلك، فإن جهودنا الوطنية يعوقها خسارة البلد لنسبة متزايدة وخطيرة من العاملين في القطاع الصحي من المديرين والمهرة لصالح بعض البلدان المتقدمة النمو.

ونظرا لاستمرار المعدلات المرتفعة للخصوبة والوفيات بين الأمهات، لا سيما في المناطق الريفية، تمت منذ عام ٢٠٠٢ إعادة إطلاق برامج الأمومة المأمونة، وتنظيم الأسرة، - اختيارات الحياة - وتعزيز الإفادة عن صحة الأمهات والإبلاغ عن الوفيات للمساعدة على تحديد النطاق الكامل لحوادث وفيات الأمهات.

إن الأثر التراكمي لهذه المبادرات وغيرها، مثل تكثيف الحملة لصالح تعليم البنات، يكمن في وجود تراجع ملموس في إجمالي معدل الخصوبة، وانخفاض في معدل وفيات الرضع، وزيادة في متوسط عمر الأمهات اللاوآتي يلدن لأول مرة.

وينبغي النظر إلى هذه المكاسب المحدودة في ضوء التحديات المستمرة والخاصة بتعبئة الموارد المالية الكافية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالكامل. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تخصيص الحكومة لموارد تستخدم في الأنشطة السكانية على امتداد العقد شهدت زيادة متواضعة. وقد بدأت مختلف إدارات الأقاليم والمقاطعات أيضا بتخصيص موارد لهذه النشاطات في ميزانياتها السنوية لضمان الاستدامة. إضافة إلى ذلك، تواصل الحكومة تعبئة موارد خارجية لاستكمال جهودها، وفي هذا الصدد، نحن ممتنون عميق الامتنان للدعم الذي يقدمه جميع شركائنا في التنمية.

الرجال من جميع الأعمار حقوقهم الجنسية والإنجابية على نحو يتسم بالمسؤولية.

وقد أحرز تقدم هام أيضا في مجال التشريعات. ومن أهمها القوانين المتعلقة بالعنف العائلي والجنسي، وتحديد جريمة العنف العائلي، والمساعدة في التوليد، وقانون حماية العاملين المتعلق بالفحص بواسطة أطباء أمراض النساء.

شغل نائب الرئيس السيد كازينخانوف (كازاخستان) مقعد الرئاسة.

وعلى الصعيد الإقليمي، أقرت أوروغواي مؤخرا إعلان سانتياغو وتوافق آراء كل من سان خوان والمكسيك، التي يتجلى فيها الموقف الموحد من جانب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بمختلف المسائل الواردة بمجدول أعمال القاهرة ومنهاج عمل بيجين التي توجد حافزا سياسيا هاما لتلبية التحديات التي ما زالت ماثلة في المستقبل.

ونرى أنه لصون المنجزات التي تحققت ومجابهة التحديات الباقية لا غنى عن الوفاء بالالتزامات المقطوعة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، مع أن الموارد المالية قد ازدادت ببطء في الأعوام الأخيرة، فإن المساهمات السنوية في الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لم تصل إلى مستوى التبرعات التي تم استلامها بعد المؤتمر مباشرة في عام ١٩٩٤. ونلاحظ من منظورنا بعد انقضاء ١٠ سنوات أنه لم يكن بالإمكان الوفاء بهدف المؤتمر المتمثل في حشد ١٧ بليون دولار بحلول العام ٢٠٠٠. وما لم يتم وقف هذا الاتجاه السائد وبذل محاولة للوفاء بالمبلغ المستهدف في عام ٢٠٠٥ وقدره ١٨,٥ بليون دولار، فلن نحقق أهداف المؤتمر، ولن نبلغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتعيد إلينا الأمل التعهدات التي قطعها اليوم عدد من البلدان المتقدمة النمو.

لقد كانت أوروغواي تعيش في العقد الماضي حالة سكانية معقدة تتطلب تنفيذ إجراءات شاملة لصالح التنمية المستدامة وجودة حياة السكان. فالفقر المتزايد بل والأخذ في الازدياد سوءا الذي يصيب بصورة خاصة الأطفال والمراهقين والنساء، فضلا عن الهجرة الاقتصادية التي تسبب خسارة في الموارد البشرية الشابة والمؤهلة، هي عوامل تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية الخطيرة جدا التي عانى منها بلدي في الأعوام الأخيرة، خاصة عام ٢٠٠٢. ويشكل ذلك، بالإضافة إلى السكان الشائخين، تحديا للسياسات الإنمائية الشاملة.

ولقد أحرزت أوروغواي تقدما كبيرا نحو تطوير الإجراءات الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الناس الجنسية والإنجابية، من دون تمييز. وفي ذلك العمل، نود أن نبرز الجهود المشتركة للقطاعات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والتعاون الدولي الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، خاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأود أن أعرب عن تقدير حكومتي للمديرة التنفيذية للصندوق، السيدة ثريا عبيد، ورئيسة شعبة الصندوق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيدة ماريسيلا بادرون، على الدعم الثمين الذي تم تقديمه.

ومن بين الجوانب التي أحرزنا فيها تقدما باهرا يمكننا أن نذكر إدماج الخدمات المجانية لتنظيم الأسرة ضمن خدمات الصحة العامة، وتنفيذ نموذج شامل للصحة الجنسية والإنجابية ضمن خدمات الصحة العامة. وتهدف هذه الإجراءات إلى الوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى إنشاء خدمات منفصلة للعناية بصحة المراهقين الجنسية والإنجابية، وبالتالي تعزيز اتخاذ قرارات مدروسة ومسؤولة. وفي هذا السياق، يتمثل التحدي الكبير المتبقي في أن يمارس

بأن نجعل السكان والتنمية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتنا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذ نجتمع هنا اليوم في مناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القاهرة الدولي، يجب أن نجيب على أسئلة حرجة عن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية. هل وفينا بالتزاماتنا؟ فإذا كان الأمر كذلك، يحق لنا أن نحتفل بمرور ١٠ سنوات من التقدم. وإلا، وأخشى أن يكون هذا هو الواقع، فإن مناسبة مرور ١٠ سنوات تتيح لنا الفرصة والتحدي اللازمين لتحديد العوائق التي أدت إلى إخفاقنا والاستراتيجيات الجديدة التي نعتزم تفعيلها من أجل الوفاء بالتزاماتنا.

وفي هذا الصدد، أتشاطر الإحباط الذي أعرب عنه كثيرون ممن سبقوني إلى التكلم. فالبلدان النامية ما زالت تواجه تحديات هائلة وعوائق يبدو من المستحيل اجتيازها في تنفيذ التزامات برنامج العمل. ومما يبعث على القلق أنه بينما أحرزت البلدان المتقدمة النمو تقدماً عظيماً في تنفيذ برنامج العمل، فإن البلدان النامية لا تزال متخلفة عن الركب بدرجة مؤلمة. أما أفريقيا بوجه خاص فهي ليست متخلفة عن الركب وحسب، وفقاً لبيانات معظم المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، وإنما الحالة فيها تزداد سوءاً في الواقع. فأفريقيا هي أكثر القارات إصابة ببلاء فيروس نقص المناعة البشرية. وخمسون في المائة من سكانها يعانون الفقر. كما أن معدلات الوفيات في صفوف الأمهات والرضع والأطفال آخذة في الارتفاع. وفي مقابل ذلك، ينخفض العمر المتوقع عند الولادة بشكل ملحوظ. ومن دواعي الأسف أن برنامج العمل لم يتحقق بعد بالنسبة للكثيرين في أفريقيا وفي العالم النامي.

والمساعدات المقدمة من الجهات المانحة أساسية لتحقيق أهداف المؤتمر. كما أن من الضروري أن تدرج البلدان في سياساتها الإنمائية المسائل المتعلقة بالسكان والفقر، والحقوق والصحة الإنجابية، والعدل والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

وعلينا أن نستعيد الزخم الذي وجد في القاهرة. ويجب أن نقبل التحدي ونأتي إلى مؤتمر الجمعية العامة الرفيع المستوى في العام القادم ونحن نشعر بالارتياح الذي يبعث عليه إنجاز الواجب.

**السيد مفضلي (بوتسوانا)** (تكلم بالانكليزية):  
يسعدني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الممثل الدائم، الذي لا يستطيع مع الأسف إلقاءه شخصياً.

منذ عشر سنوات، انعقد المجتمع الدولي في مدينة القاهرة العظيمة واعتمد برنامج عمل تاريخياً أصبح منذ ذلك الحين نموذجاً للتصدي للمسائل السكانية والإنمائية التي لا تنتهي مضاعفها. وحددنا لأنفسنا في برنامج العمل أهدافاً، منها التنمية الاقتصادية المستمرة، والتعليم للجميع، والعدل والمساواة بين الجنسين، وخفض الوفيات في صفوف الرضع والأطفال والأمهات، وإتاحة سبل الحصول على خدمات الصحة الإنجابية للجميع، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية.

ومع أن مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ لم يكن الأول من نوعه، فإن له أهمية تكمن في أنه عقد على عتبة عملية العولمة، ومن ثم شكل إحدى الاستجابات الجماعية للتحديات والفرص التي تواجهنا بها تلك الظاهرة الجديدة. فاعترفنا معاً بأهمية سكان العالم وبالأخص الأهمية الحيوية للسكان والتنمية بوصفهما الدعامتان التوأمين للتنمية المستدامة في جميع بلداننا ومجتمعاتنا. وهكذا قطعنا التزاماً باقياً في برنامج عمل القاهرة

ضمن أكثر البلدان تضررا بالوباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يرتفع معدل انتشار المرض، وخاصة في صفوف النساء بين سن ١٥ و ٤٩ عاما. وفي مواجهة ذلك الوباء، طورت بوتسوانا ونفذت برنامجا نشطا لمكافحة الآفة، يركز على التعليم والوقاية والعلاج والرعاية.

وفيما يتعلق بالصحة الإنجابية، اعتمدت بوتسوانا ونفذت العديد من السياسات والاستراتيجيات التي تتماشى مع إعلان داكار/نغور وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتشمل هذه السياسات والاستراتيجيات إطار العمل لتنفيذ استراتيجيات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين لعام ٢٠٠٢، والبرنامج الوطني للصحة الجنسية والإنجابية لعام ٢٠٠٢، والمبادئ التوجيهية السياسية ومعايير الخدمات للصحة الجنسية والإنجابية.

وبالرغم من تلك الإنجازات، فإن بوتسوانا تواجه تحديات هائلة، ناشئة على نحو أساسي من الآفة المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأصبح ذلك الوباء هو العائق الرئيسي أمام التنفيذ الفعال لسياستنا السكانية الوطنية. وقد أدى إلى عكس المكاسب التي حققتها بوتسوانا في المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية على مدى أعوام. فعلى سبيل المثال، انخفض العمر المتوقع من ٦٥,٣ عاما في سنة ١٩٩١ إلى ٥٥,٧ عاما في سنة ٢٠٠١. كما يبقى الفقر تحديا ملحا جديرا باهتمامنا المستمر. واعتبارا من عام ٢٠٠١، يعتبر أن ما يقدر بنسبة ٣٦,٦ في المائة من سكان بوتسوانا يعيشون في حالة من الفقر.

وفي الختام، نؤمن بأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ كان مناسبة هامة، وبأن برنامج عمله يشكل برنامجا مثاليا لا بد أن يظل تنفيذه مسألة تحظى بالأولوية.

وإذا كان من شيء لا بد للمجتمع الدولي أن يدركه ويقدره فهو أن التباين في توزيع الموارد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية سيؤدي دائما إلى انحراف في التنمية. وفي هذا الصدد، ما لم يتم التصدي على نحو فعال لنقص الموارد والافتقار إلى القدرات، فإنهما سيواصلان تقويض قدرتنا على تنفيذ برنامج عمل القاهرة بشكل كامل وتحقيق المعايير المرجعية الدولية الأخرى للتنمية التي وضعناها بأنفسنا من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وعلى مدى السنوات الـ ١٠ الماضية، اتخذت بوتسوانا خطوات ملموسة لتنفيذ برنامج عمل عام ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، يشكل وضع سياستنا السكانية الوطنية لعام ١٩٩٧ وتنفيذها بعد ذلك أحد منجزاتنا الرئيسية منذ اعتماد برنامج العمل. وتعالج هذه السياسة المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية والتنمية الاجتماعية ونوع الجنس وجمع البيانات والأبحاث وتنمية الموارد وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي عام ١٩٩٦، اعتمدت بوتسوانا سياستها الوطنية المتعلقة بالمرأة في التنمية، التي ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى الصعيد الإقليمي، أيدت بوتسوانا الإعلان الخاص بنوع الجنس والتنمية، الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كما جرى في وقت لاحق تعديل عدة قوانين وطنية بهدف توفير مزيد من الحماية لحقوق المرأة.

واعترافا بأهمية الشباب للتنمية الوطنية، اعتمدت بوتسوانا في عام ١٩٩٦ سياستها الوطنية للشباب، التي تعالج المجالات الجوهرية للبطالة، والفقر، وانعدام الفرص، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإساءة استعمال المخدرات، والجريمة.

وما زال وباء الفيروس/الإيدز يمثل تهديدا رئيسيا لتنميتنا ولبقائنا بصفتنا أمة. ومن سوء طالع بوتسوانا كونها

المتزايد للمهاجرين من أبناء إكوادور الذين قرروا أن يغادروا البلد للبحث عن مستقبل أكثر تشجيعا. وستتابع كل الجهود لحل الأزمة المعقدة للهجرة.

وتشكل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر منطقة في العالم تحظى بمستويات تستدعي القلق لعدم المساواة، وإكوادور ليست استثناء. ولا بد من معالجة هذه المشكلة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق لأن بلداننا كثيرا ما تتعرض للضغط لكي تفي بالتزاماتها بسداد ديونها الأجنبية، ولا بد لها أن ترجى اتخاذ القرارات لتنمية سكانها. وبغية المضي قدما نحو التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن إكوادور تدعو إلى النظر في العبء الذي ينطوي عليه سداد الدين وخدمة الدين.

والنقطة الأساسية الأخرى هي الحاجة إلى تمويل كاف. ولا بد أن يدرك المجتمع الدولي أن الأمر الأساسي هو أن يدعم بلداننا في هذا الصدد. ويشكل الامتثال لتوافق آراء مونتريري أحد السبل للقيام بذلك.

وتؤكد إكوادور من جديد على أنها ستواصل بذل جميع الجهود اللازمة لإحراز تقدم في الوفاء بكل الالتزامات الدولية، وعلى أنها ستحضر نتائج إيجابية على المستوى الوطني. وأود أن أهنئ السيدة ثريا عبيد، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والسيدة مارييلا بادرون، مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الصندوق، على قيادتهما وتفانيهما في إحراز تقدم في تحقيق جميع الأهداف المذكورة آنفا.

وإكوادور على اقتناع بأنها ستستمر في تلقي دعم الهيئات مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما قلنا، من أجل إحراز تقدم في تحقيق جميع الأهداف.

**السيدة نيتو (إكوادور)** (تكلمت بالإسبانية): إنني أتكلم بالنيابة عن الممثل الدائم لإكوادور الذي، للأسف، لم يتمكن من الحضور.

أولا، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وفي مناسبة إحياء الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة، فإن إكوادور تؤكد من جديد على التزامها بتنفيذ برنامج العمل المتفق عليه وأهداف وتوصيات استعراض فترة الخمس سنوات للمؤتمر. ويتصل ذلك بالالتزام بالجهود التي تبذلها إكوادور لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن تقييمات النتائج التي أحرزت في إكوادور خلال العقد الماضي إيجابية. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وفي ذلك الصدد، فإن القطاعات التي أحرزت فيها إكوادور تقدما هي قطاعات السكان والتنمية، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والحقوق والصحة الإنجابية. وقد تم اعتماد خطة عمل وطنية بشأن السكان ومدونة بشأن الأطفال والمراهقين. وشملت النتائج الهامة التي أحرزت تحقيق زيادة في العمر المتوقع عند الولادة، وزيادة في متوسط عدد سنوات التعليم للذين يبلغون من العمر ٢٤ عاما أو أكثر، وخفض في معدل وفيات الأطفال والمعدل الشامل للخصوبة ومعدل الأمية بين السكان عموما.

وإكوادور ممتنة لجميع المساعدات التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة، وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الصندوق في بلدي.

وفي عام ٢٠٠١ عانت إكوادور أزمة اقتصادية حادة أدت إلى أزمة اجتماعية. وازدادت سوءا مستويات الفقر والفقر المدقع، كما ازدادت سوءا مؤشرات البطالة والعمالة الناقصة. وكانت إحدى العواقب الواضحة للأزمة هي العدد

المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي هذا السياق، فإن الحق في التعليم مضمون لجميع المواطنين، بدون أي تمييز جنساني. وهناك ٤٩ في المائة من كل طلاب المدارس الابتدائية إناث. وفي المدارس المتوسطة، ٥٣,٢ من الطلاب إناث.

وبالنسبة إلى الصحة الجنسية والإنجابية، تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اعتماد قانون للصحة الجنسية والوالدية المسؤولة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ وضع برنامج وطني للصحة الجنسية والوالدية المسؤولة. والأداتان كلتاهما معلمان بارزان بالنسبة إلى السياسة العامة، وتنطويان على التزام واضح بحقوق الإنسان الأساسية للشعب بصفة عامة، وللمرأة بصفة خاصة.

وينص قانون عام ٢٠٠٢ على أن الحقوق الجنسية والإنجابية تشكل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وأن ممارسة تلك الحقوق ضرورية للتنمية الكاملة للنساء والرجال.

والسياسات العامة الجديدة في ميدان الصحة تعمل أيضاً بالتعاون مع جوانب أخرى من التنمية البشرية، وتشكل أداة هامة لخفض وفيات الأمهات، وتحسين إمكانية حصول النساء والأطفال على الرعاية الصحية، والعمل على تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتقوية قدرات المرأة.

وفيما يتعلق بأحكام برنامج عمل القاهرة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نود الإشارة إلى قيامنا، ضمن أمور أخرى، بسن قانون لحقوق الولادة وقانون للحماية من العنف العائلي؛ وأدجنا في القانون الأرجنتيني

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن إحياء الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية يوفر لنا فرصة لكي نقيّم الجهود التي بذلت في هذا المجال، ولكي نؤكد من جديد على الالتزامات التي قطعناها في مؤتمر القاهرة.

إن الأزمة الخطيرة التي أثرت على بلدي، جمهورية الأرجنتين، في نهاية عام ٢٠٠١ منحت المزيد من الزخم لتعزيز سياسات نشطة لتنمية البلد ونموه الاقتصادي، وإيجاد الوظائف، والتوزيع الأفضل والأكثر عدلاً للدخل، مما أدى إلى توفير الفرص من خلال إمكانية الحصول على العمل والتعليم والصحة والسكن - وبعبارة أخرى، تعزيز التقدم الاجتماعي.

وتقوم السياسة الاجتماعية في الأرجنتين على أساس شبكة تركز على الفرد الأرجنتيني والأسرة. ويشمل عملها المقاطعات والمدن ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتضمن استراتيجية المشاركة تلك استجابة محددة للاحتياجات، وتمكّن من إنشاء مشروعات مستدامة من خلال الشراكات والإدارة المسؤولة.

وفي الأرجنتين توجد ثلاث خطط وطنية معنية بالأغذية والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصاد والاجتماعي، والأسرة. وتولي جميع الخطط الثلاث الأولوية للرجال والنساء في القطاعات الضعيفة، وتولي الخطط اهتماماً خاصاً للأشخاص المعوقين ومجتمعات السكان الأصليين.

وينبغي إبراز أن إصلاح الدستور الأرجنتيني الذي اعتمد عام ١٩٩٤ منح أولوية دستورية للصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق

الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ على إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بمواصلة العمل على التصدي لتحديات الفقر والتخلف الإنمائي.

**السيدة لوي (الدايمرك) (تكلمت بالانكليزية):** تؤيد

الدايمرك تماما البيان الذي أدلت به هولندا باسم الاتحاد الأوروبي.

في هذا اليوم الهام للاحتفال بذكرى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة عام ١٩٩٤، يسعدني كثيرا الإعراب عن التقدير لاستمرار تأييد برنامج عمل المؤتمر الدولي والالتزام به، وهو ما أُعرب عنهما اليوم طوال النهار والمساء. وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي أولوية كبرى لحكومتني. فهو برنامج ألتزم به أنا شخصيا التزاما قويا، بصفتي امرأة وممثلة لحكومتني في مؤتمر القاهرة.

إن الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي هذا العام استخدمت، في جملة أمور أخرى، لإجراء جرد وتقييم النتائج المحققة حتى الآن. ومنذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي عام ١٩٩٤، تم إحراز منجزات هامة في تحسين الصحة الإنجابية في بلدان عديدة. ولكن لم تشهد بلدان أخرى أي تقدم - أو حتى أية انتكاسات. والأرقام والإحصائيات خير دليل على ذلك.

لقد قطعنا شوطا كبيرا، ولكن ليس بالقدر الكافي. فهناك حاجة إلى تركيز خاص على المسائل الجنسانية والمراهقين، إذ لا يمكننا تحمل تبعات خسارة تلك القدرة الكامنة الهائلة للتنمية. وهناك حاجة إلى تركيز خاص على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نظرا لتأثيره المدمر في مجال القضاء على الفقر.

ويجب أن نواصل السعي إلى السبل والوسائل لدفع برنامج عمل القاهرة قدماً. والقيادة السياسية مطلوبة. وسيطلب ذلك استعدادا مستمرا ومتزايدا لمعالجة بعض

أحكام اتفاقية البلدان الأمريكية المعنية بمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستتصاله؛ وأصدرنا قانونا يعدل نظام العقوبات المعني بالجرائم المرتكبة ضد السلامة الجنسية، وتعديل نظام المكاسب الأسرية، وقواعد أخرى هامة جدا.

وفي مجال الهجرة، سنّت الأرجنتين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ قانونا جديدا للهجرة سيضمن في كل أرجاء البلد الإمكانية المتساوية لحصول المهاجرين وأسرههم على نفس الحماية والمساعدة والحقوق التي يتمتع بها المواطنون، خاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، والهياكل الأساسية العامة، وما إلى ذلك. والوضع غير القانوني للمهاجر لا يمنعه من الوصول إلى النظام التعليمي أو الحصول على الرعاية الصحية.

إن الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك برنامج عمل القاهرة والإجراءات الرئيسية المعتمدة في بيجين والقاهرة، قد أخذت في الحسبان لدى تصميم أبعاد حقوق الإنسان لسياستنا الخارجية. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا الالتزامات التي تم التعهد بها في الدورة الثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونعيد تأكيد عزمنا على مواصلة السياسات لتعزيز المساواة والتعليم والصحة الجنسانية.

وتؤيد الأرجنتين الإجراءات التي تتخذها حاليا السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة، بوليفيا، وبيرو، وشيلي. فنحن نشاطر موقفا مشتركا إزاء السكان والتنمية على أساس برنامج عمل القاهرة.

إن المؤتمرات الرئيسية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك مؤتمر القاهرة، أعطتنا الأمل في أن يتصدى جهد دولي موحد للتحديات الرئيسية المتمثلة في التنمية والفقر. وأملنا أن يعمل هذا الاحتفال بذكرى المؤتمر

الحقيقة، إن القضاء على الفقر وإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمدان بشكل حاسم على تمكين الأفراد وإيجاد الفرص لتحقيق قدراتهم الكامنة على أكمل وجه.

إن اجتماعنا هنا اليوم في الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية يرمز إلى تجديد الإقرار بالمكانة المركزية للأفراد في التنمية.

وتبقى حكومة غيانا ملتزمة على نحو ثابت بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل القاهرة. إن رئيس غيانا، فخامة السيد بهارات جاغديو، من خلال توقيعه على بيان زعماء العالم المؤيد للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قد دلت على أن التزام بلادي ببرنامج العمل يمتد إلى أرفع المستويات في حكومتنا.

ومنذ اعتماد جدول أعمال القاهرة في العام ١٩٩٤، أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذه. ونحن نشعر بالتشجيع حيال التقدم الذي تم في مجال تخفيض وفيات الأطفال، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة، وكفالة الحصول الشامل على التعليم، وخصوصاً في ما يتعلق بالفتيات.

وعلى الصعيد الوطني، بذلت حكومة بلدي خلال العقد الماضي جهداً متواصلاً لتحسين نوعية الحياة لجميع أبناء غيانا من خلال زيادة الاستثمار في التعليم، والصحة، والإسكان، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى. وقد قمنا باتخاذ تدابير محددة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك قانون مكافحة العنف في نطاق الأسرة لعام ١٩٩٦ الذي يوفر الإطار القانوني للحقوق والحماية من العنف والاستغلال.

والقيام مؤخراً جداً بإنشاء العديد من اللجان الدستورية لحقوق الإنسان، والعلاقات بين الأعراق، والمرأة والمساواة بين الجنسين، والسكان الأصليين، وحقوق الطفل،

المسائل الحساسة علنا وجعل ذلك أولوية سياسية. ويشمل ذلك تخصيص موارد مالية وبشرية متزايدة. ويجب أن تأتي الموارد من الحكومات الوطنية ومن المجتمع الدولي أيضاً.

لقد عززنا مؤخراً برنامج المساعدة الإنمائية الدائرية في مجال الصحة - خاصة الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفعلنا ذلك على الصعيد الثنائي، من خلال برامج جديدة في القطاع الصحي وزيادة تعميم برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفعلنا ذلك على الصعيد المتعدد الأطراف، من خلال زيادة المساهمات.

وأود التأكيد على أهمية الاستمرار في المهمة الهامة المتمثلة في تحويل التزامات القاهرة إلى أفعال. إن احترام الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الإنجابية الملائمة هما عنصران لا غنى عنهما في مكافحة الفقر، وبالتالي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكنني أن أؤكد لكم أن الدائرك ستبقى ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل القاهرة، ولا يسعنا إلا أن نحث كل الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

وفي هذا الصدد، سيبقى دور صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية حاسماً، إذا أردنا تحويل التزامات القاهرة إلى واقع

كما أود أن أختتم بياني بالتأكيد لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومديرته التنفيذية القديرة والمتفانية على استمرار دعم حكومة الدائرك للعمل الذي ينتظرنا.

**السيد تالبوت (غيانا)** (تكلم بالانكليزية): تؤيد غيانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل قطر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بربادوس، باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

وكما جاء في برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، "الأفراد أهم وأثمن موارد أية أمة". وفي

ويود وفد بلدي أن يذكر أيضاً أن إهدار الموارد البشرية عن طريق الهجرة ما زال يعرقل إنجاز أهداف التنمية الوطنية في البلدان النامية مثل البلد الذي أنتمي إليه. وتؤيد غيانا الرأي بأن الهجرة قد أصبحت مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. وتؤيد إجراء دراسة شاملة لهذه المسألة تحت رعاية الأمم المتحدة، ونتطلع إلى تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، وإلى الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الذي ستنظمه الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦.

وأخيراً، لا بد من ملاحظة أن الموارد المتوفرة ما زالت، وبشكل كبير، دون الاحتياجات الفعلية لتحقيق أهداف القاهرة وتلك المنصوص عليها في إعلان الألفية. فتلك الأهداف لا يمكن أن تحققها الإجراءات الحكومية وحدها، ناهيك عن الإجراءات الحكومية في البلدان النامية. فلا غنى عن التعاون الدولي في هذا المجال، كما أن الحاجة إلى مشاركة الأطراف كافة في القطاعين العام والخاص هي أكثر إلحاحاً الآن من أي وقت مضى.

إن صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبوصفه الوكالة القيادية التابعة للأمم المتحدة في متابعة وتنفيذ جدول أعمال القاهرة، يستحق دعم المجتمع الدولي الكامل في جهوده لتحسين حياة الشعوب في أي مكان.

**السيد ماجارو (المكسيك)** (تكلم بالإسبانية):  
يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة وأن أعبر عن تقديرنا للأمم المتحدة وللسيدة ثريا عبيد، ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان، على الدعم الذي قدمه لهذا الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

لقد تمت في المكسيك، مواجهة تحدي تنفيذ اتفاقات وتوصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عن طريق التعاون بين المجتمع والحكومة. إن التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني جرى التعبير عنه من خلال توفير

هو جزء من جهد وطني مكثف لضمان الاستمتاع الكامل بالحقوق والحريات من قبل جميع قطاعاتنا السكانية.

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت حتى الآن، فإننا لا نزال نواجه العديد من التحديات على كلا الصعيدين الوطني والعالمي. فما زال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يحدد أرواحاً بشرية هائلة في العديد من البلدان والمجتمعات. ومن المؤسف أن غيانا لم تنج من دمار هذا الوباء. والقلق بصورة خاصة تفشي ذلك الوباء بين الشباب وهم غالبية عمالنا وقادتنا الحاليين والمستقبلين.

إن حكومة بلدي مصممة على التغلب على الخطر الذي يشكله الفيروس/الإيدز. ونحن نعرب عن امتناننا للدعم الذي توفره الحكومات الصديقة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع. ونركز إجراءاتنا على التعليم وزيادة الوعي بوصف ذلك جزءاً من نهج متكامل للوقاية، والعلاج، والرعاية، إلى جانب الجهود المبذولة من أجل إزالة الوصم والتمييز ضد المصابين بالفيروس/الإيدز.

ويجب علينا جميعاً أن نسلم بأنه، على الصعيد العالمي، هناك العديد من النساء اللواتي ما زلن محرومات من التمتع بجميع حقوقهن الإنسانية وحرياتهن الأساسية، وهكذا يجرمن من فرصة المشاركة الكاملة في تنمية مجتمعاتهن. وما زال علينا أن نفعل الكثير لتعزيز وضع المرأة والطفل على جميع المستويات وضمان احترام حقوقهما بشكل كامل. ولا بد من الإسراع في التقدم صوب الحد من وفيات الأمهات والأطفال وتعزيز نظم وبرامج الصحة الأساسية، بما في ذلك الصحة الإنجابية والصحة الجنسية. وتظل حكومة بلدي ملتزمة بتحقيق تلك الأهداف والعمل في شراكة نشطة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان توفير تلك الخدمات لشعبنا.

العمل، وفي إنشاء أطر قانونية جيدة لضمان الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وتحسين وضع المرأة في الأسرة.

ومع ذلك، لا ننكر أنه لا يزال هناك عدم مساواة في العلاقة بين الجنسين، خاصة في تلك المجموعات المتخلفة، مثل السكان الأصليين. لذلك، من الضروري أن نستمر في تشجيع مساهمة المرأة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي عملية اتخاذ القرارات، وفي التوزيع العادل للسلطة.

ويواجه بلدنا التحديات الهائلة في التغلب على جوانب عدم المساواة الاجتماعية المتأصلة والتي تعرض حياة الملايين في المكسيك للخطر. ومن أجل ضمان ممارسة الأشخاص لحقوقهم الإنجابية بشكل كامل، من الحيوي أن نقوم بتوسيع البرامج المتعلقة بمواجهة الفقر، والاستبعاد، والتهميش.

إن برنامج المكسيك للفرص يتوخى من خلال التعليم والدعم الغذائي والصحي إلى القضاء على فقر ٢,٤ مليون أسرة. وقد كان تأثير ذلك انخفاضاً كبيراً في الفقر المدقع بنسبة ١٦ في المائة خلال مجرد سنتين. وتولي حكومة المكسيك أولوية كبيرة للقطاع الأكبر من سكاننا والذي يتألف بشكل استثنائي من المراهقين والشباب. وبغية تلبية احتياجات المراهقين، قمنا بتعزيز برامج الرعاية الصحية المصممة خصيصاً لهم، كما قمنا بتوسيع إمكانية حصولهم على المعلومات، والتعليم، والنصائح والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية إلى حد كبير.

إننا نركز، وبشكل خاص، على برنامج المنح، الذي أفاد ٦,٤ مليون تلميذ، حتى لا يتسربوا من المدرسة لأسباب مالية. هذه البرامج تعزز من توسيع مهارات وخيارات

مجالات مؤسسية للحوار وأشكال غنية ومتنوعة من التعاون المثمر لكلا الطرفين.

إن تقرير المكسيك الذي نشر مؤخراً حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤-٢٠٠٣ يصف ذلك التعاون والأهداف التي تم تحقيقها. وحكومة بلدنا تؤيد توافق الآراء في القاهرة على وضع توسيع القدرات والفرص الفردية في صميم اهتماماتها؛ والممارسة الكاملة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوقه المرتبطة بالجنس والإنجاب؛ والقضاء على حالات عدم المساواة بين الجنسين وبين الأجيال؛ والقضاء على الفقر.

وترى حكومة المكسيك الصحة الإنجابية بوصفها أحد المكونات الضرورية التي لا غنى عنها للتنمية البشرية ولتتمتع بالعديد من حقوق المواطنة الأخرى. وكتيجة للجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة، فإنه يقدر أن بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٣ ارتفعت نسبة سكاننا الذين حصلوا على الرعاية قبل الولادة من ٨٩ في المائة إلى ٩٦ في المائة. كما ارتفعت نسبة استخدام موانع الحمل من ٦٥ في المائة إلى ٧٣ في المائة خلال الفترة نفسها، وارتفعت حالات الولادة التي تمت برعاية طبية من ٧ حالات إلى ما يزيد على ٩ حالات من كل ١٠ حالات، والخصوبة هي الآن قريبة من معدل التبديل. ومع ذلك، يجب أن نتابع استراتيجيتنا لزيادة التقليل من وفيات الأطفال.

إن التزام حكومة بلدي تجاه المرأة المكسيكية يعبر عنه في البرنامج الوطني للمرأة الذي وضع عام ١٩٩٦، وإنشاء المعهد الوطني للمرأة عام ٢٠٠١. ومن خلال هاتين الآليتين، نقوم بتعزيز الإسهام المكثف والمنظم لجميع القطاعات الحكومية من أجل النهوض بالمرأة وتعميم المنظور الجنساني.

وفي السنوات العشر الأخيرة، تمكنا من تحقيق إنصاف أكبر في الحصول على التعليم، والصحة، وفرص

إن حكومة المكسيك تؤكد من جديد التزامها  
 ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبالتدابير  
 الرئيسية والقرار المتخذ في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية  
 ومنطقة الكاريبي في سان خوان، بورتوريكو، في تموز/يوليه  
 من هذا العام. وينبغي أن نعمل ذلك لكي نكون قادرين على  
 المضي قدماً، بتشكيل جدول أعمال دولي يجعل من الممكن  
 بطريقة حسنة التوقيت وفعالة التعامل مع جميع المشاكل التي  
 تؤثر علينا والتحديات الجديدة المعقدة التي تواجهها بلداننا.

**السيد مارتيروسيان (أرمينيا)** (تكلم بالانكليزية):  
 قبل عشرة أعوام اعترف المجتمع الدولي عامة، في القاهرة،  
 بالعلاقة بين السكان والتنمية. وقد حدد برنامج العمل  
 المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية نقاطاً مرجعية، هي  
 تحقيق التعليم الشامل، وتقليل وفيات الأطفال والوفيات  
 النفاسية، وتمكين النساء، وضمان الوصول الشامل لخدمات  
 الصحة الإنجابية، ومنع الأمراض المنقولة عن طريق العلاقات  
 الجنسية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/مرض  
 الإيدز.

ومن الواضح اليوم أن هذه العلاقة تقع في صميم  
 تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما تقترب من  
 الاستعراض الأول لإعلان الألفية الذي سيجري في عام  
 ٢٠٠٥، تقدم جلسة اليوم فرصة في حينها لاتخاذ الخطوات  
 الأولى نحو تقييم عالمي للتقدم المحرز ولتعريف التحديات  
 القادمة ولوضع التدابير اللازمة للتغلب على العقبات المتبقية.

وتعتقد أرمينيا أن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل  
 الإنمائي يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، ملكية وطنية قوية،  
 بما في ذلك المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني. وفي  
 الوقت نفسه، نظراً إلى ضخامة المشكلة، فإن التعاون الدولي  
 ودعم المجتمع الدولي أساسيان من أجل النجاح في إنجاز  
 الاستراتيجيات الوطنية.

التنمية، وهكذا يتوفر للشباب خيارات أخرى إلى جانب  
 الزواج والأمومة والأبوة في سن مبكرة.

وبالرغم من ذلك التقدم، فإن المشاكل التي يواجهها  
 هذا القطاع لا تزال هائلة. فظهور الأمراض المنقولة جنسياً  
 وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب  
 (الإيدز) يتطلب أن تقوم الحكومة بمضاعفة جهودها وتزيد  
 من تعزيز مساهمة جميع أولئك الذين يضطلعون بدور له  
 علاقة بتنمية الشباب.

وفيما يتعلق بالهجرة ووفقاً لتوصيات المؤتمر الدولي  
 للسكان والتنمية، التزمت حكومة المكسيك ببناء دولة توفر  
 الفرص المتساوية لجميع سكانها حتى لا يضطروا إلى مغادرة  
 البلد سعياً وراء هذه الفرص في أماكن أخرى. وينسجم ذلك  
 أيضاً مع هيكله سياسات الهجرة المتناسقة ضمن منظومة  
 الأمم المتحدة وداخل نظام البلدان الأمريكية، وفي البلدان  
 المجاورة، من أجل ضمان احترام حقوق المهاجرين وتسهيل  
 دمجهم في عملية التنمية.

وهناك إنجازات نستطيع الاحتفال بها في الذكرى  
 السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولكننا نقر  
 أيضاً أن هناك أهدافاً لم تتحقق. ونحن بحاجة إلى استراتيجيات  
 تجديدية وفعالة من قبيل التعاون بين بلدان الجنوب والدعم  
 القوي من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، على أن  
 تكون متفقا عليها، وتحظى باحترام الدول، وتوفر الحد  
 الأقصى من المنافع وتخفف الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية،  
 وتعترف بهذه الخصائص الديمغرافية وتتساوق معها. وبهذه  
 الطريقة فقط سنتمكن من ضمان حقوق الإنسان لجميع  
 الناس في كل الأعمار، وبذلك نحقق أهداف المؤتمر الدولي  
 للسكان والتنمية بحلول العام ٢٠١٥، وبالتالي الأهداف  
 الإنمائية للألفية.

نُفذت في عدد من المناطق، مما جعل هذه الخدمات متاحة لسكان المناطق الريفية النائية. وقد نتج عن هذه السياسات انخفاض في معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اعتمدت أرمينيا قانون الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، الذي يقوم على أساس مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ويوفر إطاراً قانونياً لتنفيذ هذه المبادئ بشكل فعال في البلد. كما أن القانون يتطلب تدريس الصحة الإنجابية في جميع المدارس العامة. إن المعدل المنخفض حالياً للإصابة بفيروس الإيدز في أرمينيا يتيح فرصة للتدخل المبكر للوقاية من انتشار الوباء. وقد شرع بالبرنامج الاستراتيجي الوطني لمكافحة الإيدز في عام ٢٠٠٢ بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة المقيم في أرمينيا.

وبينما نحن سعداء بالتقدم المحرز فإننا نُدرك أيضاً أنه ينبغي عمل المزيد من أجل تحقيق مجتمع الرخاء والرفاهة للفرد في المجتمع.

وهناك مشاكل تتطلب اهتماماً خاصاً، وهي مشاكل اللاجئين الناجمة عن التطهير العرقي لجميع السكان الأرمن في أذربيجان، الذي جرى تخطيطه بدقة، ونفذته سلطاتها بشكل منظم في سومغيت وكيروفباد وباكو، وبدأ في عام ١٩٨٨ واستمر في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، ومشاكل المشردين داخلياً الذين يمثلون نسبة ١٤ في المائة من السكان. وقد اعتمدت الحكومة سياسة إدماجهم في المجتمع. وفي عام ١٩٩٦، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون اللاجئين الذي أعطاهم الحق في حيازة الجنسية الأرمينية. كما أن الحكومة تتخذ تدابير لمنحهم مساعدات اجتماعية واقتصادية خاصة.

إن الهجرة التي وصلت أوجها في التسعينيات تشكل شأغلاً آخر. واستجابة لها، اعتمدت حكومة أرمينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ مفهوم تنظيم الدولة للهجرة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقدير حكومتي العميق لجميع الحكومات المانحة والمنظمات الدولية التي قدمت الخبرات والمساعدات المالية لمختلف البرامج التي نفذت في أرمينيا.

وعندما عقد مؤتمر القاهرة كانت أرمينيا تمر بتحول سياسي هام، واستتبع أزمة اقتصادية كبيرة ونجحت عنه زيادة في الفقر والهجرة وتراجع في وضع السكان. ونفتخر أنه بفضل الإصلاحات السياسية والاقتصادية نجحنا في عكس الاتجاه وفي إحراز بعض التقدم، بما في ذلك في المجالات الواردة في برنامج عمل مؤتمر القاهرة.

وبالرغم من بعض التراجع في النوعية العامة للتعليم، فإن أرمينيا الحالية من الأمية بصورة شاملة تقريباً ولا توجد فروق قائمة على أساس نوع الجنس بين الطلاب.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وغيره من المانحين، أحرزت أرمينيا أول إحصاء رسمي للسكان بعد الاستقلال. وقد استخدمت البيانات في تصميم سياسات البلد الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أجل النهوض بتمكين المرأة، أسست أرمينيا في عام ٢٠٠٢ آلية وطنية للنهوض بالمرأة، وفي مطلع هذا العام اعتمدت خطة العمل الوطنية لتحسين مركز المرأة.

إن تمكين المرأة الحقيقي مستحيل بدون تمكينها من اتخاذ قرارات مبنية على أساس المعرفة بشأن مسائل الصحة الإنجابية وتخطيط العائلة. وقد وضعت أرمينيا في عام ١٩٩٥ البرنامج الوطني للصحة الإنجابية، وهو يتألف من ثلاثة مكونات، وهي التخطيط العائلي وخدمات ما قبل الولادة وتربية الشباب في موضوع الصحة الإنجابية. وقد أدى صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية دوراً مساعداً في تنفيذ البرنامج. كما أن مشاريع الأطباء المتنقلين الناجحة قد

إن استمرار هذه الأوضاع غير المشجعة، رغم انقضاء نصف مدة عمل برنامج المؤتمر، والممتدة حتى عام ٢٠١٤، يعكس مدى القصور في تنفيذ توصياته، لا سيما تلك التي تطالب بمحشد ما يقدر بـ ١٨,٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٥، كموارد مالية مخصصة لتحسين برامج السكان في الدول النامية، الأمر الذي يستدعي لتوفيره إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لدى حكومات الدول المتقدمة النمو والمانحة من أجل الوفاء بالتزاماتها القاضية بتخصيص ما اتفق عليه دولياً، وهو نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدات إنمائية للدول الفقيرة، تساعد على إصلاح هيكل مؤسساتها المالية والتنمية والاقتصادية والاجتماعية، بما يمكنها من بناء القدرات المحلية والمؤسسية، وإزالة العوائق التي تحول دون إدماج شواغلها السكانية في خطط استراتيجياتها للتنمية الوطنية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة حرصت بتوجيهات سامية من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الدولة حفظه الله، على وضع التنمية البشرية وقضايا السكان في مقدمة اهتماماتها، فعملت على سن التشريعات والنظم واللوائح الملائمة، وخصصت الميزانيات والموارد المالية اللازمة التي كفلت العناية الفائقة بالمواطن الإماراتي وحمائته وتطويره، لتمكينه من الاندماج والمشاركة الأفضل في تنفيذ خطط التنمية الوطنية، المستندة إلى مبدأ اللامركزية والشراكة بين المؤسسات الاتحادية والحكومات المحلية والقطاع الخاص، وكافة الشركاء المعنيين الآخرين.

كما انتهجت الدولة سياسات وطنية إنمائية استهدفت تحقيق العدالة والأمن الاجتماعي لمواطنيها، شملت ضمن فعاليتها البدء منذ عام ١٩٩٩ وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ استراتيجية صحية شاملة تمتد إلى عام ٢٠١٠، ترمي في

ومن الأمور التي تبعث على التشجيع أن التحسن الذي طرأ على الوضع الاقتصادي مؤخرًا قد أوقف تدفقات الهجرة.

ومن أهم أولويات الحكومة القضاء على الفقر بوصفه مفتاحاً لحل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد. ولهذا الغرض، اعتمد في عام ٢٠٠٣ البرنامج الاستراتيجي لتخفيف الفقر، الذي يشتمل، من بين أمور أخرى، على مختلف المسائل المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

إن التنفيذ الكامل لتوافق آراء القاهرة، الذي أكد نهج مركزية السكان في التنمية ضروري لتحقيق التقدم الإنساني ولضمان حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية للجميع. وحكومة أرمينيا تلتزم بمواصلة الجهود لتنفيذ تلك الأهداف وللعمل البناء مع كل أصحاب المصالح المعنيين.

**السيد الحبسي (الإمارات العربية المتحدة):** يشرفني

باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة السكان والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان على ما قاموا به من جهود بناءً تسهم في تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما أؤيد البيان الذي أدلى به مندوب دولة قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

بالرغم من مرور عشر سنوات على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، فإن التقدم الدولي المحرز في مجال تحسين البرامج السكانية الوطنية وإدماجها في استراتيجيات التنمية، لم يصل بعد إلى مستوى التوقعات المرجوة، لا سيما في الدول النامية، حيث ما زال الملايين من سكانها يعانون من نتائج الصراعات المسلحة أو مظاهر الفقر وانتشار الأمراض والأمية، ويفتقدون أبسط خدمات المأوى المناسب، وخدمات الرعاية الصحية والتعليمية والضمان الاجتماعي الملائم.

وإنعاش المناطق النائية، وإنشاء المساكن الشعبية لتوطين البدو، وتوفير الخدمات النموذجية للمياه العذبة والكهرباء والمواصلات والاتصالات. وعملت على تطوير وتوسيع حقوق الزراعة والمراعي والثروات الحيوانية والسلمكية، ونفذت مشاريع شاملة للتشجير وتحسين وتطوير البيئة المحلية، فضلا عن إقامة مشاريع متميزة للمرافق الترويحية والسياحية.

ختاماً، إننا وإذ يقلقنا استمرار معدلات الزيادة المرتفعة للسكان، والنتائج الاقتصادي المنخفض وأعباء الديون المثقلة التي ما زالت تعرقل الجهود الإنمائية للعديد من البلدان النامية، ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي، لا سيما في مجال تعبئة الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف، لضمان الوصول إلى الأهداف المرجوة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما نؤكد في هذا السياق على أهمية مراعاة الحق السيادي لكل دولة، بما يتفق مع قوانينها الوطنية وأولوياتها الإنمائية، ومبدأ الاحترام الكامل لخصوصيات ومعتقدات شعبها الدينية والثقافية، وذلك وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

#### السيدة فرغاس دي أكوستا (هندوراس) (تكلمت

بالإسبانية): تود جمهورية هندوراس أن تؤكد اليوم من جديد، مثلما فعلت قبل ١٠ سنوات، التزامها ببرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية سنة ١٩٩٤. إن توافق آراء القاهرة حدد بصورة قاطعة الصلة الوثيقة القائمة بين الاستراتيجيات السكانية وتخفيض الفقر، وبالتالي فقد غير منظور العالم وشدّد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لا على الصعيد العالمي فحسب، بل وعلى الصعيد الوطني، تحديداً.

إن حكومة هندوراس التي تعمل بتعاون وثيق مع المجتمع المدني في إطار من الاحترام الكامل لتنوع القيم الدينية والأخلاقية والثقافية لأبناء شعبنا ولحقوق الإنسان المعترف بها

غاياتها إلى توفير أفضل مستويات الرعاية الصحية لمواطنيها، بما يسهم في خفض معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض، خصوصاً بين فئات الأمهات والأطفال، وحرصت أيضاً على تطبيق عدة استراتيجيات للنهوض بالعمل الاجتماعي، تم وضعها بالتعاون مع خبراء مختصين من الأمم المتحدة، وشملت ضمن برامجها تعزيز رعاية شؤون الطفل والمرأة والأسرة وذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين والمسنين، فضلاً عن انتهاجها سياسة متكاملة للضمان الاجتماعي تؤمن مظلة واسعة من المساعدات لمستحقيها من المحتاجين والمنكوبين، مما ساهم في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي بين مواطنيها.

كما نفذت الدولة استراتيجية متطورة لخدمات التعليم العام والعالمي المقدمة بالجمان لمواطنيها، بما في ذلك برامج محو الأمية وتعليم الكبار، وبما يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في مستوى تفاعلهم مع النظم والتطورات التكنولوجية العالمية. وقامت بإنشاء مراكز متنوعة للتدريب المهني والفني والتقني والتكنولوجي، تعني برعاية وتنمية مهارات وقدرات الشباب، بما في ذلك شريحة المرأة، التي شغلت مؤخرًا حيزاً بارزاً في برامج استراتيجيات التنمية الوطنية، لتمكينها من الاندماج الأفضل في سوق العمل المحلي بقطاعه الحكومي والخاص، وفي مجالات العمل التطوعي لخدمة المجتمع، في إطار من تكافؤ الفرص مع الرجل.

وانطلاقاً من إيمانها بأن الشواغل السكانية لا يمكن معالجتها إلا في إطار مفهوم التنمية السكانية الشاملة، اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة نحو بناء المدن والقرى والمستوطنات البشرية النموذجية التي يتمتع فيها المواطن بمستويات عالية من الخدمات العمرانية المتمثلة في منح الأراضي السكنية وتوفير مصادر التمويل لبناء المسكن الملائم المزود بكافة الخدمات والمرافق الأساسية. كما نفذت العديد من البرامج والمشاريع الهامة المعنية بالنهوض بالمجتمع الريفي

مراعاتنا لاحتياجات وحقوق الأفراد والسعي إلى إقامة التحالفات اللازمة لتحقيق ذلك الهدف الأساسي.

ونرى أن من اللائق في هذه المناسبة أن نعرب عن تقديرنا لمنظومة الأمم المتحدة وأن ننوه تنويعها قويا بالدور الفعال الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ توافق آراء القاهرة. وحكومة هندوراس، التي يشرفني أن أمثلها، تؤكد من جديد التزامها بمواصلة الكفاح لتحقيق الأهداف التي حددت في القاهرة لرفاه كل الرجاء والنساء في هندوراس.

**السيدة لوفيشرا (تايلند) (تكلمت بالانكليزية):**

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أن أتقدم بأطيب أمنياتي لكم، سيدي، وأن أهنئكم بتنظيم هذه المناسبة الهامة للاحتفال بالذكرى العاشرة لعقد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وأعرب أيضا عن تقديري للمناقشة المثمرة التي جرت يوم الثلاثاء خلال المائدة المستديرة بشأن موضوع "الهجرة الدولية والتنمية: التحديات المقبلة"، التي نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان.

فيما يتعلق بمسألة الهجرة والتنمية، تود تايلند أن تشيد بالأمم المتحدة والحكومة السويسرية على التقدم المحرز في عمل اللجنة العالمية المعنية بالهجرة ومبادرة بيرن، اللتين تخضع فيهما الهجرة والتنمية لمناقشات مستمرة. وينطوي هذا الحوار والتعاون العملي على إمكانية زيادة التفاهم المشترك بشأن طبيعة وأسباب الهجرة الدولية وآثارها وعلاقتها بالتنمية. ونحن نتعهد بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة وجميع الوكالات الشريكة الأخرى في إدارة الهجرة لفائدة الجميع.

دوليا، قد أرسى إطار عمل قانوني ومؤسسي يعبر عن أولوياتنا الإنمائية. ومنذ البداية، سعت حكومة هندوراس الحالية إلى تنفيذ إطار العمل القانوني والمؤسسي ذاك لتحسين حياة رجال ونساء وأطفال هندوراس.

وفي عام ٢٠٠٢ جعلت سياسة المرأة الوطنية سياسة للدولة. واستراتيجية حكومة هندوراس لتخفيض الفقر، التي تبلورت بمشاركة نشطة من المجتمع المدني لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، أعطت أولوية عليا لتخفيض وفيات الأمهات والرضع، ومنع مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقليل الفجوة بين الجنسين.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي عام ١٩٩٩، أكدت هندوراس مرة أخرى وبصورة قاطعة تأييدها لتوافق آراء القاهرة، واعتمدت التدابير الضرورية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتفق عليه في مؤتمر الاستعراض الخمسي لتنفيذ البرنامج.

وخلال هذه السنة التي تشهد الذكرى العاشرة لعقد المؤتمر، ظلت حكومة هندوراس تشارك على مستوى عال في عملية تقييم وتنفيذ توافق الآراء بأكملها. وفي ذلك السياق، شاركنا في التأييد بالإجماع الصادر عن نصف الكرة الأمريكي برمته والمغرب عنه في إعلان سانتياغو للأمريكتين إعادة تأكيد التزامنا بتوافق آراء القاهرة.

وبالنظر إلى أثر التقدم بشأن مسائل السكان على تنمية بلدنا، نعتقد أن هذه لحظة حاسمة لتقييم الإنجازات المحققة ولتعزيز الالتزام الدولي فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف التي حددت في القاهرة. وبعد عشر سنوات، يمكننا أن نقول بثقة إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف على اتباعنا للمبادئ التوجيهية التي وضعت في توافق آراء القاهرة، مع

مسألة الإيدز، ولا سيما من خلال الالتزام والقيادة السياسيين القويين والمحددتين.

والتقدم الذي أحرزناه في مجالات التنمية وفي تنفيذ برنامج عمل المجتمع الدولي للسكان والتنمية يمكن أن يعزى إلى عدد من العوامل، مثل الوثام الوطني، والسياسة العامة السليمة، والحكم الديمقراطي، والتوسع الاقتصادي السريع، واستثمار القطاع العام في الخدمات الاجتماعية، والظروف التاريخية والجيوسياسية المواتية. وبرامج التنمية الريفية الواسعة التي اضطلعت بها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في تايلند أسفرت أيضا عن تقدم عام في الحد من الفقر، وتحسين التغذية وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لشعب تايلند.

وتايلند الآن في موقف فريد يمكنها من الإسهام في الشراكة العالمية من أجل التنمية. وتعتقد تايلند أنه يمكنها، من خلال خبرتنا ومعرفتنا وأخطائنا، تقديم إسهام كبير في الجهود الدولية الرامية إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها في برنامج عمل الصندوق الدولي للسكان والتنمية. ونحن واثقون بأنه يمكننا أن نصبح شريكا هاما في المبادرات الإنمائية للبلدان النامية الأخرى، وكذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة، بتقديم التعاون الإنمائي والمشاركة في مبادرات التعاون في المنطقة دون الإقليمية والمنطقة الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، يجب تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تعزيره في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك مجالات الصحة الإنجابية، وصحة الطفل والأم، والتعليم والمساواة بين الجنسين، على نحو ما هو محدد في برنامج العمل. ومما يسعد تايلند الإسهام في هذا المسعى وهي مستعدة لذلك. ونود أيضا تشجيع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتنمية على زيادة أنشطة تعاونه التقني من خلال إقامة شراكة بين تايلند والصندوق لمساعدة البلدان النامية في

وتولي تايلند أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج العمل الناتج عن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في سنة ١٩٩٤. ووفقا لأول تقرير لتايلند عن الأهداف الإنمائية للألفية، صدر رسميا في حزيران/يونيه من هذه السنة، انخفض الفقر في تايلند بنسبة الثلثين منذ عام ١٩٩٠. وانخفضت عدد الأطفال الناقصي الوزن بمعدل النصف تقريبا. ولم تعد الملاريا مشكلة في معظم أرجاء البلد. وانخفض الإصابات السنوية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بنسبة ٨٠ في المائة منذ عام ١٩٩١، الذي شهد قمة انتشار الوباء. وأزيلت الفوارق بين الجنسين في التعليم الأولي والثانوي. ومن المرجح أن يتحقق الحصول الشامل على التعليم الأولي في غضون سنوات قليلة. ويجري أيضا إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المتعلقة بالأمومة والطفولة.

وفيما يتعلق بمسألة الإيدز، بدأت تايلند في عكس مسار انتشار الإيدز في أوائل التسعينات، ونحن من أول البلدان التي تفي بالأهداف الإنمائية للألفية في ذلك الصدد. وقد انخفضت المعدلات السنوية للإصابات الجديدة انخفاضا هائلا، مما يقدر بـ ١٤٣ ٠٠٠ إصابة جديدة في عام ١٩٩١ إلى ١٩ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، لا يزال الوباء يشكل تهديدا كبيرا للبلد. وفي ذلك الصدد، نأمل أن نتقل بجهود الوقاية من الإيدز إلى تخصيص اهتمام أكبر بتعرض الشباب عموما لخطر الإصابة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لجهود الوقاية الفعالة أيضا أن تستهدف فئات أخرى معينة معرضة للخطر، مثل العمال المتنقلين ومستعملي حقن المخدرات.

وفي تموز/يوليه من هذه السنة، تشرفت تايلند باستضافة المؤتمر الدولي الثامن المعني بالإيدز والاجتماع الوزاري الثاني لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ المتعلق بالإيدز. وأسهم ذلك الحدثان في تعزيز التعاون الدولي في معالجة

ومع ذلك، أود أن أردد ما ذكرته السيدة ثريا عبيد، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، صباح اليوم أمام الجمعية العامة - وذلك أنه بينما يجب علينا الاحتفال بإنجازاتها، يجب أيضا أن نكون واقعيين. وأشارت إلى التحديات الرئيسية التي تواجهها. وقد تكون أهم مسألة، من بين تلك المسائل الرئيسية، ضمان تمكننا من الوصول إلى جميع الناس المحتاجين إلى المساعدة.

ولئن كان التقدم مشجعا على الصعيد العالمي، فإننا عندما ننظر إلى فرادى البلدان، نرى أن ذلك التقدم لم يكن متكافئا. إذ لا تزال بلدان عديدة، خصوصا في أفريقيا، تواجه مصاعب وتحديات خطيرة في تنفيذ برامجها الوطنية. والافتقار إلى التمويل أكثر المشاكل شيوعا. وتظهر أمراض جديدة فتاكة، بينما لا يبدي وباء الإيدز أي علامة للتراجع. وتلك الحالة تعوق جهود العديد من البلدان ليس لتحقيق أهداف برامجها السكانية فحسب، ولكن أيضا خططها للقضاء على الجوع والحد من الفقر، مما يجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمرا أبعد.

وفي ذلك الصدد، تشاطر فييت نام مجموعة الـ ٧٧ والصين قلقها إزاء الفشل في تحقيق الهدف المتمثل في تعبئة ١٧ بليون دولار للأنشطة السكانية، وإزاء التحدي المتمثل في الوصول إلى ١٨,٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٥. ونأمل في أن تبذل، عقب هذه الجلسة، جهود جديدة لتحقيق التزام البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مما يساعد البلدان النامية على تجاوز العقبات الرئيسية التي تحول دون تنفيذها برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

ونحن في فييت نام نضطلع بالأنشطة السكانية في إطار استراتيجيتنا العشرية الشاملة للتنمية الاقتصادية

منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية في مجالات السكان والتنمية.

**السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية):**

انقضت ١٠ سنوات منذ أن عقد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في القاهرة. وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن طائفة كاملة من المسائل - من ضرورة ضمان المساواة بين الجنسين، والصحة والحقوق الإنجابية، وتوفير المعلومات والتعليم للشباب، وتدابير الوقاية من الإيدز، ومكافحة العنف ضد المرأة، إلى إجراءات حماية البيئة - يعكس التزام دول العالم بوضع تركيز جديد على السياسات والأنشطة المتعلقة بالسكان وتصميم تلك الدول على ذلك. ويعني ذلك أيضا التركيز على جودة الخدمات، وعلى جودة نوعية الحياة وعلى التنمية البشرية المستدامة. وقد حظي برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر باعتراف شامل بأنه يمثل وثيقة تاريخية حكمت أعمالنا خلال العقد الماضي.

إن جلسة اليوم التذكارية تمثل حقا فرصة قيمة لنا للنظر إلى الوراء إلى عملية تنفيذها بغية تحديد المسار المناسب لمواصلة العمل. وإذ نفعل ذلك، نجد تشجيعا قويا في البيان الصادر من زعماء العالم بالأمس فقط.

ونلاحظ بسرور أن الكيانات الحكومية وغير الحكومية على السواء، في العديد من البلدان، ظلت تبذل جهودا فعالة ومنسقة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وسجلت إنجازات ذات مغزى خلال السنوات العشر الماضية، كما ورد في تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن الأمثلة البارزة الدالة على الطابع الإنساني للنهج الجديد واستدامته ما حدث من انخفاض في معدلات الولادة العالمية، بالإضافة إلى انخفاض معدل وفيات الأمومة وزيادة العمر المتوقع عند الولادة.

الإدارة السكانية الأمثل ومكافحة الفقر بضمان حصول الجميع على الخدمات والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.

لقد كان لمعدل النمو السكاني العالمي أثر سلبي على استخدام الموارد للتنمية وعلى إيجاد فرص العمل. ولا يزال ذلك تحديا رئيسيا لمعظم أقل البلدان نموا من حيث جهودها الوطنية الإنمائية. وبلدي ليس استثناء.

وتولي نيبال أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي تعتبره الإطار العالمي لتعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية البشرية. ونعتقد أن الاحتفال بالذكرى العاشرة لمؤتمر السكان يوفر فرصة جيدة لربط هذه المناسبة بالتقييم الشامل في السنة المقبلة للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد اضطلعت نيبال بتدابير شتى لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إعلان القاهرة الصادر عن مؤتمر السكان. إذ اعتمدنا سياسة سكانية وطنية لتحسين مستوى السكان وخفض معدل النمو السكاني وتنظيم الهجرة. وفي عام ١٩٩٥، أنشأت حكومة جلالتة وزارة منفصلة للسكان والبيئة لقيادة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالسكان فضلا عن وضع ومراقبة السياسة الوطنية لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر السكان. والخطتان الخمسيتان للتنمية، التاسعة (١٩٩٧-٢٠٠٢) و، حاليا، العاشرة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، قد دمجتا الديناميات السكانية في التخطيط الإنمائي.

وركزت نيبال، من بين أمور أخرى، على زيادة الأنشطة المنتجة للدخل وتحسين مركز المرأة، وكذلك دعم الحصول بيسر على التعليم الأساسي وخدمات الصحة الإنجابية وتخطيط الأسرة. وقد أحرزنا بعض التقدم في خفض معدل النمو السكاني، ووفيات الأطفال، ووفيات الأمهات ومعدل الخصوبة الإجمالي. وزاد معدل استخدام وسائل منع

والاجتماعية، التي ستستمر حتى عام ٢٠١٠ والتي تجمع بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ونحن في الاضطلاع بأنشطتنا السكانية، نسق أنشطتنا على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة.

وتتلقى أيضا دعما ومساعدة قيمين من المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية. وقد اعترف لقيت نام بأنها من أنجح البلدان في مجال الأنشطة السكانية، وفي عام ١٩٩٩ فرنا بجائزة الأمم المتحدة للسكان. وفي هذه المناسبة أود، باسم حكومتي، أن أعرب لجميع أصدقائنا وشركائنا عن أخلص امتناننا. وتطلع إلى العمل معهم جميعا في سياق مواصلة العمل على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

**السيد ثابا (نيبال)** (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن

أتقدم بتهانتي الخالصة لكم، سيدي، بانتخابكم الذي أنتم أهل له رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأود أيضا أن أهنيء نواب رئيس الجمعية العامة بانتخابهم.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص لمديرة صندوق الأمم المتحدة للسكان، السيدة ثريا عبيد، ولموظفي الصندوق على إعداد الترتيبات اللازمة للاحتفال بالذكرى العاشرة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

وأود أيضا أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به صباح اليوم وفد دولة قطر، باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

إن الموارد البشرية المتعلمة ذات المهارات وذات الصحة الجيدة والأسر الصغيرة السعيدة تشكل الأساس الصلب للتنمية المستدامة. وقد مضت عشر سنوات منذ أن اعتمد المجتمع الدولي برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية - وهو مخطط عشرين سنة للمجتمع الدولي كي يسرع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال

المساواة بين الجنسين وخفض معدلات النمو السكاني واحتواء مرض الإيدز في العديد من البلدان النامية. وكانت الشراكة النشيطة بين الحكومات والمجتمع المدني أحد العناصر التي ساهمت في ذلك التقدم. ومع ذلك ليس هناك مجال للتهاون. فما زال الملايين من الناس، في أجزاء مختلفة من العالم، يعانون من الفقر والأمية وسوء التغذية والأمراض المختلفة من قبيل وباء الإيدز. وما زال المجتمع الدولي يواجه تحديا ضخما في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وتشكل القيود التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، فيما يتعلق بتوفير الموارد ونقل التكنولوجيا، عقبة أمام الإسراع بأهدافها الإنمائية الوطنية.

وإن نيبال لعللى ثقة بأننا، من خلال جهودنا الجماعية والتعاون الدولي، سنتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

**السيد سولورثانو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):**  
أشكركم، سيدي الرئيس، على تروؤسكم باقتدار أعمال هذه الجلسة الهامة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية العاشرة لأحد أهم وأثمن التوافقات العالمية في الآراء التي تحققت في مجال السكان والتنمية لمجتمعاتنا.

بالنيابة عن وفدي أعبر عن شكرنا للتعاون القيم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تنمية بلدي، إلى جانب تضامنه السخي معنا خلال السنوات العشر الماضية. لقد حقق بلدنا، خلال هذه الفترة، تقدما ملحوظا في مجال السياسات والقواعد المتعلقة بالسكان والتنمية. وهو يشمل خطة التنمية الوطنية، التي تنفذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، أساسا من خلال تحليل الصلات بين الديناميات السكانية

الحمل، والعمر المتوقع عند الولادة ومعدل معرفة القراءة والكتابة، هذه كلها زادت. وهدف نيبال في الأجل الطويل خفض إجمالي معدل الخصوبة إلى مستوى الاستعاضة عن الوفيات في غضون ٢٠ سنة بكفالة التخطيط الجيد للأسرة والخدمات الصحية للطفولة والأمومة، فضلا عن تشجيع الأزواج على اختيار الأسرة ذات الطفلين.

ونحن نرى أن برنامج عمل القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية يعزز كل منهما الآخر وأن تنسيق تنفيذهما أمر مهم. ونرى أن الاستثمار في التعليم والصحة العامة يسهم في تخفيف الفقر وإيجاد فرص العمل. ومن ثم فإن وفدي يؤيد فكرة اتباع نهج متكامل إزاء السكان والتنمية.

وتكشف آخر الإحصائيات عن أن حوالي ٣٨ مليون شخص مصابون بمرض الإيدز. والوباء آخذ في الانتشار، وتحدث كل سنة حوالي ٥ ملايين إصابة جديدة في العالم. وأصيب شعبي في نيبال أيضا بهذا المرض. وبدأت بلدان عديدة تشهد عددا كبيرا من شبابها يهلكه المرض ومكاسبها الإنمائية تنقص. ولتغيير ذلك، يتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده والسعي إلى أنماط جديدة من الشراكة للتأزر بشكل أفضل.

تؤيد نيبال الجهود الرامية إلى الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بين الشباب وإلى زيادة فرص حصولهم على المعلومات والخدمات للوقاية من العدوى. وإننا نحث المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير الجادة من أجل حصول الأفراد الذين يعانون في البلدان النامية من مرض الإيدز والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية.

لقد حدثت تغييرات كثيرة منذ عام ١٩٩٤. وفي الواقع، تم إحراز بعض التقدم في الحد من الفقر وتحسين

النمو السكاني المرتفع في بلادنا. ولذلك فنحن نلتزم بمواصلة العمل المضطلع به في هذا المجال، وبمواصلة تلك الجهود المبذولة. وفي ذلك السياق، نشق تماما بأننا سنحصل على التعاون الدولي اللازم والسخي الذي نقدره كل التقدير.

**السيد تسفو (إثيوبيا)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نائبة الأمين العام والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على ملاحظتهما الاستهلاكية بشأن هذه المسألة. وتؤيد إثيوبيا أيضا البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

نحتفل اليوم بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤. لقد احتتم ذلك المؤتمر أعماله باعتماد وثيقة تشكل معلما في ذلك الصدد، برنامج عمل لمدة عشرين سنة بشأن السكان والتنمية، اعتمده كل البلدان المشاركة بتوافق الآراء. إن برنامج العمل آلية حيوية تؤكد بوضوح على الصلات بين السكان والتنمية. وتبين أيضا كيف ينبغي للبلدان أن تلي احتياجات مواطنيها بتحسين سياساتها الاجتماعية - الاقتصادية.

وما زالت الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون للجمعية العامة ماثلة في أذهاننا - الاستعراض الخمسي لبرنامج الأمم المتحدة للسكان والتنمية - التي عقدتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ لاستعراض التقدم المحرز صوب الوفاء بأهداف ذلك المؤتمر. وقد وافقت الجمعية العامة، بعد استعراض المواضيع التي تم التأكيد عليها في برنامج العمل، على مجموعة جديدة من المعايير في أربعة مجالات: التعليم ومحو الأمية، والصحة الإنجابية والحاجة إلى وسائل منع الحمل، وتخفيض معدلات وفيات الأمهات، ومرض الإيدز.

ينبغي لنا أن نسخر مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية

وحركة السكان - الهجرة الداخلية والدولية - وتعليم المرأة والصحة الجنسية والصحة الإنجابية وتثقيف مجتمعا.

وفي ذلك الصدد، ينبغي التأكيد على أن إحراز قدر كبير من التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب التزاما كبيرا بتحقيق مستويات تنمية أفضل في بلدنا فيما يتعلق بنوعية الحياة، التي تشمل الصحة والتعليم والفرص، وهي عناصر رئيسية للتنمية البشرية المستدامة.

ويسعدني أن أقول في هذه المناسبة إن نيكاراغوا تؤكد على برنامج العمل وتعتبره أداة قيمة لمكافحة الفقر. كما نعيد التأكيد على التحفظات المحددة التي أعرب عنها وفد نيكاراغوا في القاهرة، في عام ١٩٩٤، فيما يتعلق بتوافق الآراء بشأن البرنامج الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وفيما يتعلق بالأولويات التي تم التركيز عليها في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة في عام ١٩٩٩ لاستعراض أهداف المؤتمر - الاستعراض الخمسي لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية - المعروف بمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية + خمسة.

وتؤكد نيكاراغوا من جديد احترامها المطلق للحق في الحياة منذ بداية الحمل. ولذلك السبب فإن الإجهاض أو إنهاء الحمل لا يمكن اعتباره تحت أي ظرف من الظروف وسيلة لتحديد النسل أو وسيلة لمنع الحمل، كما ورد في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وإن حكومة نيكاراغوا تؤيد مفهوم الحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية وتعتبر أن الإجهاض لا يشكل عنصرا من تلك الحقوق.

أخيرا، يؤكد وفدي من جديد التزامه بمواصلة دعم عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان لأننا ندرك أهمية الخدمات التي يوفرها الصندوق لتنمية البلدان التي تطلب مساعدته وخبرته في مجال السكان والتنمية. وإننا ندرك أن أماننا الكثير الذي ينبغي أن نفعله، لا سيما فيما يتعلق بمعدل

لمساعدة البلدان على تحليل كيفية اضطلاعنا بمسؤولياتنا في تنفيذ برنامج العمل بغية تغيير نوعية حياة مواطنينا. وفي ضوء مؤتمر القمة المزمع عقده في العام القادم لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن توفر لنا هذه الجلسة الاحتفالية الفرصة لدراسة الإسهام الذي قدمه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية نحو تحقيق تلك الأهداف.

وكما تؤكد الدراسة الاستقصائية العالمية عن الخبرات الوطنية التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان، من الواضح أن الكثير من البلدان ستعجز عن تحقيق الأهداف المتفق عليها والالتزامات المتعهد بها في برنامج العمل. وذلك العجز أشد في البلدان الفقيرة والبلدان النامية.

إن حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، تسليما منها بآثار الضغوط السكانية على التنمية الاقتصادية في البلد، اعتمدت سياسة سكانية وطنية في عام ١٩٩٣. وقد أُجريت استعراضات دورية كل سنة لتقييم عملية التنفيذ وتيسير تبادل الخبرات على الصعيد الوطني. وتبين نتائج تلك الاستعراضات تباطؤ تنفيذ تلك السياسة بسبب القيود التي تحد من قدرة المسؤولين على التصرف على جميع المستويات. ولحل تلك المشكلة فإن من المهم الحصول على المساعدات اللازمة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لبرامج بناء القدرات.

وكان المؤتمر مهما بشكل خاص للبلدان التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق. فقد بدأت هذه البلدان تنميتها المستقلة مسترشدة بمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما يتعلق بجورجيا فقد أدخلت أهداف المؤتمر في جميع صكوك التنمية الوطنية. وكما لاحظ الأمين العام فإن الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، لا يمكن تحقيقها بدون معالجة مسائل السكان والصحة الإنجابية.

وفي عام ١٩٩٤، أحدث المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تغييرا أساسيا في الفهم السائد للقضايا السكانية. واشتمل برنامج العمل للأعوام العشرين التالية على أهداف محددة لجميع البلدان في ميادين الصحة ومركز المرأة والتنمية الاجتماعية.

وكان المؤتمر مهما بشكل خاص للبلدان التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق. فقد بدأت هذه البلدان تنميتها المستقلة مسترشدة بمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما يتعلق بجورجيا فقد أدخلت أهداف المؤتمر في جميع صكوك التنمية الوطنية. وكما لاحظ الأمين العام فإن الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، لا يمكن تحقيقها بدون معالجة مسائل السكان والصحة الإنجابية.

وإننا نعتقد أن الشراكات الإنمائية الدولية مهمة من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية. وبالرغم من أننا نفهم أن التنفيذ الناجح لبرنامج العمل يقتضي الالتزام السياسي من جانب جميع البلدان، فإن الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو عامل بالغ الأهمية في إكمال الجهود التي تضطلع به البلدان النامية.

والتنمية تغييرا أساسيا في الفهم السائد للقضايا السكانية. واشتمل برنامج العمل للأعوام العشرين التالية على أهداف محددة لجميع البلدان في ميادين الصحة ومركز المرأة والتنمية الاجتماعية.

وإننا نعتقد أن الشراكات الإنمائية الدولية مهمة من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية. وبالرغم من أننا نفهم أن التنفيذ الناجح لبرنامج العمل يقتضي الالتزام السياسي من جانب جميع البلدان، فإن الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو عامل بالغ الأهمية في إكمال الجهود التي تضطلع به البلدان النامية.

والتنمية تغييرا أساسيا في الفهم السائد للقضايا السكانية. واشتمل برنامج العمل للأعوام العشرين التالية على أهداف محددة لجميع البلدان في ميادين الصحة ومركز المرأة والتنمية الاجتماعية.

وإننا نعتقد أن الشراكات الإنمائية الدولية مهمة من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية. وبالرغم من أننا نفهم أن التنفيذ الناجح لبرنامج العمل يقتضي الالتزام السياسي من جانب جميع البلدان، فإن الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو عامل بالغ الأهمية في إكمال الجهود التي تضطلع به البلدان النامية.

والتنمية تغييرا أساسيا في الفهم السائد للقضايا السكانية. واشتمل برنامج العمل للأعوام العشرين التالية على أهداف محددة لجميع البلدان في ميادين الصحة ومركز المرأة والتنمية الاجتماعية.

في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أهمية التنسيق الفعال بين دعم المانحين، من جهة، وتعزيز كفاءة الاستخدام للمساعدات المستلمة، من جهة أخرى.

إن الدروس المستفادة بعد ١٠ أعوام من تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القاهرة أظهرت أن الاستراتيجيات والبرامج في السنوات القادمة ينبغي تعزيزها بحيث تكون قادرة على مواجهة التحديات المتكونة. وأود التأكيد على الحاجة إلى التمويل المستمر وأهمية الموارد الإضافية لضمان تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي هذا الصدد، فإن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تحتاج إلى موارد إضافية لتتغلب على المشقات ولتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا إذا وفّت جميع البلدان بالتزاماتها التي قطعتها في القاهرة بتوفير الموارد اللازمة.

وقد تكون لدينا أحيانا أفكار مختلفة حول قضايا معينة، ولكننا في حاجة ماسة إلى توافق في الآراء وإلى توحيد الجهود من أجل تحقيق هدفنا الرئيسي. إن جورجيا تحدد تأكيد تأييدها لبرنامج العمل، وهي على استعداد للمساهمة في إحداث التغييرات الثورية حقا التي تنشدها. ونحن ندرك ثقل العبء الآن، ولكنني على ثقة بأن كلا منا فخور بحقيقة أننا اليوم نفعل شيئا سيساعد في صنع مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وأرجو للجمعية العامة النجاح في مساعيها.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود إبلاغ الجمعية العامة بأن ممثل بنما قد طلب المشاركة في المناقشة. ومع أن قائمة المتكلمين قد أغلقت هذا الصباح، فلإني، إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على إدراج بنما في قائمة المتكلمين.

السكانية. وأود أن أذكر مثلا واحدا في هذا الصدد. فقد انخفضت معدلات الإجهاد في جورجيا بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة بفضل ما وفره صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية من وسائل منع الحمل خلال عشر سنوات. وهذه ليست مجرد بيانات جافة، لأن هذا الرقم يمثل انخفاضا في مرض الأمهات وفي وفياتهن النفاسية.

لقد أعدت الحكومة الجورجية تقريرها حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ١٠، مبرزة فيه المنجزات التي حققت في السنوات العشر الماضية، ومعالجة جملة واسعة من الشواغل المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين.

وبينما حققت إنجازات معينة في تنفيذ برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإننا ما زلنا نواجه التحديات. وثورة جورجيا التي عرفت بـ "ثورة الورد" أدخلت تحديات إنمائية جديدة في جدول الأعمال. وأولويات الحكومة الجديدة هي القضاء على الفقر، وبناء قدرات الدولة وإقامة مجتمع ديمقراطي. لقد ورثنا ميراثا مرعبا من النظام السابق، وخاصة في القطاع الاجتماعي. وللأسف، فإن مشاكل البلد المالية وحكمه غير الفعال انعكست بشكل خاص في ذلك المجال. ونتوقع أننا سنتمكن من تحسين الوضع العام بدعم من المؤسسات المالية الدولية والمنظمات المانحة، ومن خلال تعبئة مواردنا.

وفي هذا الصدد، يجري الآن، بالتعاون الوثيق بين حكومة جورجيا وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، إعداد برنامج البلد الجديد للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. ويعكس البرنامج جميع الأولويات الوطنية المتصلة بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكذلك بالأهداف الإنمائية للألفية.

إن المنظمات غير الحكومية والشباب شركاء يعتمد عليهم للحكومة ولصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

تقرر ذلك.

المتغيرات السكانية، كالمساواة بين الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية. وبالتالي، نعمل على تقليل معدل الوفيات النفاسية في مناطق السكان الأصليين وعلى تزويد جميع النساء في بنما بالرعاية الصحية الإنجابية المحترفة وخدمات التخطيط العائلي التي تساعدن في تقرير حجم العائلات بحرية ومسؤولية.

وأخيراً، فإن حكومة الرئيس تورينجوس قد علقت أهمية بالغة على الصحة في بنما وتنمية المراهقين والشباب من خلال وضع برامج شاملة توفر الصحة والعمالة والتربية، وتولي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/مرض الإيدز وحمل المراهقات الأولوية العالية جداً.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الامتنان لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية على العمل الجدير بالثناء الذي يقوم به تحت القيادة الماهرة للمديرة التنفيذية، السيدة ثريا عبيد. ونحن لذلك ندعو البلدان الأكثر تقدماً في معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة ترعاها المالية لكي يواصل الصندوق عمله لصالح البشرية جمعاء.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لمراقب الكرسي الرسولي.

**الرفرانند مونسينيور ديماكولانغان (الكرسي الرسولي)** (تكلم بالانكليزية): إن المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي كان سيسعده أن يدلي بهذا البيان بنفسه، إلا أن ارتباطاً مسبقاً قد منعه من الحضور إلى هنا هذا المساء.

إن الفكرة الرئيسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية تؤكد على حقيقة أن الشواغل المناسبة بشأن السكان من بني البشر مرتبطة ارتباطاً لا يفصم بتنمية وازدهار كل إنسان.

وكان من العلامات المميزة في المؤتمر إقامة العلاقة بين الهجرة والتنمية، وهو ما حفز، منذ ذلك الحين، على زيادة الحساسية والبحث والتعاون والسياسات الفعالة في هذا الميدان. وقد جرى التسليم الآن بأن الهجرة تمثل تحدياً كبيراً

**السيد أرياس (بنما)** (تكلم بالإسبانية): إن بنما تنظر بأهمية استثنائية إلى المشاركة في هذا الإحياء للذكرى السنوية العاشرة لعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ومع أننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإننا لا نجد مناصاً من إبداء بعض الملاحظات المحددة.

إن حكومة بنما تجدد تأكيدها على التزامها الراسخ بالمبادئ والأهداف والإجراءات الواردة في برنامج عمل القاهرة وفي الوثيقة التي صدرت عن عملية القاهرة + ٥، بعنوان "الإجراءات الرئيسية من أجل المزيد من تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". وملتزم بشكل خاص بالعناصر التي تتعلق بإدراج مسائل السكان والفقير في سياسات التنمية وحقوق الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين وإنصاف المرأة وتمكينها. وقد أعربت بنما عن هذا الالتزام من خلال إعلان سانتياغو للأمريكتين، وأؤكد من جديد اليوم في الجمعية العامة باسم حكومة الرئيس مارتين تورينجوس.

وكان برنامج عمل القاهرة مرشداً قيماً مكننا من إثراء مناقشة الموضوعات الوطنية ووضع السياسات العامة التي تحظى بالأولوية. وقد طورت حكومتنا، وتنفيذ الآن خططاً وطنية في ميادين الصحة الجنسية والإنجابية، وتوفير الفرص المتساوية للمرأة والإجراءات ضد العنف المنزلي، وذلك على أساس المبادئ الإرشادية لبرنامج العمل. وبالمثل، قمنا باعتماد سياسة عامة بشأن الشباب وسياسة وطنية للبالغين المسنين.

ويجب أن أشير كذلك إلى أننا في بنما ملتزمون ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نسلم بأن أي برنامج مصمم للقضاء على الفقر والجوع يجب أن يأخذ في الحسبان

الفعلية والمتوقع للجنس البشري. وأية تنمية حقيقية يجب أن تكون شاملة ولا يمكن أن تتكون من التجميع البسيط للثروات، أو من توفر أكبر للسلع والخدمات، بل يجب أن يأخذ السعي إليها في عين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والثقافية والروحية لكل إنسان. ويجب أن تحترم برامج التنمية الميراث الثقافي للشعوب والأمم وأن تدعم هياكل المشاركة والتفاسم في المسؤولية، وأن تمكن القدرة الإنسانية، لكي يصبح كل منا الإنسان الذي خلق من أجل أن يكون.

ولذلك سيكون على قدر أكبر من الحكمة إذا وجه التركيز إلى صياغة السياسات السكانية التي تنمي نوعا مسؤولا من الحرية الشخصية بدلا من التعريف الضيق لها.

وبالتالي، يترتب على ذلك، بين أمور أخرى، أن يتطلب واجب كفالة العائلة توجيه الاهتمام الخاص لتأمين حرية اتخاذ القرار على نحو مسؤول، للزوج والزوجة، بدون إكراه اجتماعي أو قانوني، بشأن عدد الأطفال الذين يريدون والمباعدة بين حالات الولادة. وينبغي أن يكون قصد الحكومات وغيرها من الوكالات أن تساعد على تهيئة الظروف الاجتماعية التي تمكن الزوجين من اتخاذ القرارات الملائمة على ضوء مسؤولياتهما. إننا نعلم أن مسؤولية الوالدين ليست مسألة الإنجاب غير المحدود، أو عدم إدراك كل ما تتطلبه تربية الأطفال، بل تتعلق أيضا بحق الوالدين في استخدام حريتهما بحكمة. ولذلك فإن الأزواج الذين يختارون أن تكون لهم عائلات كبيرة يستحقون هم أيضا الدعم.

إن خطورة التحديات التي يتعين على الحكومات، وفي المقام الأول على الوالدين، مواجهتها في تربية الجيل الشاب تعني أننا لا نستطيع التنصل من مسؤولياتنا في توجيه الشباب لفهم أعمق لكرامتهم وإمكاناتهم بوصفهم أشخاصا. وتبقى على عاتقنا مهمة مواجهتهم بالتحدي

للجميع، وذات صلة بالتنمية والفقر وكذلك بالأمن المالي والصحي. وبصفة خاصة، ينظر إلى المهاجرين الآن بوصفهم عاملين نشطين في عملية التنمية. وبينما نقدر الأهمية اللائقة لهذه الإنجازات، يتعين على الدول أن تركز أكثر الآن على إيجاد فرص العمل أينما يعيش الناس. وهناك حاجة إلى الإرادة السياسية والتصميم الراسخ لدى الحكومات والمجتمع المدني من أجل تعزيز البيئة الثقافية والاجتماعية والقضائية القادرة على قهر الظواهر المستفحلة، ظواهر التمييز والعنف والاتجار ببني البشر وخشية الأجانب. ويوجد اليوم اهتمام دولي بالهجرة أكثر مما كان عليه الأمر قبل ١٠ سنوات بسبب الأوضاع الديمغرافية في العالم المتقدم النمو.

وقبل عقد من الزمان كانت دراسات الأمم المتحدة تشير إلى أن انخفاضات سريعة في معدلات النمو السكاني العالمية يتوقع أن يبدأ خلال التسعينيات وأن يستمر في القرن الجديد. وفي الحقيقة فإن النمو السكاني اليوم قد تراجع تراجعا ملموسا في العديد من الدول الصناعية المتقدمة، وأن هذا التراجع يشكل تهديدا جديا لمستقبلها.

إن الكرسي الرسولي يواصل متابعته بعناية لهذه المسائل، بينما يستمر في تشجيع إجراء التقييمات الصحيحة والموضوعية للمسائل السكانية وتعزيز التضامن العالمي فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية، وخاصة تلك التي تؤثر على البلدان النامية في العالم. ومما يقلق الكرسي الرسولي أن اهتماما كافيا لا يوجه دائما إلى مجموعة المبادئ الشاملة، بما فيها المبادئ الأخلاقية، اللازمة لتحديد الاستجابة المناسبة لتحليلات السياسات العامة الديمغرافية والاجتماعية لبيانات الاتجاهات السكانية.

إن السياسة السكانية ليست سوى جزء واحد من الاستراتيجية الشاملة للرفق بالإنسانية. ومن الضروري أن تنظر أية مناقشة للسياسات السكانية بشكل متزامن في النمو

غيرهم. ومع أن مكاسب قد حققت في تقليل وفيات الأطفال، فإن الوفيات النفاسية بصورة عامة بقيت، للأسف، على نفس المستوى الذي كان سائدا قبل ١٠ أعوام، وزادت سوءا في البلدان التي مزقتها الحروب. ولم يحقق التعليم حتى الآن بشكل كامل، وخاصة للبنات. ومع أنه أحرز تقدماً في خفض معدلات ختان الإناث، ويزداد الاهتمام العام بالعنف المنزلي ضد النساء، فإن تمكين المرأة يظل هدفاً بعيد المنال في العديد من ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويحتاج المراهقون والشباب أيضاً إلى اهتمام أكبر مما تم توجيهه إليهم حتى الآن. وبالتالي، فإننا في الذكرى العاشرة لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكما قال معظم المتكلمين، في حاجة إلى تكريس الجهود من جديد لتحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل المؤتمر وإلى إيجاد الطرق والوسائل اللازمة لحل المشاكل والتغلب على المصاعب التي نواجهها في تحقيق تلك الأهداف، في الإطار العام للأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا السياق، وبالتعاون مع حكومة الصين، نظمت منظمتنا اجتماعاً كبيراً، قبل بضعة أسابيع، في ووهان بالصين. وقد أجمل ممثل الصين نتائج الاجتماع في العرض الذي قدمه. ولن أكرر عباراته، ولكنني أود أن أشير إلى أن الإعلان الذي صدر عن الاجتماع قد أكد من جديد التزام المشاركين في الاجتماع ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كنهج استراتيجي رئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، فقد تم التأكيد الكامل على الرابطة بين أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وناشد الإعلان الحكومات والوكالات الدولية اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتحقيق المزيد من دمج الصحة الجنسية والإنجابية وبرامج مكافحة مرض الإيدز، وخصوصاً التدابير الرامية إلى الحد من انتشاره، في خططها الإنمائية.

الأخلاقي الصارم الذي يحترم كرامتهم ويوجههم إلى الحكمة التي يحتاجون إليها من أجل مواجهة متطلبات الحياة الكثيرة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن شركاء في السكان والتنمية.

**السيد سينغ** (شركاء في السكان والتنمية) (تكلم بالانكليزية): شكراً جزيلاً، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لأن أقدم تعليقات موجزة قليلة باسم "شركاء في السكان والتنمية". وشركاء في السكان والتنمية تحالف حكومي دولي يضم ٢٠ من البلدان النامية، وهو مكرس للنهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب في مسائل السكان والتنمية.

وبعد الاستماع إلى البيانات التي أدلى بها اليوم، نلاحظ أنه حققت منجزات قليلة خلال السنوات العشر الماضية، منذ عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤. ويسرنا أنه خلال السنوات العشر الماضية قام عدد متزايد من الحكومات بدمج المفهوم العام للصحة الإنجابية في برامج إدارة الرعاية الصحية الأساسية وإيصالها وترويجها.

ومع ذلك، ما زال أكثر من ١٢٠ مليوناً من الأزواج لا يملكون إمكانية الوصول إلى سلع وخدمات الصحة الإنجابية، وما زال أمن السلع يشكل تحدياً ملحاً، وخاصة في البلدان الفقيرة في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم. وفيرس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز يتفشى الآن كالوباء، ومع أن المساحين يقدمون سنوياً ما يناهز ٥ بلايين من الدولارات الأمريكية لمنع الإيدز ومعالجته، فإن هذا المبلغ أقل من نصف المبلغ اللازم.

كما أن العمل الموازي في التخطيط العائلي وبرامج الإيدز، في العديد من البلدان، لم يكن دائماً بالغ الفعالية في ضمان إيصال السلع والخدمات إلى من يحتاجونها أكثر من

وأود أن أختتم بالتأكيد على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب في توفير الوسيلة تتسم بتناسب المردود والكفاءة لتعزيز تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد أشار عدد من المتكلمين السابقين إلى هذا الموضوع، ولكنني أود أن أوجه الانتباه إلى هذا النهج الذي سيساعد البلدان النامية على أن تساعد نفسها عن طريق توفير التدريب وتبادل المعلومات وإمكانيات البحث وأمن السلع الأساسية، مع الاستمرار، بالطبع، في جمع الموارد من مصادر أخرى.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٧/٤ المتخذ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

**السيد دال أوغليو (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلم بالانكليزية):** في عام ١٩٩٤ سعى العالم، لأول مرة، في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المنعقد في القاهرة، إلى إعداد مخطط شامل لإدارة الهجرة. وقد رسم الفصل العاشر من برنامج عمل المؤتمر عدداً من اتجاهات السياسة العامة، المتعلقة، من بين أمور أخرى، بتطوير برامج الهجرة المنظمة، ومنع الاتجار بالمهاجرين، والحد من الهجرة غير النظامية وغير الموثقة، وتقديم حماية أفضل للنازحين داخلياً واللاجئين، وتعزيز إمكانيات الهجرة الإنمائية والحاجة إلى التعاون بين البلدان في الإدارة الناجحة والشاملة للهجرة.

وقد تحقق الكثير من التقدم منذ مؤتمر القاهرة لترجمة برنامج العمل إلى أفعال فيما أصبح الآن بيئة الهجرة المليئة بالنشاط. وفي غضون ذلك، زاد في الواقع عدد المهاجرين في العالم بـ ٥٠ مليون مهاجر، وزادت قيمة تحويلاتهم السنوية إلى أوطانهم بحيث فاقت ١٠٠ بليون دولار أمريكي، وتضاعف تدفق المهاجرين من البلدان الأقل تقدماً إلى المناطق الأكثر تقدماً. وفي مشهد الهجرة هذا المتغير بسرعة، برزت عناصر فاعلة اجتماعية ومؤسسية، فأضافت إليه تصورات

إن بيان زعماء العالم الذي وقّع عليه أكثر من ٢٥٠ زعيماً، والذي قدم بالأمس إلى نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، سيساعد، يقينا، على إعادة توجيه اهتمام العالم إلى أهمية وإلحاح قضايا السكان والتنمية.

ومن الضروري، في الوقت نفسه، أن نلاحظ أنه على مستوى البلدان، يجب على الحكومات والمنظمات غير الحكومية توضيح وتعزيز العلاقة بين تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تشرح البلدان في التقارير التي تقدمها حول تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية كيف ترى هذه العلاقة وكيف تعمل على تنفيذها. فعلى سبيل المثال، يتضمن التقرير القطري عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الصين، الذي أعده فريق الأمم المتحدة المقيم، عرضاً واضحاً لمؤشرات الصحة الإنجابية. وآمل أن تكون التقارير التي ستقدمها البلدان الأخرى ماثلة لتقرير الصين. وسيعزز ذلك جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، لتوجيه الاهتمام الكافي إلى مسائل الصحة الإنجابية والسكان أثناء التحضير لمؤتمر الاستعراض الخمسي للأهداف الإنمائية للألفية.

إن حشد الموارد الكافية على المستويين المحلي والدولي أساسي من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير التقارير إلى أن جهود المناخين للوصول إلى تقديرات التكاليف التي حددها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية للعامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، بعيدة كل البعد عن الهدف. وبدون حشد أكبر للمزيد من الموارد لن يكون هناك توقعات كبيرة لتحقيق أهداف المؤتمر، خاصة ما يتعلق منها بتوفير خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية.

المموسة لتنظيم الهجرة العالمية إلى الأمين العام وإلى الشركاء المعنيين الآخرين. وسيقدم الحوار الرفيع المستوى المقرر عقده أثناء الدورة الستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ محفلا إضافيا للعمل المنسق.

إننا نقر بأن الهجرة بالنسبة لعدد كبير من البلدان تمثل ميدانا إداريا جديدا. وما زالت أنظمة مراقبة ومعاملات وتسهيل الدخول والخروج لحركة الناس، ومساعدتهم على الإقامة والاندماج، ضعيفة لدى العديد من البلدان. وضعف القدرات يؤثر على البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، ويفرض تحديات كبيرة أمام رسم السياسات الفعالة وتنفيذها. وغالبا ما يكون الترابط ضعيفا وغير واضح بين أنظمة الإدارة العامة، كالتجارة والصحة والتعاون الإنمائي والعمل والشؤون المنزلية.

وبالنسبة للعازمين على الانتقال، أو الذين يخططون للهجرة، فإن التأخير والتباينات في أنظمة الهجرة قد تعرض حياتهم للخطر، عندما يضعون أرواحهم في أيدي المهريين في محاولة للدخول عبر قنوات غير قانونية. وبالنسبة للملايين الذين يعيشون في خوف من المؤسسات العامة بسبب وضعهم غير الموثق وفقا للقانون، فإن الإقصاء الاجتماعي والفصل والعزلة تصبح حقائق حياتية لهم. ولذلك، فإن تطوير قدرات وطنية لإدارة تدفقات المهاجرين بقيت أهدافا ذات صلة وملحة كما كانت قبل ١٠ سنوات في القاهرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير حول إحياء الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وبهذا تكون الجمعية قد انتهت من هذه المرحلة من النظر في البند ٤٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٥.

جديدة ووجهات نظر أصيلة. وتطورت جاليات مهاجرة متنامية أكثر بلاغة في بلدان اللجوء وأصبحت تمثل جمهورا يعبر عن شواغله، ويتحدى أحيانا الوضع القائم سواء في البلدان المضيفة أو في بلدان المنشأ.

خلاصة القول، ومع أن العديد من الأهداف التي وضعت في القاهرة قبل عقد ما زالت أهداف اليوم أيضا، إلا أن تقديرنا الجماعي لأهميتها وتعقيدها زاد وتعمق، إلى جانب الاعتراف السائد بأن الهجرة مكون أساسي حتمي ومحتمل الفائدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وكل منطقة. وهذا الإدراك، بدلا من أن يدفع إلى نهج قدري نحو الاتجاهات الديمغرافية العالمية، حفز على الدعوة إلى تطوير السياسات لتوجيه الهجرة في قنوات آمنة وإنسانية، ومتماسكة اجتماعيا، بحيث تفيد الأفراد والمجتمعات على حد سواء.

والواقع أن أحد مؤشرات التقدم الهامة منذ القاهرة كان تطوير الأطر التشاورية الإقليمية لمناقشة مسائل الهجرة بطريقة تعاونية في كل القارات. وأصبحت هذه العملية الآن صورة دائمة على مسرح الهجرة الدولي، مجموعة ضخمة من الهيئات الاستشارية، الصغيرة والكبيرة، ذات برامج عمل شاملة أو قطاعية وفقا للأولويات الإقليمية.

وبالانتقال من الصعيد الإقليمي إلى الصعيد العالمي، تم تطوير مبادرات شبيهة لتعزيز الحوار والتعاون المتعدد الأطراف، ومن بينها مبادرة برن، وهي عملية استشارية حكومية دولية، مهمتها رسم أطر سياسات غير ملزمة لإدارة الهجرة؛ وحوار المنظمة الدولية للهجرة ذاتها حول الهجرة، الذي يضم أكثر من ١٣٠ دولة وشركاء آخرين في مجلس المنظمة، ويهدف إلى تحقيق الفهم الأفضل والتعاون في إدارة الهجرة؛ واللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية المنشأة حديثا، التي ستقدم في العام القادم توصياتها حول الوسائل